

الوجيز

فى

مسئولية الطبيب والصيدلى

وطبيب التخدير - والمستشفى العام - والمستشفى الخاص -
والمرضة - ومحترفى الدجل والشعوذة ، وممارسو مهنة الطب
بدون ترخيص - وإجراء الممرضة لعملية ختان الانثى - ومزاولة
مهنة التحاليل الطبية واجهاض الطبيب للحامل - وافشاء سر
المهنة - ومستشفى الأمراض العقلية عن الاضرار التى يلحقها
المريض بنفسه أو بالآخرين أثناء اقامته بالمستشفى وخارج
المستشفى - والمسئولية عن الخطأ فى تشخيص المرض
والمسئولية عن جراحة التجميل - شهادة الطبيب الزور - كتابة
روشتة العلاج - طبيب الأسنان عن التركيبات الصناعية للأسنان
- حالات إلغاء ترخيص المنشأة الطبية .

السيد عبد الوهاب عرفه

المحامى لدى محكمة النقض

٢٠٠٥

دار المطبوعات الجامعية

امام كلية الحقوق ت: ٤٨٦٢٨٢٩ - إسكندرية

إهداء 200

المدايني / المجد محمد الومايه المجد بركة

جمهورية مصر العربية

الوجيز

فى

مسئولية الطبيب والصيدلى

وطبيب التخدير - والمستشفى العام - والمستشفى الخاص -
والممرضة - ومحترفى الدجل والشعوذة ، وممارسو مهنة الطب
بدون ترخيص - وإجراء الممرضة لعملية ختان الانثى - ومزاولة
مهنة التحاليل الطبية واجهاض الطبيب للحامل - واقشاء سر
المهنة - ومستشفى الأمراض العقلية عن الاضرار التى يلحقها
المريض بنفسه أو بالآخرين أثناء اقامته بالمستشفى وخارج
المستشفى - والمسئولية عن الخطأ فى تشخيص المرض
والمسئولية عن جراحة التجميل - شهادة الطبيب الزور - كتابة
روشتة العلاج - طبيب الأسنان عن التركيبات الصناعية للأسنان
- حالات إلغاء ترخيص المنشأة الطبية .

السيد عبد الوهاب عرفه

المحامى لدى محكمة النقض

الناشر

دار المطبوعات الجامعية

امام كلية حقوق إسكندرية - ت : ٠٢/٤٨٦٢٨٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى { وإذا مرضت فهو يشفين } (سورة الشعراء آية ٨٠)
وما دام أن الله هو (الشافي) وأنه جعل شفاءك على يد الطبيب - الذي جعله
سبباً للشفاء - فلا تعتقد في السبب وتنسى مسبب السبب .
لا تفتن إطلاقاً في ذلك السبب وإلا عطله (الله)
أذكر (الله) الذي أوجد السبب وقل (لا اله الا الله)
وما دام أن الأمر كذلك :
فإن التزام الطبيب هو (التزام ببذل عناية) ..
وليس التزام بتحقيق نتيجة .
لذا وجب التنبيه .

المؤلف

مقدمة الكتاب

(الطبيب) يقوم برسالة إنسانية سامية – فهو يداوى جروح المرضى ويعيد الابتسامة إلى قلوب يائسة ويبعث الطمأنينة فى النفوس – ولكن مع كثرة المشاغل ، والحياة العصرية المضطربة ، ولنتشار الآلات الحديثة ، أدى ذلك إلى نشوء مشاكل كثيرة ومعقدة – قد تكون الآلة المستخدمة (غير معقمة) ، وقد ينسى الطبيب فوطة ببطن المريض أثناء إجراء جراحة بالبطن فما حكم القانون ؟

هل ينفى ذلك مسئولية الطبيب ؟

كذلك (الصيدلى) إذا زادت نسبة جرعة الأدوية المركبة التى يقوم بتحضيرها وأدى ذلك إلى وفاة المريض ما حكم القانون فى هذه الحالة ؟ تلك نظرة سريعة سنتناولها تباعا هى وغيرها فى هذا الكتاب سائلين الله العلى القدير التوفيق ورضاء المهتمين بهذا الموضوع عنا.

المؤلف

دراسة وتقسيم

نستهل كتابنا هذا بمقدمة سريعة وموجزة .. ونقسمه إلى ثلاثة أبواب :

■ في الباب الأول : (الطبيب) ونقسمه إلى عدة فصول.

○ في الفصل الأول : نتحدث فيه عن الطبيب والطب وعمل الطبيب

ومشروعيته التي هي (استعمال حق مقرر بمقتضى

القانون بحسن نية هي قصد العلاج) وشروط

استعمال هذا الحق – وشروط إباحة فعل الطبيب

بقصد العلاج أهمها شرط الحصول على رضا

المريض بالعلاج – وأثر تخلف أحد هذه الشروط.

○ في الفصل الثاني : نتحدث فيه عن مفهوم الخطأ الطبي تعريفه

وصور هذا الخطأ (من أهمال أو رعونة أو عدم

احتراز أو عدم مراعاة القوتين واللاوائح في هذا

الشان).

○ وفي الفصل الثالث : نتحدث عن الخطأ الطبي في العمليات

الجراحية وأثره وهل يفقد المريض حقه في

التعويض إذا رفض إجراء الجراحة ؟.

○ وفي الفصل الرابع : نتحدث فيه عن مسؤولية المستشفى العام عن

خطأ الطبيب.

○ وفي الفصل الخامس : نتحدث فيه عن مسؤولية المستشفى الخاص

عن خطأ الطبيب.

○ وفي الفصل السادس : نتحدث فيه عن مسؤولية المتبوع (الشركة عن

تابعة (الطبيب الحر الخارجي).

○ وفي الفصل السابع : نتحدث فيه عن مسؤولية الممرضة.

○ وفي الفصل الثامن : نتحدث فيه عن مسؤولية مستشفى الأمراض

العقلية عن الاضرار التي يلحقها المريض بنفسه

لثناء لقامته بالمستشفى — وبعد خروجه منها ؟

○ وفي الفصل التاسع : نتحدث عن مسؤولية طبيب التخدير وأحكام النقض فيها .

○ في الفصل العاشر : نتحدث عن المسؤولية عن جراحة التجميل وأحكام النقض.

○ وفي الفصل الحادي عشر : نتحدث عن مسؤولية الطبيب عن اجهاض الحامل ومسؤولية للتورجى.

○ في الفصل الثاني عشر : نتحدث عن حكم عمليات نقل الدم وهل هي مشروعة.

○ في الفصل الثالث عشر : نتحدث عن حكم القانون في إجراء الداية أو حلاق الصحة لعمليات ختان الانثى أو طهارة الرجل.

○ في الفصل الرابع عشر : نتحدث عن مسؤولية طبيب الاسنان عن التركيبات الصناعية للأسنان.

○ في الفصل الخامس عشر : نقسمه إلى اربعة مباحث :

• في المبحث الأول : ويتكلم عن مسؤولية الطبيب عن الخطأ في تشخيص العلاج.

• وفي المبحث الثاني : نتكلم عن وصف العلاج وكتابة روصنة العلاج.

• وفي المبحث الثالث : نتحدث عن مسؤولية الطبيب عن رفضه علاج المريض.

• وفي المبحث الرابع : نتحدث فيه عن تركيب جهاز الأشعة المؤينة بدون ترخيص.

○ في الفصل السادس عشر : نتحدث بوجه عام عن مسؤولية الطبيب ومدى حجية للحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية وماذا لو قضى ببراءة الطبيب ثم نتحدث عن المسؤولية التأديبية للطبيب العامل — ومسئوليته عن نقل المريض إلى مستشفى آخر قبل إحالته للقسم الخاص — وهل يحق للمريض طلب تعويض عن خطأ الطبيب.

○ في الفصل السابع عشر : نتحدث عن أركان المسؤولية من خطأ وضرر وعلاقة السببية بينهما.

○ في الفصل الثامن عشر : نتحدث عن الاعفاء من المسؤولية وحالاتها والعقوبة والمصادرة.

○ في الفصل التاسع عشر : نتحدث من موانع المسؤولية وأسبابها — وحالة الضرورة كمانع لمسؤولية الطبيب الجنائية وشروطها وإثباتها وأحكام النقض في ذلك.

○ في الفصل العشرون : نتحدث عن شهادة الطبيب الزور وعقوبتها.

○ في الفصل الحادي والعشرون : يتكلم عن إقضاء سر المهنة وهل يجوز للطبيب ذلك وحالات إقضاء السر.

○ في الفصل الثاني والعشرون : نتحدث عن حكم القانون إزاء محترفي الدجل والشعوذة وممارسة مهنة الطب بدون ترخيص.

○ في الفصل الثالث والعشرون : نتحدث عن شروط مزاول مهنة التحاليل الطبية والمسؤولية منها.

○ في الفصل الرابع والعشرون : نتحدث عن حالات إلغاء ترخيص المنشأة الطبية.

○ في الفصل الخامس والعشرون : نعرض لصيغتين لدعوى التعويض عن مسؤولية الطبيب .

❖ وفي الباب الثاني : نتحدث عن علاقة الصيدلي والطبيب بالمواد المخدرة ونقسه مباحث :

○ في المبحث الأول : نعرض لنصوص قانون المخدرات بشأن صرف المواد المخدرة والرقابة عليها.

○ وفي المبحث الثاني : نعرض للأشخاص المباح لهم صرف المواد المخدرة والتزامات الصيدلة -- وأثر كمية المخدر على الجريمة. وخضوع الطبيب الذي يسعى استعمال تلك المواد للتجريم الواردة بقانون المخدرات ، دون القانون لقاضى به، وإجراءات وشروط صرف المواد المخدرة والمؤثرة على الحالة النفسية.

○ في المبحث الثالث : نتحدث عن الآن للصيدليات بجلب المواد المخدرة ومن لهم حق جلبها والعقوبات على المخالفة -- ووقف التنفيذ وحدوده -- والمصادرة.

❖ في الباب الثالث : نقسمه ثلاثة أقسام :

○ في الأول : نعرض لنصوص التشريعات الخاصة بالطب والصيدلية

○ وفي الثاني : نعرض لنصوص المهن المتعلقة بها

○ وفي الثالث : قرارات وزير العمل بتحديد مدة العمل والإعلان الليلي للمحلات

❖ ونهئ كتابنا بمراجع الكتاب ، وكتب صدرت للمؤلف وأخيرا فهرس للكتاب .

سائلين الله العلي العظيم (التوفيق) ورضاء للجميع عنا .

المؤلف

الباب الأول

الفصل الأول

عمل الطبيب ومشروعية العمل الطبي

الاصل : تحريم المساس بجسم المريض.

والاستثناء : اباح للمشرع للطبيب إجراء جراحة للمريض.

ويرجع أساس تلك الإباحة : إلى (حصول الطبيب على درجة أو إجازة علمية) لمزاولة تلك المهنة.

وبناء عليه : يكون الطبيب غير مسئول عن المساس بجسم الإنسان وما ينتج عنه من مخاطر — مادام قد اتبع الأصول والقواعد العلمية والطبية السليمة.

١- وأساس عدم مسؤولية الطبيب : هو (استعمال حق مقرر بمقتضى القانون بحسن نية) فيكون هذا الاستعمال سببا للإباحة وعدم المسؤولية (م ٦٠ عقوبات).

ومقتضى ما سبق أن من لا يملك هذا الحق بأن (زول مهنة الطب بدون ترخيص).

يسئل على أساس : "الفعل العمد" ولا يعفى من العقاب ويمتنع مسئوليته الا عند (قيام حالة الضرورة) "بشروطها القانونية" (م ٦١ عقوبات).

٢- شروط استعمال الحق : شرطان :

(١) استعمال حق مقرر بمقتضى القانون.

(٢) اتيان فعل للعلاج بحسن نية.

أولا : استعمال حق مقرر بمقتضى القانون :

ومن أمثلته :-

حق الطبيب للبشرى فى علاج المرضى ، وإجراء العمليات الجراحية وذلك طبقا (للمادة الأولى ق ١٩٥٤/٤١٥ بشأن مزاولة مهنة الطب) وتشتترط الآتى :

١- من يحون للطبيب مفيد اسمه بسجل الأطباء بوزارة الصحة ولا يقيد بهذا السجل إلا كل من حصل على بكالوريوس للطب والجراحة من إحدى جامعات مصر ، وامضى للتدريب الاجبارى المقرر (سنتان امتياز) أو درجة أو دبلوم اجنبى معادل لها.

٢- قيد للطبيب بنقابة الأطباء البشريين واستمراره.

حق طبيب الأسنان فى علاج المرضى وإجراء الجراحة اللازمة:

وطبقا لما جاء بالمادة الأولى من ق ١٩٥٤/٥٣٧ بشأن مزاولة معهد طب وجراحة الاسنان وتشرط :

(١) قيد طبيب الأسنان فى سجل أطباء الاسنان بوزارة الصحة.

(٢) قيد طبيب الأسنان فى نقابة أطباء الأسنان.

(٣) أن يكون المراد قيده حسن السمعة (م ٣ من القانون)

حق مزاولة مهنة التوليد : (ق ١٩٥٤/٤٨١ معدل بقانون ١٤٠ / ١٩٨٠) وشروطه :

١- أن يكون صاحب الحق طبيب بشرى مقيد بسجل وزارة الصحة ونقابة الأطباء البشريين أو امرأة مقيدة بسجل المولدات أو مساعدة مولده أو قابلة بوزارة الصحة.

٢- أن تكون المقيد اسمها بسجل المولدات حاصلة على إحدى المؤهلات التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الصحة.

ثانيا : شرط حسن النية :

بمعنى ارتكاب الفعل بنية حسنة سليمة (م ٦٠ عقوبات).

وبمعنى أكثر ارتكاب الفعل استعمالا لحقه المقرر قانونا (بغرض العلاج) وليس بغرض إجراء تجربة أو انتقام أو تسهيل تعاطى المواد المخدرة بغير العلاج ، لكن توافر حسن النية لا يكفى إذا كان استعمال الحق (لا يطابق الواقع) فالجهل لا يعنى من المصاملة ، أما القبط المتعلق بواقعة مادية فقد يفيد للتخفيف.

٣- شروط الإباحة فعل الطبيب بقصد العلاج :

(١) الترخيص القانوني بالعلاج المواد ١ ، ٢ ق ١٩٥٤/٤١٥ بأن يكون حاصل على بكالوريوس للطب والجراحة وامضى سنتان تدريب — ومقيد بسجل وزارة الصحة وسجل نقابة الأطباء والأعمال المصرح بمزاومتها هي: إيداء مشورة طبية ، عيادة مريض ، إجراء جراحة ، التشخيص ، العلاج ، مباشرة ولاده ، وصف أدوية .

ومن أحكام النقض :-

(الجرح الذى يحدثه (حلاق) بجفن المجنى عليه ، بإجرائه له عملية إزالة الشعرة غير المرخص له بإجرائها يكون (جريمة الجرح السد) ولا ينفى قيام القصد الجنائى عنه رضاء المجنى عليه بإجراء العملية لو ابتلاه شفاؤه) (طعن جنائى م ق جلسة ١٩٣٧/١/٤) للمحكمة لسنة ١٧ رقم ٤١٧ ص ٨٢٠.

٢) رضاء المريض بالعلاج أو الجراحة :

يلزم لى يكون العمل الطبى مباحا — صدور رضاء المريض به عن إدراك ووعى — وهو شرط من شروط الإباحة وليس سببا لها ، ويلزم أن تكون الموافقة صادرة منه شخصيا ، وأن يكون عالما بكل الحقائق قبل إجراء الجراحة ، ولا يشترط فى الرضاء أن يكون (كتلبة) فيمكن أن يستقذ من القرائن . لكن هذا (الرضاء) لا يعنى أعفاء الطبيب من المسؤولية بل يستلزم وفقا للتواعد العامة عن (الخطأ) الصادر منه أثناء العلاج أو الجراحة . فإذا بذل (العناية المطلوبة) لم يكن مسئولا عن الاضرار الناشئة من جراء تكلفه إذ هو لا يلتزم بتحقيق نتيجة.

أمّا إذا لم يكن المريض (راضيا) فإن الطبيب يكون (مخطئا) ويتحمل (تسبعه المخاطر) الناشئة عن العلاج حتى ولو لم يرتكب لئنى خطأ فى مباشرته.

وهناك حالات لا تحتاج (رضاء المريض) :

ومثالها : حالة الغيبوبة ، وجلطة الشريان التاجي ، وجلطة المخ.

فى مثل هذه الحالة يستطيع الطبيب القيام بعمله (بدون رضاء المريض) مسادام أن تلك لوقايته من خطر جسيم وشيك الوقوع فلا تقوم مسئوليته اسنادا إلى (حالة الضرورة).

كذلك فإن الطبيب لا يحتاج رضاء للمريض إذا كان عمله الطبى تنفيذاً لأمر قانونى كما فى حالة (انتشاء الأوبئة).

٣- قصد العلاج :

أى قصد تخليص المريض من مرضه أو التخفيف من حدته ، أو وقايته منه . وهذه الغاية تتحقق بتحقيق حسن نية الطبيب فإذا كان الغرض ليس العلاج وإنما إجراء تجريبه ما ، فإنه لا يشفع فى ذلك شرف الباحث . ويسأل عن (جريمة عسدية).

٤ - أثر تغلف الشروط السابقة :

هو أن يصبح العمل الذى اتاه الطبيب (غير مشروع) وينتفى معه سبب الأباحة - فإذا لم يراع الطبيب ما سبق (تعرض للمساءلة) .

وكمثال ضرب الطبيب للمريض أثناء الجراحة لمنعه من الحركة مما تسبب فى وفاته فإنه يسأل فى هذه الحالة عن جنحة ضرب مفضي إلى الموت.

(طعن نقض جنائى جلسة ١٩٣١/٤/٢٣ مجلة المحاماة السنة ١٢)

ويسأل عن جرح عمد من كان مرخصاً له بعمل طبى معين وتجاوز نطاق الترخيص كالمريض إذا أدخل قسطرة فى جسم المريض ما لم تتوفر حالة الضرورة :

أو كان مرخصاً له بعمل طبى معين وفى نطاقه ولكن كان ذلك بدون رضاء للمريض ولو قصد للعلاج واستفاد منه المريض.

ومن أحكام النقض :-

١- إباحة عمل الطبيب والصيدلي مشروطة : بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة (طعن جنائي ٢٨/١٣٣٢ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧) للقرار رقم ٣٣ ص ٩١ .

٢- جواز وقوع الحادث نتيجة خطأ شخصين مختلفين خطأ الصيدلي في تحضير (المخدر) يرتب مسؤوليته عن خلله في التحضير مستقلاً عن (خطأ غيره) في استعمال (محلول التخدير) (طعن جنائي ٢٨/٣٣٢ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧) .

٣- توافر (الخطأ الطبي) الذي يكفى لحمل مسؤولية الطبيب الجراح بطلبية تحضير (مخدر موضعي) بنسبة معينة دون إن يعين المخدر أو يطلع على الزجاجة التي وضع فيها للتحقق مما إذا كان هو المخدر الذي يريده أم غيره ، ومن أن الكمية التي حقن بها المجنى عليه تفوق إلى أكثر من ضعف الكمية المسموح بها ومن أنه قبل أن يجري عملية جراحية قد تستغرق ساعة أو أكثر دون استعانة بطبيب تخدير مختص مما يقضي تحميله بالتزامه ومنها الاستيثاق من نوع المخدر ، ونضرب صفحاً عن الرد على قوله (أن المخدر من أعداد موظف فني مختص (طعن جنائي ٢٨/١٣٣٢ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧) .

الفصل الثانى

٥- مفهوم الخطأ الطبى :

(١٦٣ مدنى ، ٢٣٨ عقوبات)

٦- تعريفه :

هو الخطأ التقصيرى و يعنى كل فعل خطأ سبب ضرر للغير يلزم فاعله (بالتعويض) فهو تقصير فى مسلك الطبيب لا يقع من طبيب يقظ وجد فى نفس الظروف الخارجية التى احاطت بالطبيب المسئول ، أو هو كل مخالفة أو خروج من الطبيب فى سلوكه على القواعد والاصول الطبية التى يقضى بها العلم ، أو المتعارف عليها نظريا وعلميا وقت تنفيذه للعمل الطبى أو اخلاله بواجبات الحيلة واليقظة التى يفرضها القانون متى ترتب على فعله نتائج جسيمة ، فى حين كان فى قدرته وواجبا عليه أن يتخذ فى تصرفه (اليقظة والتبصر) حتى لا يضر بالمرضى . فإن فرط فى اتباع هذه الأصول العلمية أو خالفها حقت عليه للمسئولية الجنائية بحسب نعمده للفعل وونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه فى أداء عمله (طعن ٣٧/١٩٢٠ ق جلسة ١٩٦٨/١/٨ طعن ٤٢/١٥٦٦ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١).

وصور ذلك الخطأ هى :

- ١) الأهمال.
 - ٢) الرعونة.
 - ٣) عدم الاحتراز.
 - ٤) مخالفة للقوانين واللوائح.
- أشاره :-

ويترتب عليه مسئوليتين جنائية ، وأخرى مدنية.

المسئولية الجنائية :

وهى الحبس مدة لا تقل عن ٦ شهور وغرامة ٢٠٠ جنيه أو إحدى العقوبات .

عن كل فعل يدخل في (أحدى الصور الأربع سالفة الإشارة) – ترتب عليه (نتيجة إجرامية) حتى ولو اُتُعمد (القصد الجنائي) . ويسأل عن (جريمة غير عمدية) فإذا كان العقل مترتب على (إخلال جسيم) (بما تقرضه أصول المهنة) فإن العقوبة : هي الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ٥ سنوات وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فإذا ترتب على الفعل وفاة أكثر من ٣ أشخاص ، فإن العقوبة هي الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن سبع سنوات ، والحبس هنا (وجوبى) فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة فإن العقوبة هي الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن عشر سنوات.

ويلاحظ أن (الظرف المشدد) هنا غير متوافر (لانعدام القصد الجنائي) وأن كان هناك (ظروف مشددة) فهي تتصل (بمدى جسامه الخطأ) أو (النتائج المترتبة عليه).

المسئولية التقصيرية بعناصرها من خطأ وضرر وعلاقة السببية بينهما.

٧- صور الخطأ :

أولاً : الأهمال :

هي سلوك سلبي لنشاط إيجابي – غاب عنه (احتياط) كان يتعين اتخاذه بوجبه (الحذر) على كل من كان في مثل ظروفه لتلافى حدوث النتيجة الإجرامية ومثاله : ترك طفل بجوار موقد مشتعل فيسقط عليه الماء الساخن ويقتله أو أجرى جراحة بسلام غير معقم نتج عنه إصابته بمرض التهاب الكبد الفيروسي ؟

ومن تطبيقات القضاء المصري :

أ) تحذير : قتيام للطبيب بحقن المريض بمحلول بوتوكاين بنسبة ١%
وهى نسبة تزيد عن المسموح أدى إلى التسمم وبالتالي الوفاة وما أورده الحكم من أدلة على ثبوت خطأ الطبيب – ودفاع هذا الطبيب بأن عمله فى

مستشفى عام قائم على التخصص يعفيه من الاستيثاق من نوع المخدر وصلاحيته ، وأنه مادام أنه قد أعد من موظف مختص فإنه في حل من بحث ذلك ، و أغفلت المحكمة الرد عليه باعتبار أن ذلك خطأ طبي وتقتصر من المتهم لا يقع من طبيب يقظ في نفس الظروف للخارجية التي أحاطت بالطبيب المسئول فما دام قد حل محل اخصائي التخدير فإنه يتحمل بالتزاماته ومنها الاستيثاق من نوع المخدر (طعن نقض جنائي ٢٨/١٣٣٢ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٦).

(ب) **تحضير الدواء :** فلن ما لورده الحكم من نفي الخطأ أو انقطاع رابطة السببية ، من أنه لا يوجد بالوحدة الطبية سوى اناء واحد يقطر فيه الماء أو يحضر فيه للطريير مما أوقعه في الغلط ، وأن من مات من الأطفال كان في حالة مرضيه متقدمة تكفى وحدها للوفاة ، إلا أن الحقن عجل بوفاتهم — هذا الذي أوردته الحكم (خطأ في القانون) . فمادام أن المطعون ضده وهو (طبيب) مزج الدواء بمحلول الطريير بدلا من الماء المقطر ، الذي كان يجب مزجه به ، فقد أخطأ سواء كان هذا الخطأ منه وحده أو اشترك معه فيه (المرضى) فيسأل في (الحالتين) لأن الخطأ المشترك (لا يجب) مسئولية أى من المشاركين فيه — وأن في استيثاق الطبيب من كنه الدواء في مقام بذل العناية الولوجية وأن في التقاعس عن تحرى ذلك يعد (أهمال) ومخالفة لقواعد المهنة فيتحمل وزره ، كما أن التعجيل بالموت (مرادف) لاحدائه . ولا يصح الاستراء إلى كثرة العمل مما أرقهه ، فهذا غير مبرر للعقوبة وأن جاز اعتباره (ظرفا مخففا).

(طعن نقض جنائي ٤٠/٣٣١ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٢٠).

(ج) **ترك أشياء في جوف المريض بعد الجراحة :** فيسأل الجراح الذي يترك في جوف طفل أثناء عملية جراحية إحدى ضمادات ثلاثة أستعملها في العملية ، فلم يتخذ أقل احتياطا لتفادي نسيانها في جوف المريض ، فلم يربطها بخيوط ويشبكها بملقط ، كما هو العادة في مثل تلك الحالة ، وأن الطبيب تمادى في خطئه عندما أخفى عن الوالدين حقيقة ما حدث فارتفعت درجة

حرارة المرض بسبب الضمادة المتروكة فى جوفه فأروهمهم أن حالته تحتاج عملية أخرى فقام بإجرائها لا لأن حالة للعلاج تقتضيها وإنما بحثا عن الضمادة فلم يجدها حتى خرجت من نفسها عن طريق الشرج .

(طعن فرنسى جلسة ١٦/٧/١٩٣١).

ثانيا الرعونة :

وهى سوء التقدير أو نقص المهارة أو الجهل بما يجب معرفته ومثاله أن يخطئ طبيب عظام فى قراءة صور الاشعة فيظن الأصابع كسر لاشتباه تباعد الاجزاء فيقوم بالعلاج على هذا الاساس.

ومن تطبيقات القضاء المصرى :

- الآثار الحيوية الموجودة برأس الجنين الذى عثر عليه الطبيب الشرعى بالتجوير البطنى يشير أن وقت إجراء عملية الاجهاض كان الجنين لايزال حيا وغير متعفن كما قرر المتهم - وأن مدة الحمل التى وصلت إليها الجنى عليها لم تكن تستدعى استعمال (الجفت) لاستخراج الجنين - إلى جانب وجود تمزق كبير بالرحم ، وهذا مفادة أن المتهم الخطأ فى طريقة لنزال الجنين مما عجل بحدوث الوفاة وما صاحب ذلك من نزيف للرحم وحدث صدمة عصبية وأن هذا يعد (خطأ جسيما) - إلى جانب أن الطبيب المتهم فوت على المجنى عليها فرصة علاجها على يد اخصائى فلم يقم بتحويلها إلى إحدى المستشفيات .. مما سبق بتعين ادانة المتهم طبقا (م ٢٣٨ عقوبات).

(طعن نقض جنائى ٢٧/١٩٢٠ ق جلسة ٨/١/١٩٦٨)

ثالثا : عدم الاحتراز :

هو تقديم شخص على أمر كان يجب عليه الامتناع عنه وتوقع للاخطار ، ومع ذلك مضى فى العمل دون اتخاذ الوسائل الكفيلة بنفسها وهو يتساوى مع الأهمال بالاخلاق بواجبات الحيطه المستمدة من الخبرة الإنسانية العامة.

■ ومن تطبيقات القضاء المصري :

لما كان ذلك وكان من المقرر أن يراد الحكم الاستثنائي أسباب مكملة لاسباب حكم محكمة أول درجة — مقتضاه أن يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الاسباب التي اضافها — وكانت محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية بالنسبة للخطأ الموجب للمسئولية وانها قررت أن الطاعن أخطأ بقيامه بإجراء الجراحة في العينين معا في وقت واحد ، ولم يكن الأمر يستدعى الاسراع بالجراحة وبأن اتخاذ الاحتياطات عند اجرائها فعرض للمريض لمضاعفات سيئة في العينين معا والذي انتهى بفقد الابصار في العينين فلين هذا القدر من الخطأ كاف وحده لحمل مسئولية الطاعن مدنيا وجنائيا ، لأن اباحة عمل الطبيب مشروطة بأن ما يجربه يجب أن يكون مطابقا للاصول العلمية المقررة فإن أخل بها وخالفها حقت عليه المسئولية الجنائية بحسب نعمده الفعل ونتيجته أو نقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله وكان يكفي للعقاب على جريمة الإصابة للخطأ طبقا (م ١٤٤ عقوبات) توافر صورة واحدة من صور الخطأ فإن النعمى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير ستيد.

(طعن نقض جنائي ٤٢/١٥٦٦ ق جلسة ١١/٢/١٩٧٣).

رابعا : مخالفة القوانين واللوائح :

ونمثل في الامتناع عن أمر يجب القيام به ، أو الاقدام على سلوك محظور يجب الامتناع عنه.

ومن أحكام النقض :

١- عدم مراعاة القوانين واللوائح ولن أمكن اعتباره (خطأ مستقلا بذاته) في جريمة (الاصابة الخطأ) إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها.

(طعن جنائي ٦٤/٣٨١٧ ق جلسة ٢٨/٢/٢٠٠٠).

٢- متى كان الحكم قد اثبت توافر عنصر (الأهمال) في حق المتهم

(مفتش الصحة) بعدم اتباعه ما يقضى به منشور وزارة الداخلية رقم ١٩٢٧/٢٣ الذى ينص على إرسال المعقورين إلى (مستشفى الكلب) وكانت الاصابة بالائف والجهة من عقر الكلب كانت تستلزم إرسال المريض للمستشفى دون انتظار ملاحظة الكلب العاقر الأمر الذى أدى إلى وفاة المجنى عليه . فإن ما يثيره للطاعن (المتهم مفتش الصحة) من عدم العلم بهذا المنشور لصدوره قبل التحاقه بالخدمة ، لا يكون له أساس . فإن المتهم باعتباره (مفتش صحة) يجب الإلمام بكافة التعليمات الصادرة لأمثاله وينفذها سواء صدرت قبل تعيينه أم بعد ذلك. (طعن نقض جنائى جلسة ١٩٥٣/٦/٣)
والخلاصة : أن الطبيب يعد مسئولاً جنائياً عن خطئه المهني الطبي.

(طعن جنائى جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩) (طعن جنائى جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٦).

كما يسأل عن خطأه العادى أياً كانت درجة جسامته (طعن مدنى ١١١ / ٣٥ ق جلسة ٦٩/٦/٢٦) (طعن مدنى ٣٦/٤٦٤ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢١)

الفصل الثالث

٨. الخطأ الطبى فى العمليات الجراحية وأثره

يجب قبل اقدام (الطبيب) على إجراء الجراحة (للمريض) الحصول على (رضاء المريض) أو ممثله القانونى ، أو أحد أقربائه المقربين بالموافقة على إجراء الجراحة ، ولا يكون الرضاء (صحيحاً) إلا إذا كان المريض على بينه بحقيقة الوضع ، وطبيعة العلاج المطلوب ، ونوع التدخل الجراحى.

ويتطلب على مخالفة ما سبق : تحمل الطبيب المسئولية عن النتائج الضارة لتدخله الجراحى ، ولو (بذل العناية المطلوبة) إلا إذا كان هناك (حالة ضرورة) تحول بينه وبين الحصول على هذا الرضاء ، قى هذه الحالة الأخيرة لا تقوم المسئولية و (يعفى) الطبيب من (المساعدة الجنائية) فيجب على (الطبيب) قبل إجراء (الجراحة) عمل فحص شامل للمريض ، وأعطائه للمريض المخدر المناسب والملائم لحالة المريض خاصة أن كان المريض (مريضاً بالقلب) ، ومراقبة الكمية التى يتحملها الجسم — وقد يستعين الجراح فى ذلك بأخر متخصص فى التخدير :

ومسئولية الجراح أو طبيب التخدير : ليست تحقيق نتيجة ولما هى (بذل عناية) الطبيب اليقظ ، فلا تقوم مسئولية أى منهما مادام قد قلما بفحص المريض والتأكد من مدى قابلية المريض لتحمل البنج وبمراعاة الأصول العلمية وتقاليده المهنة.

وطبيب التخدير حُرْفى لاختيار طريقة التخدير التى يرأها مناسبة مع حالة المريضة وعليه الالتزام بمتابعة حالة المريض حتى إلقائه من العملية الجراحية والجراح : عليه التزام ببذل عناية دون تحقيق نتيجة فهو لا يضمن شفاء المريض أو نجاح العملية الجراحية ما دام أنه قد بذل جهداً صادقاً وبتق — فى غير الظروف الاستثنائية — مع الأصول المستقرة طبياً ولا يشترط

كون (الخطأ) جسيما ، بل يكفى قيام الطبيب بما ينبغى عليه من عناية تملئها الظروف المحيطة به.

ومن أحكام النقض :

حدوث اللوفاة نتيجة خطأ فى عملية التخدير . عدم وقوع أى خطأ فى الجراحة من الطبيب الذى أجراها عدم استطاعة الطبيب للجراح ، منع طبيب التخدير الذى عينته إدارة المستشفى من مباشرة عملية التخدير . انتفاء الخطأ التصيرى فى جانب الطبيب الجراح (طعن ٢٤/٤١٧ ق جلسة ١٩٦٩/٧/٣) .

ومن حالات الخطأ البين فى الجراحة :

(١) ترك الطبيب جسم غريب فى جسد المريض كقطعه شاش ، أو فوطه ، أو آلة جراحة — مما يتسبب عنها من قيح والتهابات قد تؤدى بحياة المريض.

(٢) عدم نظافة الجرح وتطهيره.

(٣) عدم تتبع حالة المريض بعد الجراحة للتأكد من سير الجرح على نحو مرض . ولا تقتصر مسئولية الطبيب على الخطأ المهني فقط ، بل تمتد إلى كل سلوك ينطوى على (أهمال ، وعدم احتراز ، وقلة تبصر أثناء الجراحة ولو كان ذلك السلوك ناشئا عن استعمال أدوات الجراحة أثناء إجراء الجراحة — فيسأل الطبيب عن موت مريض بسبب انفجار جهاز ، لإهماله فى اختيار مكان وضع هذا الجهاز.

(٤) أو عدم التأكد من استقرار حالة المريض على منضدة الجراحة مما ترتب عليه سقوطه وحدوث إصابات به.

ويضى الطبيب من المسئولية إذا توافرت شروط القوة القاهرة أو حالة الضرورة حتى ولو أهمل فى اتخاذ الاحتياطات التى توجبها الأصول الفنية فى الأحوال العادية ، ولا يسأل الجراح عن خطأ صادر من أحد مساعديه من الأطباء وأصاب للمريض بضرر إلا إذا كان قد اختار هو هذا المساعد

لمعاونته في العملية ، أو تركه يتدخل فيها مع استطاعة منعه من هذا التدخل (طعن ٣٤/٤١٧ ق جلسة ١٩٦٩/٧/٣).

ويلاحظ أنه إذا اقتضت حالة المريض الاستعانة بطبيب تخدير أو طبيب ولادة ، فعلى الجراح الاستعانة بهما وإلا كان (مخطئاً) ما لم يكن في حالة ضرورة أو استعجال.

فبمعنى الجراح من المسؤولية حال إجرائه عملية ولادة بنفسه دون الاستعانة بطبيب متخصص ولو ترتب على ذلك ضرر بالأم ، مالم تكن هذا السبيل كان هو السبيل الوحيد لاتباع حياة الأم.

وإذا ساعد الطبيب (ممرضين) أثناء مباشرته عمله - فيسأل عنهم جميعاً (كمثبوعين) إذا ارتكبوا (خطأ) ترتب عليه (ضرر) للمريض (استئناف مختلط جلسة ١٩٣٣/١١/٣) ولا يقف التزام الطبيب عن حد إجراء الجراحة ، وإنما يمتد إلى التزامه بالعناية بالمريض بعد إجراء الجراحة كتفادي ما يرتب عليها من نتائج ومضاعفات.

٩. ولكن قد يثور تساؤل ماذا لو رفض المريض إجراء الجراحة ؟

هل يفقد حقه في التعويض ؟

ج) السائد فقها وقضاً : التفرقة بين الجراحات الخطيرة وغير الخطيرة ؟ فإذا رفض المجنى عليه إجراء جراحة غير خطيرة ، فإنه يكون قد ارتكب (خطأ) ساهم في أحداث الضرر أو زارده فيه وبالتالي يتحمل نصيبه في التعويض وتميل (محكمة النقض) إلى هذا الاتجاه:

وقد عرضت عليها قضية طفل عمره ٦ سنوات أصيب في عينه وجاء بتقرير الطبيب للشرعي أن (العامة) التي تخلفت بعين المجنى عليه يمكن شفاؤها بجراحة ، غير أن والده رفض إجراءها خشية تعرض ابنه (للخطر) وقضت محكمة النقض بأنه (لا يجوز إلزام المجنى عليه بتحمل عملية جراحية مادام يخشى منها تعرض حياته للخطر) .

غير أن الفقه الحديث يتجه إلى رفض الأخذ بالتفرقة بين الجراحات

الخطيرة وغير الخطيرة ، وأن للمجنى عليه رفض إجراء الجراحة في جميع الحالات ويكون (مرتكب الحادث) مسئولاً عن (تعويض كامل للضرر) لأن القضاء لا سلطان له في إجبار المجنى عليه على تحمل عملية جراحية رفض هو إجراءها.

رأينا ولا شك أن هذا الرأي الأخير : يقيم رأيه على (احترام الحرية الفردية) إلا أنه يصطدم بالتقدم المذهل في الجراحات الدقيقة ، إلى جانب أن بعض قوانين التأمينات الاجتماعية تشترط لاستحقاق المؤمن عليه المبالغ المقررة في القانون (بذل بعض العناية) (للقادى العجز الذى أصابه).

الفصل الرابع

١٠- مسؤولية المستشفى العام عن خطأ الطبيب

علاقة (المريض) بطبيب (المستشفى العام) (ليست تعاقدية).

فلا يمكن مساءلة (طبيب) المستشفى العام عن الضرر الذي يصيب المريض بسبب خطأ الطبيب للمساعد إلا على أساس (المسؤولية التقصيرية).

(١) لانه لا يمكن القول في هذه الحالة أن المريض قد (اختار الطبيب) لعلاجه حتى ينعقد عقد بينهما.

(ب) كما لا يمكن القول بوجود عقد اشتراط لمصلحة المريض بين إدارة المستشفى العام ، وبين أطبائها ، لأن علاقة الطبيب للموظف بالجهة الإدارية التي يتبعها هي (علاقة تنظيمية) وليست تعاقدية ، وبذلك لا يكون هنا محل لبحث مسؤولية طبيب المستشفى العام في دائرة المسؤولية العقدية.

(طعن ٢٤/٤١٧ ق جلسة ١٩٦٩/٧/٣).

أحكام النقض في مسؤولية المستشفى العام :

(١) وجود علاقة تبعية بين الطبيب وإدارة المستشفى الذي يعالج فيه المريض ولو اعتبرت تبعية إدارية-كافية لتحمل المستشفى (خطأ الطبيب).

(طعن نقض جنائي - جلسة ١٩٣٦/٦/٢٢).

(٢) وللمستشفى المتبوع الرجوع على تابعه (بالتعويض المحكوم به للمضرور بشرط قيامه بأداء التعويض للمضرور (طعن ٣٤/٥٤٠ ق جلسة ١٩٦٩/١/٣٠).

(٣) وللتابع حال رجوع المستشفى المتبوع عليه بالمبلغ المدفوع للمضرور إثبات اشتراك المتبوع معه في (الخطأ) فيقسم التعويض بينهما بنسبة اشتراك كل منهما في الخطأ الذي نتج عنه الضرر .

(طعن - جلسة ١٩٧٤/١١/٢٦).

٤) تطبيق قواعد المسؤولية التقصيرية عند تحديد مسؤولية المستشفى العام عن الضرر الذى يصيب المريض ، التزام الطبيب للترام ببذل عناية مشروط بمراعاة تقاليد المهنة والاصول العلمية الثابتة وانحرافه عن أداء هذا الواجب خطأ موجب لمسئوليته عن الضرر المترتب عليه وتحصيل الحكم خطأ الطبيب عن أمره بنقل مريضه من مستشفى إلى آخر وهى على وشك الوفاة وقبل إحالتها إلى القسم المختص لفحصها واتخاذ ما يجب بشأنها مما أدى إلى التعميل بوفاتها - لا مخالفة للقانون.

(طعن ٣١/٣٨١ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢) (طعن ٣٦/٤٦٤ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢١).

٥) قيام رابطة (التبعية) . عدم اقتضائه أن يكون المتبرع حراً فى اختيار تابعة لشرط أن يكون للمتبرع على التابع (سلطة فعلية) فى (رقابته وتوجيهه) . عدم توافر هذه السلطة (للطبيب الجراح) فى (مستشفى عام) على (الطبيب) التى عينه إدارة المستشفى لإجراء (التخدير) ومن ثم فإن هذا الأخير لا يعد تابعا للأول فى حكم (م ١٧٤ مدنى) .

(طعن ٣٤/٤١٧ ق جلسة ١٩٦٨/٧/٣).

٦- علاقة الطبيب بالجهة الإدارية التى (يتبعها) (تنظيمية) وليس تعاقدية . المدين بالتزام تعاقدى . عدم مسئوليته عن عمل الغير إلا إذا كان قد استخدمه فى تنفيذ التزام تعاقدى . مسؤولية الطبيب فى مستشفى عام عن (الضرر) الذى يصيب المريض بسبب خطأ (الطبيب المساعد) (مسئولية تقصيرية).

(طعن ٣٤/٤١٧ ق جلسة ١٩٦٩/٧/٣).

الفصل الخامس

١١- مسؤولية المستشفى الخامس عن خطأ الطبيب

لجوء المريض إلى (مستشفى خاص) أساسه (عقد استشفاء ضمني) وهي لا تعد ممثلة عن عمل الطبيب أو الجراح المهني ، لاستقلال كل منهم في العمل الفني.

أما بالنسبة للطبيب الأجير الذي تربطه بالمستشفى (علاقة عمل) فيسأل المستشفى عن (خطأ الطبيب) لوجود عقد بين المريض والمستشفى فيعد المستشفى مسئولا عن كل خطأ يصدر من العاملين فيه.

والتزام المستشفى الخاص بالتزام ببذل عناية وعلى المريض المضطرب إثبات خطأ المستشفى وتابعيه (العاملون فيه) كمرضة غير مؤهلة مثلا أو غياب الطبيب في الوقت الحرج.

لكن إذا تسلمت المستشفى دم ملوث من بنوك الدم (فلا تسأل) ، ويعتبر الخطأ (مشتركا) بين الجراح والمستشفى بسبب موت المريض (بالمسكة القلبية) أثناء العملية الجراحية لعدم فحص الأول للمريض بيولوجيا قبل إجراء الجراحة ، للتحقق من مدى تحمله لها ولعدم توفر مادة لدرينالين المنبّهة التي تستعمل في مثل تلك الحالات والتي يلزم توفرها عند إجراء الجراحة. -

الفصل السادس

١٢- مسئولية المتبوع (الشركة) عن تابعه (الطبيب الحر الخارجى)

متى كان للضرر واقعا منه حال تأنيه وظيفته وبسببها لا يشترط أن يكون المتبوع قادرا على الرقابة والتوجيه من الناحية الفنية — بل يكفي أن يكون من الناحية الإدارية :

• وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه — عرض للدفع المبدئى من الطاعنة بعدم قبول الدعوى ، ارفعها على غير ذى صفة ، ورد عليه بقوله 'وحيث أن الثابت من الأوراق ومن شهادة (أطباء شركة مصر للبتترول) — أن (الطبيب المتهم) — كانت للشركة المذكورة قد تعاقدت معه بصفته أخصائيا فى أمراض العيون — على أن يتولى توقيع الكشف الطبى على العاملين فيها وإجراء ما يراه بشأنهم من علاج — والناظر أن المدعى بالحق المدنى (مورث المطعون ضدهم) قد أحيل إلى الدكتور / بناء على أمر من طبيب الشركة المقيم ، كما أن الدكتور / قدم أوراق تفيد وجود العلاقة التعاقدية بينه وبين شركة مصر للبتترول — وقدمت الشركة نفسها من بين أوراق الملف الطبى الخاص بالمدعى بالحق المدنى لديها ما يفيد ذلك ، وحيث أنه متى كان ذلك فإن الطبيب يعتبر فى كل حالة تعرضها عليه الشركة (تأبعا لها) حتى فيما يعتبر من صميم فنه إذ لا ضير من أن تلحق صفة التبعية لشخصا بنطوى عملهم على نواح فنية لا يلم بها المتبوع ، فتقتصر بذلك رقابته على مجرد التوجيه العلم.

وحيث أنه لا يغير من هذا الوضع القانونى كون الطبيب المتهم لا يعمل بصفة دائمة لدى شركة مصر للبتترول لأن علاقة التبعية وأن كانت تقوم فى كثير من الحالات على (عقد الخدمة) ولكنها لا تقتضى حتما وجود ذلك العقد ، بل هى لا تقتضى أن يكون التابع مأمورا على نحو دائم أو أن يكون مأمورا على الإطلاق . فعلاقة التبعية تقوم على سلطة فعلية — وليس

من الضروري أن تكون السلطة شرعية ، بل يكفي أن تكون فعلية — ويجب أن تكون هذه السلطة الفعلية منصبة على الرقابة والتوجيه . وقد تكون هذه الرقابة والتوجيه في عمل معين يقوم به التابع لحساب المتبوع . وليس من الضروري أن يكون المتبوع قادراً على الرقابة والتوجيه . فإنه متى كان ذلك وكانت شركة مصر للبتروك لها سلطة فعلية على الطبيب المتهم منصبة على رقابته وتوجيهه إذ أنها هي التي تحيل إليه المرضى ومنهم المدعى بالحق المدني وتعطى له أمر علاجه ، ويمكنها إنهاء ذلك العلاج ، فإنها تكون متبوعة للطبيب المتهم في شأن حالة المدعى بالحق المدني ويكون الدفع الذي أبداه وكيلها في غير محله من القانون متعين رفضه . وما أورده الحكم من ذلك صحيح في القانون .

ذلك أن المشرع نص في (م ١٧٤ مدني) على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعة (بعمله غير المشروع) متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته وبسببها إنما قام المسئولية على (خطأ مفترض) من جانب المتبوع يرجع إلى سوء اختيار تابعه وتقصيره في رقابته .

ولا يشترط في ذلك أن يكون المتبوع قادراً على الرقابة والتوجيه من الناحية الفنية بل يكفي أن يكون من الناحية الإدارية هو صاحب الرقابة والتوجيه — كما أن علاقة التبعية لا تقتضي أن يكون التابع مأموراً من المتبوع على نحو دائم . وبحسب الضرور أن يكون حين تعامل مع التابع معتقدا صحة الظاهر من أن التابع يعمل لحساب متبوعه .

ولما كان الحكم قد أقام قضاءه بمسئولية الشركة الطاعنة عن الضرر الذي أصاب مورث المطعون ضدهم بالتضامن مع الطبيب الطاعن الآخر على ما استخلصته المحكمة استخلاصاً سائغاً لحقيقة العلاقة بينهما بما تتحقق منه تبعيته لها ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فيكون خال من ثنائية القصور ومما يتعين معه رفض الطعن .

(طعن ٤٢/١٥٦٦ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١١)

الفصل السابع

١٢- مسئولية الممرضة :

إذا قامت الممرضة بإعطاء الدواء للمريض (وزالت جرعة مخالفة
أمر الطبيب ودون الرجوع إليه) وترتب على ذلك (وفاة المريض) ، فإنها
(تسأل عن خطئها للشخصي) وتسأل عن (جريمة قتل خطأ) لأن في ذلك
(قطع للسببية) (خطأ الغير) فلا يسأل طبيب التجميل عن (فعل معاونيه إذا
قاموا بمبادرة من جانبهم).

فإذا أمر الطبيب (بالدواء) (ولم يكن لمعاونيه حق مناقشته) قامت
(مسئولية الطبيب).

كما يلاحظ أنه إذا ساعد الضيب أثناء جراحة ومباشرة عمله
(ممرضين) يسأل عنهم جميعا (كمشترعين) إذا ارتكبوا (خطأ) ترتب عليه
(ضرر) للمريض.

الفصل الثامن

١٤- س) ملدى مسئولية (مستشفى الأمراض العقلية) عن الاضرار التي يلحقها المريض بنفسه أو بالآخرين أثناء اقامته بالمستشفى ؟

ج) أثناء قيام المريض بالمستشفى (تسأل المستشفى) عن ذلك .

أما إذا كان ما يحدثه المريض (خارج المستشفى) يصعب القول بمسئوليتها تحت أطار بند اخلاها بالتزامها بسلامة المريض غير أن المسؤولية تقع على الطبيب المعالج الذى (سمح للمريض بالخروج) وأن كان يصعب القول بضمان الطبيب نتيجة علاجه ولكن هناك (معايير) فى هذا الصدد تقدرها المحاكم مثل :-

(١) توقيت الإفراج عن المريض.

(٢) قيام الطبيب بتحذير أقارب المريض والمحيطين به عن (المخاطر المحتملة) التى يمكن أن تصدر منه والتى تتطلب قدرا معينا من (الحيلة والرعاية) .

الفصل التاسع

١٥ مسؤولية طبيب التخدير :

يلزم لإجراء الجراحة (وضع المريض تحت مخدر) كى يتجنب مقاومة المريض ولتخفيف آلام إجراء للجراحة له.

وهذا يقتضى من طبيب التخدير بذل درجة من الحيلة لوقاية المريض من مخاطر التخدير خاصة إذا ما كان ذلك المريض سبق له الإصابة بمرض القلب أو السكر مما دعا (القضاء) إلى (التشدد) فى مسؤولية طبيب التخدير فيسأل حتى عن (الخطأ اليسير).

ويرجع ذلك إلى طول الفترة الزمنية التى تتطلب ملازمة طبيب التخدير للمريض فيلزم فحص المريض قبل التخدير وتحديد نوع المخدر المناسب لحالته الصحية ومدى حساسيته له ، والجرعة المناسبة له ، ثم مراقبة المريض أثناء وبعد إجراء للجراحة له ، ثم متابعة المريض حين يفوق من البنج حتى لا يتعرض لمضاعفات.

ويسأل (الجراح) عن خطأ طبيب التخدير إذا كانت الاستعانة به من جانب ذلك الجراح باعتباره (متبوعاً) ضامناً لأفعال تابعة . بخلاف الحال إذا كان المريض هو الذى اختار بنفسه طبيب التخدير أو لم يفرض عليه حيث ينشأ بين الآخرين (عقد مستقل ضمنى) بخلاف عقد المريض والجراح.

ويذهب القضاء الفرنسى إلى مسؤولية الجراح وطبيب التخدير (التضامنية) عن الأخطاء المشتركة فى حالة : إجراء العملية الجراحية فى مكان غير مجهز طبياً.

أما فى غير ذلك : فيسأل طبيب التخدير (مستقلاً) عن أخطائه الخاصة :

وكمثال : عدم قيام طبيب التخدير بإجراء الفحوص اللازمة كفصيلة الدن ومدى سيولته واعتماده فى ذلك على (مرمضة غير متخصصة).

وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بجملة ١٩٨٠/٦/١٠ : إلى مساعة

طبيب التخدير في قضية لم تتم إقامة المريض بعد إجراء الجراحة بالرغم من مرور ٦ ساعات الأمر الذي دفع (زوجته) إلى الاستجداء بطبيب التخدير ، فتناقص برغم إللاغه بارتفاع ضغط دم المريض وبعد ٤ ساعات انتابت المريض (غيبوبة) فأخطر طبيب التخدير ثانية فحضر بعد نصف ساعة مما أدى إلى أصابة المريض باضطرابات في وظائف الرئة وحوث أعاقة في التنفس والكلام مما حال بينه وبين مزولة مهنته بعد ذلك . ونددت المحكمة بمسوك طبيب التخدير وأنه كان يجب عليه الالتزام بمتابعة حالة المريض حتى تمام إفاقته من المخدر ، وأنه كان يستحيل عليه ترك ذلك الأمر لمرضة لمتابعته.

ويلاحظ : بعد كل ذلك أن مسؤولية طبيب التخدير عن (بذل عناية) منه ممثلة في تدخله بنفسه في أى مرحلة لمتابعة المريض مع الأخذ في الاعتبار أخطاء (التخدير) على (مخاطر) لا بد منها وأن هناك اعتبارات تضطر طبيب التخدير إلى أن يعهد بمريضه إلى (مساعدين مؤهلين) إذا سمحت ظروفه بذلك ، بشرط : أن يعملوا تحت توجيهاته المستمرة وزياراته المتكررة للمريض من أن إلى آخر حتى تمر مرحلة الخطر (على خير و سلام) .

ومسؤولية طبيب التخدير (مستقلة) عن مسؤولية (الطبيب) ، فلو قام بتزويد المريض بكمية من (المخدر) أكثر مما يتحملة الجسم ودخل للمريض في (غيبوبة طويلة) (وفارق الحياة) على أثرها كان (مسئولا) عن (خطئه الجسمي) (جنائيا ومدنيا) ومسؤولية طبيب التخدير مناطها بذل العناية الواجبة وليس تحقيق نتيجة ، فلا تقوم للمسؤولية مادام قد قام بفحص المريض والتأكد من مدى قابلية المريض لتحمل البنج وهو حرقى لاختيار طريقة التخدير التي يراها مناسبة مع حالة المريض .- وعليه التزم بمتابعته حتى إفاقته من العملية الجراحية.

ومن أحكام النقض :

١- يسأل الطبيب عن خطأه العادى أيا كان درجة جسامته وعن كل تقصير في مسلكه الطبى لا يقع من طبيب يقظ وجد في نفس الظروف التي

أحاطت بالطبيب المسئول (طعن ٣٦/٤٦٤ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢١).

٢- قيام (رابطة التبعية) عدم اقتضائه أن يكون المتبوع حراً في اختيار تابعه ، اشتراط أن يكون للمتبوع على التابع سلطة قطعية في رقبته وتوجيهه . عدم توافر هذه السلطة (للطبيب الجراح) في (مستشفى عام) على الطبيب الذى عينته إدارة المستشفى لأجراء التخدير.

(طعن ٣٤/٤١٧ ق جلسة ١٩٦٩/٧/٣).

٣- مسئولية الطبيب الجنائية والمنسية عن (خطئه) المتمثل فى حقن المريض (بمخدر) دون الإطلاع على زجاجته ، والتأكد مما إذا كان هو المخدر الذى طلبه ، أو شئ آخر : (طعن ٢٨/١٣٣٢ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧).

٤- حدوث الوفاة نتيجة خطأ فى عملية التخدير . عدم وقوع خطأ فى الجراحة من الطبيب الجراح عدم استطاعة الجراح منع طبيب التخدير الذى عينته إدارة المستشفى من مباشرة عملية التخدير - أثره : انتفاء الخطأ للتصيرى فى جانب الطبيب الجراح .

(طعن ٣٤/٤١٧ ق جلسة ١٩٦٩/٧/٣).

الفصل العاشر

١٦- المسئولية عن جراحة التجميل :

المقصود بجراحة التجميل : إزالة تشويه بالجسم أو إصلاح عيب ظاهر (كفصل اصبعين ملتصقين أو إزالة أصبع سادس) أو تعديل أنف أو إزالة الدهون من بدين ، أو إزالة الشعر من ذقن فتاة) فتلك أعمال علاجية للفرض منها التجميل وأظهار المحاسن ، فهي مباحة ما دام فيها فائدة ومصلحة وانها بهذه الجراحة لا تهدر مصلحة الجسم في أن يسير السير الطبيعى العادى .

فقد تفتح لصاحبها بإجرائها أبواب الزواج والرزق وقد تتحسن بها حالته النفسية ومادام أن عدم إجرائها قد يعرض صاحبها للاستهزاء والسخرية بما يعرضه للاضطرابات العصبية والنفسية ويجعل حياته عبئا قد يدفعه إلى التخلص منها بالانتحار .

ويشترط لإجراء جراحة التجميل عدة شروط هي :

- ١- رضا المريض واعلامه بالعلاج وطبيعته ومخاطره.
- ٢- أن يكون الطبيب متخصصا في الجراحة التى يقدم عليها وكفا لهذا العمل.
- ٣- إجراء جميع الفحوصات الضبية اللازمة قبل إجراء العملية من (تحديد نوع فصيلة الدم ، ودرجة التجلط ، وسرعة ترسيب الدم ، ونسبة سكر الجلوكوز بالدم ، واليوريا ، ودرجة ضغط الدم ، ووظيفة ومجهود القلب) بشرط أن يكون المريض صائما.
- و مسئولية الطبيب قد تكون (عقدية أو تقصيرية) عن التزامه ، وقد تتأرجح بالنسبة لجراحة التجميل بين (الالتزام ببذل عناية أو تحقيق عناية أو نتيجته) حسب ظروف كل حالة وملابستها ، ومقدار أو نوع ودرجة العناية المطلوبة.

وله دفع المسؤولية بإثبات السبب الأجنبي (طبقاً م ١٦٥ منى) كإثباته خطأ المضرور ، وأنه لم يتبع تعليمات الطبيب المعالج ، أو خطأ الغير (طبيب آخر) ما لم يكن قد اختار الطبيب المساعد ، أو تركه يتدخل فى الجراحة مع استطاعته منه (طعن ٣٤/٤١٧ ق جلسة ١٩٦٩/٧/٣).

ويرى د/ المنهورى : أن المسؤولية (عقدية) وليس للدائن إلا دعوى المسؤولية العقدية ، وأن قواعد المسؤولية العقدية (تجب) أى تسقط قواعد المسؤولية للتقصيرية ، وليس للمضرور (المريض) (الخيره بينهما) ماعدا حالة كون الاخلال بالالتزام للعقدى قد يكون جريمة جنائية ، أو راجع إلى (غش المدين وخطأه الجسيم) فللدائن (الخيره بين المسئولين) وبهذا اخذت محكمة النقض ويراجع الطعون (طعن ٣١/٢١٩ ق جلسة ١٩٦٦/١/٢٧).

(طعن ٣٠/١٤٩ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢).

ومن أحكام النقض بصدد جراحة التجميل :

اعتبار التزام الطبيب (لتزام ببذل عناية) مقتضاه : عبء إثبات عدم بذل العناية الواجبة يقع على المريض . إثبات المريض ولقعة ترجح (اهمال الطبيب) . تنتقل عبء الإثبات إلى (الطبيب) ولكى يدرء الأخير المسؤولية عنه ، عليه إثبات (قيام حالة الضرورة) لتتضت إجراء الترفيع كى ينفى عنه (وصف الأهمال).

(طعن ٣٥/١١١ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦).

الفصل الحادى عشر

١٧- المسئولية عن اجهاض الطبيب للحامل ؟ (المواد ٢٦٠ ، ٦٢ عقوبات)

قيام الطبيب ، أو الصيدلى ، أو للممرضة (باجهاض) لمرأة (حامل)
(جناية) عقوبتها (السجن ٣ سنوات).

أما بالنسبة لغير هؤلاء ، فالعقوبة هي (جنة) .

ولا عقوبة على الشروع فى الاجهاض (م ٢٦٤ عقوبات).

وأن (التورجى) الذى يقوم بمساعدة (الطبيب) فى (عملية الاجهاض)
يعد (شريكا له) فى عقوبة (الجناية).

أما إذا قام (التورجى) بهذا العمل (مستقلا) عن (الطبيب) (ولحسابه
الخاص) فإنه يعد مرتكبا (لجنة) فقط.

وبصفة عامة : فإن عمليات التعقيم والاجهاض لا يباح للطبيب القيام
بها إلا إذا كانت ضرورية أو ملائمة لانتفاذ المريض من مرضه أو الوقاية
من متاعب صحية لا يتحملها ، ففى هذه الحالة تعد (أعمال علاجية) ويكون
سبب الأعفاء ومناص المسئولية هو حالة القوة القاهرة أو الضرورة أما فى
غيرها هذه الحالات فإنها (لا تكون محلا للإباحة).

ومن أحكام النقض :-

- أثبات الحكم توقيع الطاعن للكشف الطبى على المجنى عليها وتبينه
(حملها) ، ثم إجراء عملية تقريغ رحمها ، فإن فى ذلك ما يكفى لبيان تعمد
إنهاء الحمل قبل الأوان ، وهو ما يتحقق به الركن المعنوى فى جريمة
الأسقاط . (طعن جنائى ٦٢/٥٦٩٩ ق جلسة ١١/١٦/٢٠٠٠)

الفصل الثاني عشر

١٨- ما حكم عمليات نقل الدم :

بالنسبة لمن ينقل إليه الدم : تعد علاجاً فتكون (مشروعة).

وبالنسبة لمن ينقل الدم منه : فهي كذلك (مشروعة).

ويمكن القول في خصوص هذا الموضوع :

أن إتيان هذا الفعل لا يؤثر على أداء الجسم لوظيفته على النحو العادي
المألوف ، فأن (الرضابة) يكون سبباً لإباحته .

الفصل الثالث عشر

١٩- حكم القانون في إجراء الدايه أو حلاق الصعة لعمليات ختان الانثى أو طهارة الرجل ؟

(ج) انها تشكل جريمة (ممارسة مهنة الطب بدون ترخيص) حيث أن المادة الأولى من قانون ١٩٥٤/٤١٥ تقصر ممارسة الختان على (الأطباء) المقيدين بسجل الأطباء بوزارة الصحة وبجدول نقابة الأطباء .
ومن أحكام النقض :

١- من لا يملك مزاولة مهنة الطب يسأل عما يحدثه (للغير) من : (جروح) وما إليها باعتباره معتكبا على أساس (العمد) ولا يعفى من العقاب إلا عند قيام (حالة الضرورة) بشروطها القانونية . وإذا كان الثابت أن الطاعنة الثانية قد عادت المجنى عليها بإجراء مس لها في عيها ووضعت لها البنسلين كنواء ، وقامت الطاعنة الأولى بعملية حقنها بهذه المادة . فإنه لامراء في أن ما لقترفته الطاعنتان من أفعال يعد مزاولة منهما لمهنة الطب لدخولها في الأعمال التي عدتها المادة الأولى من القانون رقم ١٩٥٤/٤١٥ . ولما كانت المتهمتان المذكورتان لا يملكان مزاولة مهنة الطب ولم تكن حالة المجنى عليها من (حالات الضرورة) المانعة للعقاب ، فإن للحكم المطعون فيه إذ (دانهما) عن (تهمة مزاولة مهنة الطب) ، وسأل الطاعنة الأولى عن (جريمة أحداث جرح عمد) بالمجنى عليها يكون قد (طبق القانون) على وجهه الصحيح).

(طعن ٣٧/١٩٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) (طعن ٣٠/١٢٦١ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/١٣).

٢- متى كانت جريمة (أحداث الجرح البسيط) ، و (مزاولة مهنة الطب بدون ترخيص) قد وقعتا بفعل واحد — وهو (إجراء عملية الحقن) — وأن تحدثت لوصافه للقانونية — فإن ذلك يقتضى (اعتبار) (الجريمة التي

عقوبتها أنسد) والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقا للفقرة الأولى من م ٣٢ عقوبات وهى هنا (عقوبة أحداث الجرح) (طعن ٢٧/٤٨٤ ق جلسة ١٩٥٧/٦/٢٥).

٣- إجراء حلاق للصحة لعملية ختان الانثى - وهو غير مرخص له - نتج عنهما وفاة الانثى بسأل عن (جناية جرح عمد لقضى إلى الموت).
(طعن ٨/٩٥٩ ق جلسة ١٩٣٨/٣/٢٨).

٤ - مؤدى نص المادة الأولى من كل من القانون رقم ١٩٥٤/٤١٥ ، ١٩٥٤/٤٨١ أن حق (القابلة) لا يتعدى (مزاولة مهنة التوليد) ، وأن مباشرة غيرها من الأفعال ، ومن بينها (عمليات الختان) التى تدخل فى عداد ما ورد بالمادة الأولى سالفة الذكر التى تقتصر فيها على من كان طبيبا مقيدا اسمه بسجل الأطباء بوزارة الصحة ، ويجدول نقابة الأطباء البشريين.
(طعن ٤٤/٢٤٩ ق جلسة ١٩٧٤/٣/١١).

كما أن ظاهرة (الختان) إذا ما تم التعرض لها فى إطار تحقيق صحفى أو فيلم تليفزيونى ينشر ، أو يعرض - فى الخارج ويسمى إلى سمعة الدولة فإن ذلك يشكل الجريمة المنصوص عليها بـ (م ١٧٨ مكرر ثانيا عقوبات) التى تنص على :

(يعاقب بالحبس مدة تصل إلى (سنتين) كل من منع أو حاز بقصد التوزيع أو العرض صورا من شأنها إبراز مظاهر غير لائقة وتتحقق هذه الجريمة ولو تم الفعل المكون لها دون الحصول على (مقابل مادي) كما يشكل الجريمة المنصوص عليها (بمادة ٢٦٨ عقوبات) والتى تنص على :

جنحة هناك العرض إذا من النشر الصحفى أو البث التليفزيونى لعملية الختان شخص بعينه وعقوبتها قد تصل إلى الأشغال الشاقة المؤقتة قد تصل إلى مدة ١٥ سنة إذا كانت للمجنى عليها لم تبلغ من ١٦ سنة كاملة.

ومن أحكام النقض :

- هناك العرض هو كل فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليه وعوراته ذكرا أو أنثى ويحدث عاطفة الحياء عنده ، ولا يشترط لتوافره قانونا أن يترك أثر ماديا به ، بل يكفي أن يكشف الجاني عن جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرم على صونها وحجبها عن الأنظار).

(ملعن جنائي رقم ٤٥/١٨١١ ق)

الفصل الرابع عشر

٢٠ - مسؤولية طبيب الأسنان عن التركيبات الصناعية للأسنان :

اتجه القضاء في العصر الحديث إلى اعتبار التزام طبيب الأسنان شاملاً جانبان طبي وقنى.

وأن الالتزام هو تحقيق نتيجة مقتضاها سلامة الأسنان ولامعتها لقم المريض ، فإذا أصاب الأسنان خلل أو سببت الألم للمريض أو لم تؤدي وظيفتها على الوجه الصحيح ؟ فما مدى مسؤوليته ؟.

وقد ذهب القضاء إلى أن التزام طبيب الأسنان بخصوص تركيب الأسنان.

اللتزام بعنيفة هو وضع طقم الأسنان ، وأن ذلك يفرض عليه التزام بتحقيق نتيجته وهو تقديم الطقم بحالة تؤدي معها وظيفتها في هضم الطعام فإذا لُحل بذلك الالتزام وترتب عليه حدوث التهابات بالغة التزم بالتعويض أما بخصوص العمل العلاجي فاللتزام هو نفس التزام الطبيب للبشرى التزم ببذل عناية فإن قصر التزم بالتعويض.

أما مسؤولية عن استخدام الأجهزة : فهو التزام بسلامة المريض بسأل إذا ترتب ضرر ناتج عن استخدامها:

ومن أحكام النقص :

- ق ١٩٤٥/١٤٢ يوجب (مصادره) جميع الأشياء المتعلقة بالمهنة سواء كانت تستخدم في المهنة أو لازمة لها كأثاث العيادة . فإذا عوقب متهم بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات لأنه وهو غير مرخص له في مزاولته مهنة الطب خلع ضرسين للمجنى عليه فسيب له ورم بالفك — وقضى بمصادره ما لدى المتهم من قوالب وحبس — فإن الحكم بالمصادرة يكون في محله.

(طعن ٢١/١١٨٣ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٨).

الفصل الخامس عشر (تابع من صور الخطأ الطبي)

١٠٢١. مسئولية الطبيب عن الخطأ في تشخيص المرض :

التزام الطبيب في عمله هو (التزام ببذل عناية) يتمثل في (بذل الجهود الصادقة البقطة التي تتفق والظروف القائمة والأصول العلمية الثابتة بهدف شفاء المريض وتحسين حالته الصحية).

وأن في الاخلال بذلك يشكل (خطأ طبيا) يترتب عليه (مسئولية الطبيب) ومعيار ذلك الخطأ (موضوعي) يقاس بمسلوكه على سلوك طبيب آخر (مثله) في نفس مستواه . سواء عام أو متخصص أو استاذ جامعي وهي تخضع للمسئولية التقصيرية إذا تحقق (وجود الخطأ) مهما كان نوعه في أو غير في ، جسم لم يسور .

وأهم خطأ يقع فيه الطبيب هو مجرد (الخطأ في تشخيص المرض) ولا تستحق به مسئولية الطبيب إلا إذا تطوى الخطأ على جهل ومخالفة للأصول العلمية الثابتة التي يتحتم على كل طبيب الامام بها وبشرط بذل الجهود الصادقة البقطة التي يبذلها لطبيب المماثل أو النظير وجد في ذات الظروف القائمة (استئناف مصر جلسة ١٦/٤/١٩٢١) :

ولا تقوم المسئولية في حالة كون العرض لا يكشف عن حالة المريض كوجود التهابات يصعب معها معرفة طبيعة الجرح أو مصدره (كمريض السل) في بدايته حيث ينعم المريض بصحة جيدة يصعب معها الشك في إصابته به.

كما لا تقوم المسئولية : إذا ضل المريض بأخطاء بيانات غير صحيحة عن مرضه بقصد اخفاء الحقائق الخاصة به من الطبيب المعالج.

ويقوم مسئولية الطبيب : إذا كان (الخطأ) بشكل جهل واضح بمبادئ الطب الأولية ، كما تقوم إذا تطوى الخطأ على (أهمال) واضح لا يتفق مع ما يجري عليه العمل في مثل هذه الحالات وكمثال معرفته للأمراض والسوابق المرضية والوراثية وشكوى المريض بجانب وسائل أخرى

كالسماعة والفحص والميكروسكوبى والأشعة والتحليل.

فلا يعطى من المسؤولية إلا إذا كانت حالة المريض لا تسمح باستعمال تلك الوسائل أو كانت الظروف المحيطة لا تسمح وكمثال وجود المريض فى مكان منعزل.

ويلاحظ : أنه ينظر إلى خطأ الطبيب فى التشخيص إلى مستواه العلمى - وتخصصه فخطأ الطبيب الاخصائى أدق من خطأ الممارس العام.

ويعطى الطبيب الاخصائى من المسؤولية إذا أخطأ فى تشخيص مرض لا يدخل فى دائرة اختصاصه.

٢٢-٢- وتقوم أيضا مسؤولية الطبيب بصدد (كتابة روشنة العلاج)

ووصف العلاج بأهماله مثلا فى اختيار الدواء المناسب ، أو وصفه أو جرعة العلاج كالطبيب الذى يوصف (الديجوكسين) المقوى لعضلة القلب (والسام فى نفس الوقت) حيث أن (جرعة ومدة العلاج) (يجب إلا تزيد عن يومين) ثم يوقف للعلاج (يومين أو ثلاثة آخرين) ثم تكرر نفس الجرعة والمدة حتى (يتم الشفاء) نظرا لسميته الشديدة ، فيجب عليه بيان ذلك للمريض وكمثال آخر كتابة الدواء للمريض (بخط غير مقروء) فيقوم (الصيدلى) بصرف دواء آخر يترتيب عليها (وفاة المريض).

فإذا قام الطبيب بتقديم الدواء للمريض (بعيادته) فإنه إلى جانب التزامه (ببذل العناية) يقوم عليه (التزام آخر بالمسامة) فلا يعطى المريض (دواء ضار أو فاسد).

ومن أحكام النقض فى هذا الصدد :

(١) إذا قام الطبيب بمزج الدواء بمحلول للطير بدلا من الماء المقطر الذى كان ينبغي مزجه بالدواء (كأينسولين مثلا) فإنه يكون قد (أخطأ) ولو اشترك مع (التمورجى) فيسأل الطبيب فى الحالين لأن (الخطأ المشترك) لا يجب مسؤولية أى من المشتركين فيه ، ولكون الطبيب يجب أن يكون متأكد من الدواء الذى يتناوله المريض ، فإن نقائص عن الاحتياط له عد ذلك (إهمالا) مخالفا بذلك قواعد المهنة وتعليماتها فيتحمل وزره.

(طعن جنائي ٣٣١/٤٠ ق جلسة ٤٠/٢٠ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠) السنة ٢١ ص ٢٢٦.

٢- على الطبيب مراعاة الحد اللازم من الحيطة في وصفه العلاج .
فيجب عليه ألا يصف للعلاج بطريقة مجردة دون الأخذ في الاعتبار حالة المريض وسنة وقوة مقاومته وبنيتة ودرجة احتماله للمواد الكيميائية الداخلة في الدواء ومدى حساسيته لها ، فإذا لم يراع ما سبق أو أخطأ في تركيب الدواء بأعطاء المريض جرعة تزيد من اللازم فإنه يسأل في تلك الحالة (محكمة مصر المختلطة جلسة ١٩٢٣/١/٢٦).

٣- اختيار الطبيب طريقة للعلاج دون أخرى ، لا يمكن أن يؤدي إلى مسؤوليته عن طريقة العلاج التي اتبعها مادامت هذه الطريقة صحيحة علمياً ومتبعة فعلاً في علاج المرض ، ومسئولية الطبيب عن خطأ العلاج لا تقوم بصفة مطلقة على نوع العلاج الذي يختاره إلا إذا ثبت أنه في اختياره العلاج أظهر جهلاً بأصول العلم والفن الطبي.

(محكمة مصر الابتدائية جلسة ١٩٤٤/١٠/٣).

٤- من المقرر أن كفاية عمل الطبيب مشروطة بأن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة ، فإن فرط في اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية والمدنية متى توافر الضرر بصعب تعدد الفعل ونتيجته أو نقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله أي كانت درجة جسامته خطأ للمستوجب لمسئولية مرتكبه جنائياً ومدنياً وقد قررت أن الطاعن قد أخطأ بتصديده لعلاج (الفق الأربى الأيمن المختنق) جراحياً في عيادته الخاصة ، مع عدم قدرته على مجابهة ما صاحب الحالة من غرغرينا بالأمعاء الدقيقة والخصية رغم علمه مسبقاً قبل تكفله جراحياً بأن وجود الغرغرينا أمر متوقع ، الأمر الذي أدى إلى وفاة المريض ، فإن هذا القدر ثابت من الخطأ يكفي وحده لحمل مسؤولية الطاعن جنائياً ومدنياً. ولما كانت درجة جسامته الخطأ متى توافر الضرر .

(طعن ٣٢/٢١٥ ق جلسة ١٩٨٤/١/١١) السنة ٢٥ رقم ٥ ص ٣٤.

٢٢-٢. رفض الطبيب علاج المريض :

فمع أن الطبيب حر في مزاوله مهنته إلا أن عليه واجب إنساني وآدبي تجاه المرضى والمجتمع تفرضه عليه أصول ومقتضيات مهنته وإلا كان متعسفا في استعمال حقه ، إلا أن هذا الالتزام محدد بنطاق معين وفي ظروف معينة ، فعليه للترلم إذا كان في مكان بلاء ولم يوجد فيه سواء ، أو وجد المريض في حالة خطره تستدعي التدخل السريع والفوري من قبل الطبيب المتخصص.

غير أن هناك أحوال له حق الأمتناع عن علاج المريض كامتناع المريض عن دفع الأجرة في مواعيدها ولكن هذا مقيد بشرط هو إلا يكون في ظرف غير مناسب للمريض ، وإلا تحمل الطبيب مسؤولية التخلي عنه إذا ما نشأ عن ذلك ضرر للمريض.

إلا أن الطبيب يستطيع دفع المسؤولية بإثبات القوة القاهرة أو الحادث الفجائي كعطل في المواصلات أو ظروف مرضية.

٢. تخلف (رفض) المريض.

فهذا الشرط يجعل مخطئا يتحمل تبعه المخاطر الناشئة عن العلاج ولو لم يرتكب خطأ في عمله.

٢٢ مكرر-١- تركيب جهاز أشعة مؤينة بدون ترخيص (ق ١٩٦٠/٥٩) :

١- جريمة إقامة جهاز أشعة مؤينة (قبل) الحصول على ترخيص .
تمامها : بمجرد وقوع الفعل - وهو إقامة الجهاز - دون استلزام (قصد خاص).

٢- جريمة استعمال الأشعة المؤينة قبل الحصول على ترخيص . لا يلزم التحدث استقلالا عن (قصد الاستعمال) . لا ترد (المصادرة) إلا على جهاز أشعة (سبق ضبطه).

٣- تحقق (الارتباط) بين جريمة إقامة جهاز أشعة ، واستعمال أشعة مؤينة قبل الحصول على ترخيص . ويلزم ضمهما . ليصدر فيهما (حكما واحدا) . (الطعنان ٣٨٥ ، ٤٣/٤٣٥ ق جلسة ١٩٧٣/٦/٤).

الفصل السادس عشر

٢٤- مسئولية الطبيب بوجه عام :

التزام الطبيب الأصل فيه أنه للترام (ببذل عالية) وليس بتحقيق غاية يتمثل فى اليقظة وبذل المجهود الصادق بما يتفق والأصول العلمية للثابتة بهدف شفاء المريض أو تحسين حالته وأن الاخلال بذلك (خطأ) يرتب مسئوليته ، فيسأل عن كل تقصير فى مسئلة الطبى لا يقع من طبيب يقظ فى مستواه المهنى ووجد فى نفس الظروف الخارجية التى أحاطت بالطبيب المسئول ، ويسأل عن خطأه العادى مهما كانت درجة جسامته (طعن ٤٦٤ / ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢١) (طعن ٣٥/١١١ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦).

وأن إباحة عمل الطبيب مشروطه بأن يكون ما يجربه مطابقا للأصول العلمية المقررة فإن فرط فى اتباعها أو خالفها حقت عليه المسئولية الجنائية بحسب (تعمده) للفعل ونتيجته أو تقصيره ، وعدم تحرزه فى أداء عمله (طعن ١٥٦٦/٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١) (طعن ٣٧/١٩٢٠ ق جلسة ١/٨ / ١٩٦٨) (طعن ٢٨/١٣٣٢ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧) إلا أنه استثناء يلتزم بتحقيق نتيجة تتمثل فى سلامة المريض فيسأل عن اللوفاة الناتجة عن الانفجار الناجم عن شرارة متطايره من جهاز التخدير ، أو كسر إبرة السرنجة بالتعضل وتتنوع مسئولية الطبيب :

فإذا كان فعله الخاطئ (عمدا) ترتب عليه الوفاة أو عاهة مستديمة ونتج عن أفعال أو رعونة وعدم احتراز أو مراعاة القوانين واللوائح (يسأل جنائيا) بما يتناسب مع الفعل الذى ارتكبه ، ويخضع فعله لتكليف الذبابة العامة للواقعة محل المسألة ، وكان ذلك راجع إلى تطوع الطبيب بالعلاج أو كان العلاج مفروضا على المريض كما يسأل كذلك (مدنيا) (بالتعويض) عما لحقه من أضرار مادية أو أنبية من جراء ذلك الفعل الخاطئ ، وكان بذلك راجع إلى علاج المريض بناء على طلبه واختياره ، وقد يرفع الجانى دعوى مدنية

عن ذلك الحادث ، أو ينتظر صدور حكم جنائي نهائى ليرفع بموجبه دعوى مدنية بالتعويض مستندا إلى ذلك الحكم الجنائي ومرفقا صورة رسمية منه بالدعوى المدنية.

٢٥. ويلدور التساؤل عن مدى حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية ؟ وماذا لو قضى ببراءة الطيب ؟

والجواب : مفاد المواد ٤٥٦ إجراءات جنائية و م ١٠٢ إثبات أن الحكم الجنائي تكون له (حجيته) فى الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية ، كلما كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك من الدعويين الجنائية والمدنية ، وفى الوصف القانونى لهذا الفصل ونسبته إلى فاعله . فإذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الأمور ، فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها من جديد ، ويجب عليها أن تعتبرها وتلتزمها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له.

فإذا صدر الحكم الجنائي بالإدانة ، فإنه يكون ملزم للقاضي المدني فلا يكون أمامه سوى البحث فى تقدير قيمة التعويض عن الضرر الناجم عن هذه الجريمة ، فهو له حجية بخصوص عناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة السببية بينهما أما إذا صدر الحكم الجنائي بالبراءة : لعدم توافر (ركن الخطأ) فى جانب الطيب فيحوز الحجة أمام القاضي المدني فيمتنع عليه مخالفته وترفض دعوى المجنى عليه وأتونه بالتعويض على هذا الأساس سالف الذكر فإذا صدر الحكم الجنائي بالبراءة بإعتبار الفعل غير معاقب عليه جنائياً فلا يكون لذلك الحكم (حجية) أمام القاضي المدني — ولكن ليس معنى تجرد ذلك الفعل من وصف (الجريمة) انتفاء المسؤولية عنه بالتعويض ، فمن الممكن قيام المسؤولية على أساس آخر وكمثال مسئوليته عن الأدوات المستخدمة فى علاج المريض وعن كونها غير معقمة أدت إلى إصابة المريض بالتهاب كبدى وبقي بالتعويض هنا يقوم على أساس (خطأ مفترض) أو فكرة (تحمل المخاطر) فالحكم الجنائي لم يفصل فى الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية لأن قوام الأولى (خطأ جنائي واجب

الإثبات) ، بينما قول الثانية (خطأ مقترض) فى حق الطبيب بعدم مراعاة الأصول العملية والقواعد المستقرة والاحتياط والتحرز وعدم الأهمال.

فتتحقق المسؤولية ولو لم يقع خطأ من الطبيب فى إجراء للجراحة مثلا فالمسؤولية ناشئة عن (الشيئ) و (الأداة المستخدمة فى الجراحة) وكونها غير معقمة وليست ناشئة عن (تعمد) (الفعل) وأحداث القتل أو الوفاة أو الإصابة للخطأ مثلا . فسيان تعقيم أدوات الجراحة لا يعفى الجراح من المسؤولية.

٢٦- المسؤولية التأديبية للطبيب :

كما قد يسأل الطبيب تأديبيا بحسب ما إذا كان يعمل لدى جهة حكومية أو إدارية ، أو صاحب عيادة فيخضع لمجلس تأديب نقابة الأطباء حيث يكون فى الحالة الأولى للجهة أن تعامله طبقا لقانون العاملين سواء منها ما ارتكبه بمناسبة العمل ، أو خارج نطاقه إذا كان له تأثير على العمل ، وفى الحالة الثانية توقع النقابة عليه الجزاء طبقا لقانون نقابة الأطباء.

ويلاحظ : أن الحكم الجنائى النهائى البات ، (حجية) أمام القضاء الإدارى أو التأديبى) بالنسبة للفعل المكون للأساس المشترك فى الدعويين وفى الوصف القانونى لذلك الفعل وفى إدانة الطبيب فيمنع عليها إعادة البحث من جديد.

فإذا صدر حكم جنائى بالبراءة استنادا إلى انتفاء الوجود المادى للوقائع المنسوبة إليه التزمت جهة الإدارة هذا الحكم.

ولكن ليس معنى (البراءة) امتناع جهة الإدارة عن (مساعدة الطبيب) فلئن كان الفعل المرتكب (لا يشكل جريمة) فقد تعاقبه باعتباره (مخالفة إدارية) مناطها الخروج على مقتضيات الولجب الوظيفى أو بالنسبة للبراءة المؤسسة على عدم كفاية الأدلة أو البطالان فى الإجراءات أو الإدارية مع وقف التنفيذ أو صدور عفو شامل عن العقوبة ، فإن ذلك لا يعفى من المسؤولية التأديبية لاختلافها فى الطبيعة والأركان والأساس فى مجال التطبيق عن الجريمة الجنائية فيجوز الجمع بين المسئولين دون أن يعد ذلك (ازدوجا).

٢٧- مسؤولية الطبيب عن نقل المريض إلى مستشفى آخر قبل إحالته للقسم المختص ؟

التزام الطبيب (التزام ببذل عناية).

فإذا أمر بنقل مريض من مستشفى إلى آخر قبل إحالته (للقسم المختص) لفحصه - وأدى ذلك إلى (التعجيل بوفاة المريض) يكون قد ارتكب (خطأ) لا يعفيه منه للتعامل بعدم ضرورة التدخل الجراحي ، لأن ذلك لم يكن بمنع لحالة المريض إلى القسم المختص بفحصه وعلاجه ، وتأجيل نقله إلى مستشفى آخر إلى (وقت) ملائم لحالته الصحية.
(طعن ٣١/٣٨١ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٢).

س) هل يحق للمريض طلب تعويض عن (خطأ) الطبيب ؟

ج) نعم إذا خالف الأصول الطبية أو تجاوزها بحسب تعمله للفعل ونتيجته أو قصيره وعدم تحرزه في أداء عمله (طعن ٣٧/١٩٢٠ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٨) (طعن ٤٢/١٥٦٦ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١).
والتعويض يقدر (بقدر الضرر) وهذا متروك أمره لتقدير المحكمة ، أما عناصر التعويض فتشمل ما لحق المريض من خسارة وما فاتته من كسب إلى جانب (الإضرار الأدبية).

ويؤخذ في التقدير (بالضرر المباشر) ويراعى في تقدير التعويض (الظروف الملائمة للمريض) (م ١٧٠ مدني) وحالته الجسمية والصحية ، وظروفه العائلية والمهنية وحالته المالية.

ومسؤولية الطبيب الذي اختاره المريض أو نال به للعلاج (عقدية) وهو وأن كان لا يلتزم بمقتضى هذا العقد بالشفاء لأن التزامه ليس بالتزام بتحقيق نتيجة وإنما هو (التزام ببذل عناية) مناطها بذل الجهود اليقظة المنقطة مع تقاليد المهنة والأصول المستقرة في عالم الطب ، فيسأل عن كل تقصير في مسلكه الطبى لا يقع من طبيب يقظ في مستواه المهني وجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسئول فإذا انحرف عن إداء هذا

الواجب عند انحرافه (خطأ) يستوجب مسئوليته عن الضرر الذي يلحق بالمريض.

(طعن ٣٥/١١١ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦).

(طعن ٥٨/٥٧٢ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٦).

كما يسأل إذا أجرى للجراحة بدون رضا المريض.

كما يسأل إذا لم يكن الغرض من عمله سوى (الانتقام) وليس العلاج.

كما يسأل عن الأهمال والرعونة وعدم التحرز وعدم مراعاة القوانين

واللوائح.

ويلاحظ : أن مسئولية الطبيب تتأرجح بين المسئولية العقدية أو التقصيرية بحسب اختبار المريض له أو أن علاجه للمريض قد تم بدون رضا المريض فإذا كان العلاج برضا المريض كانت المسئولية (عقدية) والتزامه (التزام ببذل عناية) ، إلا أن العناية المطلوبة منه تقتضى بذل جهد صادق يقف يتفق مع الأصول المستقرة في عالم الطب ، فيسأل الطبيب عن كل تقصير في مملكه الطب لا يقع من طبيب يقف في مستواه المهني وجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسئول.

(طعن ٣٥/١١١ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦).

كما يسأل عن خطئه العادي أيا كانت جسامته وسواء كان ماديا لم

مهنيا.

(طعن / ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢١) (طعن ٢٨/١٣٣٢ ق

جلسة ١٩٥٩/١/٢٧) السنة ١٠ رقم ٢٣ ص ٩١ (طعن ٤٠/٣٣١ ق جلسة

١٩٧٠/٤/٢٠) السنة ٢١ رقم ١٤٨ ص ٦٢٦.

والفقه الحديث يرى أن التزام الطبيب هو (التزام ببذل عناية) فلا يكون الطبيب مخلا إلا إذا ارتكب في بذل العناية المطلوبة (تقصير) يقع على المريض إقامة الدليل عليه سواء كان مصدر الالتزام (عقدا) (حال المسئولية العقدية) أم (القانون) حال (المسئولية التقصيرية) بأن يقيم الدليل على أن

الطبيب الذى اصابه بالضرر قد لى (اهمالا أو عدم احتياط فى علاجه) سواء كان المدعى (عميلا) يسأله عن لخلاله بالعقد للقائم معه ، أم (غير عميل) يطالبه على أساس (عمل غير مشروع) ، بنسبته إليه لأن التزام الطبيب فى الحالتيّن محله (بذل عناية معينة) (م ٢١١ مدنى) ويظهر هذا الخطأ بتقدير سلوك الطبيب ومقارنته بسلوك الشخص العادى ، فمعيار الوفاء بهذا الالتزام ببذل العناية هو (قدر الوفاء بها).

ومن أحكام النقض :

مسئولية الطبيب الذى اختاره المريض أو نائبه لعلاجيه هى (مسئولية عقدية) وهو (لتزام ببذل عناية) إلا أن العناية المطلوبة منه تفترض أن يبذل لمريضه جهودا صادقة نقطة تتفق فى غير الظروف الاستثنائية — مع الأصول المستقرة فى علم الطب ، فيسأل عن كل تقصير فى مسلكه الطبى لا يقع من طبيب يقظ فى مستواه المهنى ، وجد فى نفس الظروف الخارجية التى لحاطت بالطبيب المسئول وجراح التجميل.

وجراح التجميل : وأن كان لا يضمن نجاح العملية التى يجريها إلا أن العناية المطلوبة منه (أكثر منها) فى أحوال الجراحة الأخرى لأن المقصود منها ليس شفاء المريض من عله ، وإنما إصلاح تشويه لا يعرض حياته لأى خطر (المكتب الفنى السنة ٢٠ ص ١٠٧٥ مج فنى).

وأن مسؤولية الطبيب الذى اختاره المريض أو نائبه لعلاجيه تكون (عقدية) .

(طن ١١١/٣٥ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦) للسنة ٢٠ ص ١٠٧٥.

الفصل السابع عشر

٢٩- أركان المسؤولية المدنية عن خطأ الطبيب الذي ترتب عليه ضرر للمريض أو أسرته :

تدور المسؤولية حول (الخطأ — والضرر — وعلاقة السببية بينهما).
وقد استقر قضاء النقض على :

أن مسؤولية الطبيب تكون (عقدية) إذا قام الطبيب بالعلاج بناء على اختيار المريض له وطلبه بنفسه ، أو عن طريق نائبه إذا كان المريض عديم التمييز .

وتكون (تقصيرية) : إذا كانت اللوائح تفرضه على المريض ومثاله حالة العلاج بالمستشفى العام.

لأنه لا يمكن القول في هذه الحالة بأن المريض قد اختار الطبيب لعلاجهِ حتى تقوم بينهما (علاقة عقدية).

وتكون المسؤولية (تقصيرية) كذلك : إذا تطوع الطبيب للعلاج من نفسه ، أو امتنع عن العلاج.
التزام الطبيب .

القاعدة والأصل أنها التزام (ببذل عناية) يتجلى في بذل الجهود الصادقة واليقظة التى تتفق والظروف القائمة والأصول العلمية الثابتة بهدف شفاء المريض وتحسين حالته الصحية — ولو ساءت حالة المريض — مادام أنه لم يقع منه (خطأ) يمكن ان تترتب عليه مسؤوليته يتمثل فى تفسير من جانبه (طعن ٣٥/١١١ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٦) إلا أن هناك حالات استثنائية تجعل التزام الطبيب للالتزام بتحقيق نتيجة : تتمثل فى (سلامة المريض) وليس معنى ذلك شفاء المريض — بل هو عدم تعريضه لأذى من جراء استعمال الأدوات والأجهزة وما يعطيه من لدوية ، والا ينقل إليه مرض نتيجة العدوى من المكان — أو نقل دم يحوى فيروس C المسبب لالتهاب

الكسب الوبائي - والتعرض للالتهابات نتيجة زيادة التعرض للأشعة - أو الحروق نتيجة للكي الكهربائي.

فيما يلي تطبيقات قضائية :

٢٠- أولا : الركن الأول (الخطأ)

١- إذا عرض للحكم لبيان (ركن الخطأ) للمسد إلى المتهم الثاني (طبيب) بقوله أنه طلب إلى (الممرضة والمتورجى) أن يقدم له (بنجا موضعيا بنسبة ١%) دون أن يعين هذا المخدر ودون أن يطلع على الزجاجة التي وضع فيها ليتحقق مما إذا كان هو (المخدر) الذي يريده أم غيره ، ومن أن الكمية التي حققت بها المجنى عليها تفوق أكثر من ضعف للكمية المسموح بها ، ومن أنه قبل أن يجرى عملية جراحية قد تستغرق ساعة فأكثر دون أن يستعين بطبيب خاص بالمخدر ليتفرغ هو إلى مباشرة العملية ، ومن أن الحادث وقع نتيجة مباشرة لإهماله وعدم تحرزه ، بأن حقن المجنى عليها بمحلول (البوتوكس بنسبة ١%) وهي تزيد عشرات المرات عن النسبة المسموح بها (فتسببت وماتت) فإن ما لورده الحكم من أدلة على ثبوت (خطأ الطاعة) من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليها . أما ما يقوله المتهم من أن عمله في (مستشفى عام) قائم على (نظام التقسيم والتخصيص) يعفيه من أن يستوثق من نوع المخدر وصلاحيته ، وأنه مادام ذلك المخدر قد أعد من موظف فني مختص ولودع غرفة العمليات ، فإنه في حل من استعماله دون أي بحث.

هذا الدفاع من جانب المتهم وهو دفاع موضوعي لا تلزم المحكمة بالرد عليه بل أن الرد عليه مستفاد من أدلة للثبوت التي لوردتها المحكمة على خطأ المتهم وأسست عليه أدلته ، وهو ما أولته المحكمة - بحق - على أنه خطأ طبي وتقصير من جانب المتهم لم يقع من طبيب يقظ يوجد في نفس الظروف الخارجية التي أحاطت بالطبيب المسئول بما يفيد أنه وقد أحل محل اخصائي التخدير ، فإنه يتحمل التزاماته ومنها الاستيثاق من نوع المخدر (طعن ٢٨/١٣٣٢ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧).

٢- إذا كانت محكمة الموضوع - قد قدرت أن الطاعن قد اخطأ بقيامه بإجراء الجراحة في العينين معا وفي وقت واحد مع عدم الحاجة إلى الاسراع في إجراء الجراحة وفي ظل الظروف والملابسات المشار إليها في (التقارير الفنية) - وهو لخصائي - ودون اتخاذ كافة الاحتياطات التامة لتأمين نتائجها ، والتزام الحيلة الواجبة التي تتناسب وطبيعة الاسلوب الذي اختاره يعرض المريض بذلك لحدوث المضاعفات السيئة في العينين معا في وقت واحد ، الأمر الذي انتهى إلى فقد ابصارهما بصفة كلية ، فإن هذا القدر الثابت من الخطأ يكفي وحده لحمل مسؤولية الطاعن جنائيا ومدنيا).

(طعن ٤٢/١٥٦٦ ق جلسة ١٩٧٣/٢/١١).

٣١- ثانيا : الركن الثاني (الضرر) :

١- الحكم بالتعويض عن (الضرر المادي) شرطه : العبرة في تحقيق الضرر المادي للمدعى نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته على نحو مستمر ودائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت (محقة) . وعندئذ يقدر للقاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر في (المستقبل) فلا يكفي للحكم بالتعويض.

(طعن مدني ٤٢/٣٦٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٥) (طعن ٤٩/٤٩٤ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٧).

أما الضرر المستقبل المحقق الوقوع فـالمضرور مكلب بالتعويض عنه ، اغفال الحكم المطعون فيه مناقشة ذلك (قصور).

(طعن ٤٢/٤٨٥ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٨).

٢- مفاد نص المادة ٢٢٢ مدني أن الحق في التعويض عن (الضرر الأدبي) مقصور على المضرور نفسه فلا ينقل إلى غيره إلا أن يكون هناك اتفاق بين المضرور والمسئول بشأن التعويض من حيث عبئه ومقداره أو أن يكون المضرور قد رفع الدعوى فعلا أمام القضاء مطالبا بالتعويض ، أما

(الضرر الأدبي) الذي أصاب نوى المتوفى فلا يجوز الحكم بالتعويض عنه إلا للزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية.

(طن ٤١/٧٨ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٤) (طن ٤٣/٧٠٣ ق جلسة ١/١٩٨١).

ثالثا : الركن الثالث علاقة السببية بين الخطأ والضرر :

ويلزم في المسؤولية التقصيرية توافر السبب المنتج للفعال دون السبب العارض.

ومن أحكام النقض :

ركن السببية في المسؤولية التقصيرية لا يقوم إلا على (السبب المنتج للفعال) المحدث للضرر دون السبب العارض الذي ليس من شأنه بطبيعته أحداث مثل هذا الضرر مهما كان قد اسهم مصادفة في حدوثه بأن كان مقترنا بالسبب المنتج . لما كان ذلك وكان السبب المنتج للفعال في وفاة ابن المطعمون ضدها هو إشعاله للنار في نفسه عمدا . أما أهمل تابعي الطاعن في حراسته فلم يكن سوى سببا عارضا ليس من شأنه بطبيعته أحداث مثل هذا الضرر . ومن ثم لا يتوافر به ركن المسؤولية موضع دعوى المطعمون ضدهما ولا يعتبر أساس لها.

(طن ٥١/١٢٤٧ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٢٤).

الفصل الثامن عشر

٣٣- الاعفاء من المسؤولية :

السبب الأجنبي :-

ينفى قرينه توافر علاقة السببية وهو الحادث الفجائى أو القوة القاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .

٣٤- حالاته - أولاً : - استعراق خطأ المضرور خطأ المسئول :

ومن أحكام النقض :

الأصل أن (خطأ المضرور) لا يرفع مسؤولية المسئول وإنما يخففها ، ولا يعفى المسئول استثناء من هذا الأصل إلا إذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول فى أحداث الضرر الذى أصابه وأنه بلغ من الجسامه درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول .

(طعن ٣٧/١٩٩٥ ق جلسة ٢٩/١/١٩٦٨) .

والخطأ المشترك لا يسقط مسؤولية أى من المشاركين فيه ، لأن استيثاق الطبيب من كفة الدواء الذى يعطيه للمريض ، وعدم بذله العناية له ، ونقصه عن تحريه والتحرز فيه ، والاحتياط له (أهمال) يخالف كل قواعد المهنة وتعاليمها - وعليه أن يتحمل وزره . وأن التعجيل بالموت (مرادف) لاحدائه فى توافر علاقة السببية ووجوب المسؤولية . ولا يصلح ما استندت إليه المحكمة من إرهاق الطبيب بكثرة العمل مبررا لاعفائه من العقوبة ، وأن صلح ظرفها لتخفيفها . وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه يكون (معيبا) بما يستوجب نقضه (طعن جنائى ٤٠/٣٣١ ق جلسة ٤/٢٠/١٩٧٠) وأن (تعدد الاخطاء الموجبة لوقوع الحادث) يوجب مساطة كل من اسهم فيه أيضا كان قدر الخطأ المنسوب إليه (طعن نقض جنائى ٣٧/١٩٨١ ق جلسة ١/٢٢/١٩٦٨) .

ثانيا : استغراق خطأ الغير خطأ الجاني :

ومن أحكام النقض :

- من المقرر أن رابطة السببية كركن من أركان جريمة القتل الخطأ تتطلب اسناد القضية إلى (خطأ الجاني) ومساقلته عنها طالما كانت تتفق مع السير العادى للأمر وأن (خطأ الغير) ومنهم (المجنى عليه) يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافيا بذاته لحدث النتيجة (طعن نقض جنائى ٣٩/٩١١ ق جلسة ١٩٦٩/١١/١٧).

ثالثا : القوة القاهرة :-

ومن أحكام النقض :

- مفاد نص (م ١٦٥ مدنى) أن القوة القاهرة تكون حربا أو زلزالا أو حربا ، كما قد تكون امرا أدريا واجب التنفيذ شرط : أن يتوافر فيها استحالة التوقيف واستحالة الدفع . وينقضى بها التزام المدين من المسئولية العقيدية ، وتنقضى بها علاقة السببية بين الخطأ والضرر فى المسئولية التقصيرية ، فا يكون هناك محل للتعويض فى الحالين (طعن مدنى ٤١/٤٢٣ ق جلسة ١٩٧٦/١/٢٩) وهذان الشرطان يستمدان من واقع الدعوى الذى تستقل (محكمة الموضوع) بتحصيل فهمه من أوراقها . (طعن مدنى ٤٧/٩٧٩ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٢٧).

٢٥- العقوبة :

- جرمى احدث الجرح ، ومزولة مهنة للطب بدون ترخيص (يفعل واحد) وجوب اعتبار الجريمة الاشد والحكم بعقوبتها دون غيرها (طبقا م ٣٢ عقوبات) وهى هنا (عقوبة لحدث الجرح).

(طعن جنائى ٢٧/٤٨٤ ق جلسة ١٩٥٦٧/٦/٢٥)

٣٦- إلى جانب (العقوبة التكميلية) وهى (المصادرة) ومن أحكام النقض :

يوجب ق ١٩٤٥/١٤٢ (مصادره) جميع الاشياء المتعلقة بالمهنة سواء كانت تستخدم فى ذات المهنة أو كانت لازمة لها (كأثاث العيادة) ، وإذا فذا

عوقب المتهم بموجب (م ١/٢٤٢ عقوبات) لأنه وهو غير مرخص له في
مزاولة مهنة الطب خلع ضرسين للمجنى عليه فسيب له بذلك (ورما يفتك)
وقضى بمصادرة ما عند المتهم من قوالب وجبس ، فإن الحكم بالمصادرة
يكون في محله.

(طعن ٢١/١١٨٣ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٨).

الفصل التاسع عشر

٢٧- موانع المسؤولية (م ٦١ عقوبات) :

٢٨- اسبابه : حدد المشرع أربعة أسباب لقيام مانع المسؤولية هي :

١) الاكراه وحالة الضرورة (م ٦١ عقوبات).

٢) الجنون (م ٢ عقوبات).

٣) الفيوبية الناشئة عن تعاطي المواد المخدرة والمسكرات (م ٦٢ عقوبات).

٤) عدم التمييز لحدثة السن (م ٦٤ عقوبات).

ونقصر الحديث في موضوعنا هذا على (حالة الضرورة) فقط.

ويلاحظ هنا أن مانع المسؤولية :

١) (شخصي) قاصر على من توافر فيه من الجناة ، لما غيره من الشركاء من لم تتوفر فيه يسأل .

٢) وأن الصفة الاجرامية للفعل (باقية) فليترتب الجاني بتعويض الضرر بالرغم من عدم مسؤوليته عنها جنائياً . يعكس الحال في سبب الاباحة فتنتفى عن الفعل الصفة الاجرامية فلا يسأل.

٣٩- شروط توافر حالة الضرور لامتناع المسائلة الجنائية : (م ٦١ عقوبات)

١- وجود خطر يهدد النفس :

فلا يسأل الطبيب الذي يضحي بالجنين لانتقاذ حياة له عند تعسر الوضع ، كما لا تسأل الغير مرخص لها بمزاولة مهنة للتوليد إذا دعت الضرورة ذلك لخطر يهدد حياتها وحياة طفلها.

٢- أن يكون الخطر جسيماً :

ويكون الخطر جسيماً إذا انذر بضرر غير قابل للإصلاح.

٣- أن يكون الخطر حالا :

ويمكن فيه أن يكون وشيك الوقوع بشرط أن يكون جديا.

٤- ألا يكون لإرادة الجاني دخل في حلول الخطر :

فإذا كان هناك دخل لإرادة الجاني مثل كالطبيب الذى يضرب مريضه على وشك الوضع ، فيؤثر ذلك على حالته النفسية مما يجعل ولائتها عسره فلا يعفى من المسؤولية إذا ضحى بالجنين وتخلص منه لتقاذا لحياة الأم بحجة توافر حالة الضرورة لتسببه فى أحداث الخطر.

٥- أن يكون من شأن الفعل التخلص من الخطر :

بارتكابه الجريمة للتخلص من الخطر وليس للانتقام من خصمه.

٦- أن يكون الفعل هو الوسيلة الوحيدة للتخلص من الخطر :

وبقدر حالة الضرورة ، فإن كان بوسعه الاستعانة بوسيلة أخرى لتفادى الخطر فلا يعفى من المسؤولية فى حال اتيان تلك الجريمة ، كما يسأل إذا لجأ إلى الجريمة الاشد وترك الجريمة الأخف لتفادى ذلك الخطر.

٤٠- آثار توافر الضرورة :

نفسى للمسئولية الجنائية عن الجاني مرتكب الجريمة لىأ كان نوعها مخالفه - جنحة - جنابة.

إلا أن ذلك لا يعفيه من المساءلة المدنية بالتعويض طبقا م (١٦٨ مدنى).

٤١- إثبات حالة الضرورة :

على عائق من يدفع بها ويجب على القاضى الرد على هذا الدفع باعتباره دفع جوهري.

٤٢- ومن أحكام النقض التى تسقط المسؤولية الجنائية عن الطبيب :

١- الأصل فى القانون أن (حالة الضرورة) التى تسقط المسؤولية هى التى تحيط بشخص وتكفه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من

خطر جسيم على الفضل على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لارادته دخل في حوله (طعن جنائي ٣٧/١٣٦٧ ق جلسة ١١/٢٨/١٩٦٧).

٢- (من لا يملك مزاولة مهنة الطب) يسأل عما يحدثه للغير من جروح وما إليها باعتباره معتديا على أساس (العمد) . ولا يعفى من العقاب (إلا عند قيام حالة الضرورة) بشروطها القانونية . وإذا كان الثابت أن الطاعة للثانية قد عادت المجنى عليها (بإجراء مس لها في عينها) ووضعت لها (البنسولين) (كدواء) وقامت الطاعة الأولى بعملية حقنها بهذه المادة . فإنه لا شك في أن ما افترقته للطاعتين من أفعال يعد مزاولة منهما لمهنة الطب لدخولها في الأعمال التي عدها المادة الأولى من القانون ١٩٥٤/٤١٥ . لما كان ذلك ، وكانت المتهمتان المذكورتان لا تملكان مزاولة مهنة الطب ، ولم تكن حالة المجنى عليها من حالات الضرورة المانعة للعقاب) ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دلتهم عن تهمة مزاولة مهنة الطب وسائل الطاعة الأولى عن (جريمة أحدث جرح عمدا) بالمجنى عليها يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح.

(طعن جنائي ٣٠/١٢٦١ ق جلسة ١٢/١٣/١٩٦٠) (طعن جنائي ٣٧/١٩٢٧ ق جلسة ١٩٦٨/٢/٢٠) وأن (رضاء المريض) لا ينفي قيام (القصد الجنائي).

(طعن جنائي ٧/٢٣٠ ق جلسة ١٩٣٧/١/٤) (طعن جنائي ٩/١٦٥٢ ق جلسة ١٩٣٩/١٠/٢٣).

الفصل العشرون

٤٣ شهادة الطبيب الزور والجزاء عليها ؟ (المادتين ٢٢٢ ، ٢٢٣ عقوبات)

تؤدى الشهادة الزور إلى اخلال التوازن بين حقوق الأفراد وواجباتهم واضطراب العلاقات بينهم فى كثير من المجالات (كالأحوال الشخصية وعلاقات العمل ، والوظائف العامة وسير الإجراءات القضائية).

كأعطاء (شهادة مزورة) لتأجيل نظر الدعوى ، فهى تضر المتقاضين وتضر المصلحة العامة التى تقتضى (العدل) بين المواطنين.

ويعاقب القانون على ذلك ولو كانت الشهادة (لمجرد المجاملة) فالعقوبة هى الحبس (٣ سنوات).

وإذا صدرت (استجابة لرجاء أو توصية أو وساطة) فالعقوبة جنائية عقوبتها السجن ٣-١٥ سنة إلى جانب الغرامة.

وإذا كانت الشهادة لقاء (مقابل مادي) يطلبه الطبيب لنفسه أو لغيره كنا يصدر الاتجار فى شرف الوظيفة (لارشوة) فيعاقب بعقوبة (لارشوة) وهى الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة معاً.

وإذا شهد الطبيب (زوراً) أمام المحكمة ، كنا أمام شهادة زور إلى جانب (التزوير) فيعاقب الطبيب (بأشد العقوبتين) ويترتب على الحكم بأدانة الطبيب فيما سبق عدة نتائج :-

(١) أنه يعد محكوماً عليه فى جنائية أو جنحة مخلة بالشرف والامانة فتخلق فى وجهة أبواب كثيرة من الأعمال والمناصب وعضوية المجالس للنيابية والمحلية.

(٢) كما أن نقابة الأطباء تلاحقه (بالجزاء التأنيبي) قد يصل إلى حد (إسقاط عضويته من النقابة) ، و(شطب اسمه من سجلات وزارة الصحة).

ومن أحكام النقض في هذا الصدد :

١- أن م ٢٢٢ عقوبات إذ قررت عقوبة (للجنة) للطبيب الذي يعطى بطريق المجاملة (شهادة مزورة) بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة مع علمه بتزويره ذلك ، لم تكن (التزوير للمادى) ، وإنما (التزوير المعنوى) الذى يقع بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة - حال تحرير الطبيب للشهادة.

(طعن جنائى ٤٢/٥٥١ ق جلسة ١٩/٦/١٩٧٢).

الفصل الحادى والعشرون

٤٤- س) هل يجوز للطبيب افشاء سر المهنة ؟ وما هى الحالات التى يجوز له فيها افشاء سر المهنة ؟ (المواد ٢٠٩ ، ٢١٠ عقوبات والمادة ٦٥ إشهاد).

قد تقتضى طبيعة علم الطبيب معرفة اسرار مريضه الخاصة ، وما يتعلق منها بطبيعة المرض — واسبابه — ومدى خطورته ؟
وقد حدد قانون العقوبات فى م (٢١٠) منه :

أن كل من الأطباء والجراحين والصيادلة والقبائل ، إذا كان مودعا إليه سر خاص — (بمقتضى وظيفته) — وكان مؤتمناً على هذا السر ، فلا يفشىه إلا فى الحالات التى يلزمه القانون (بالإبلاغ) وإذا كانت الحقبة عن الإفشاء فى غيرها هى : الحبس مدة لا تزيد عن (٦ شهور) و (غرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات).

وكمثال : افشاء سر المريض فى بحث علمى ينشر فى الصحف.

كذلك يلاحظ : أنه محظور افشاء سر المريض من طبيب إلى آخر مثله حفاظاً على سمعة المريض وكرامته.

ويلاحظ كذلك : أن كل ما يملأ (سراً) يلزم الطبيب بكتفئه ، ولو لم يطلب المريض ذلك وكمثال : الأمراض التماسلية والوراثية.

وقد حدد القانون حالات يباح فيها افشاء السر على سبيل الضرورى :

حالة الضرورة — طلب شركة التأمين — أداء الشهادة أمام المحاكم — موافقة صاحب السر على إذاعته — افشاء سر المريض إذا تطوى على جريمة الإبلاغ عن المواليد والوفيات — الإبلاغ عن الأمراض الخطيرة (كسلاينز مثلاً) وذلك بالقدر والحدود بما يتفق مع الحكمة فى الإيحاء — أما فى غير ذلك فمحظور إطلاقاً.

ومن أحكام النقض :-

- ١- إذا استدعى (طبيب) لتوقيع الكشف الطبي على مريض وبرضائه بصفته خبيراً أو مندوب لشركة تأمين - فإنه (يلتزم بكتمان كل الملاحظات) التي يقف عليها من الفحص أو بمناخه علاجه ، فإذا كان العقد يحدد نطاقاً واضحاً في الإقضاء إلا أن (السر الطبي) يظل نطاقه مطلقاً في الكتمان . (طعن نقض جنائي فرنسي جلسة ١٨٤٤/٥/١١) .
- ٢- جرى العرف باعتبار (مرض الزهري والملل) من الأمراض التي يجب على الطبيب ألا يفشي سرها ، أما (مرض البواسير) فهو لا يعتبر سرا خصوصاً إذا كان المريض (من الرجال) (طعن نقض جنائي جلسة ١٩٤٢/٢/٢) .
- ٣- لا عقاب طبّقاً م ٣١٠ عقوبات على إقضاء السر إذا كان لم يحصل إلا بناءً على طلب مستودع السر . (طعن نقض جنائي جلسة ١٩٤٠/١٢/٩) .
- ٤- للطبيب الحق في (كشف السر) دفعا لمسئوليته الجنائية في نطاق حقه في الدفاع عن نفسه أمام المحكمة والقضاء . (طعن نقض جنائي جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٠) .
- ٥- للطبيب أن يبلغ زوجة المريض بحالة زوجها الصحية نقادياً لانتشار المرض (طعن نقض فرنسي جلسة ١٩٤٠/٢/٢٢ . والفقه المصري : يرى رجحان مصلحة المجتمع في الإقضاء إذا تعارض مع مصلحة المريض الشخصية في الكتمان .
- ٦- (مسئولية الطبيب المدنية) (لإهماله) في المحافظة على أسرار المرضى الذي ترتب عليه حصول (الغير) على (معلومات) أو (أوراق) تتعلق (بسر مريضه) (طعن نقض فرنسي جلسة ١٩٥٤/١١/١٢) .
- ٧- لا أثر (للبواعث) في قيام المسؤولية أو انتفاءها أو في توافر القصد

الجنائي ، وإن كانت من العوامل التي يراعيها (القاضي) في تقديره للعقوبة من حيث التشديد أو التخفيف ، فإذا كان (الباعث على إنشاء السر) هو الإضرار بالمجني عليه والتشهير به ، كان سببا لتشديد العقوبة ، بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى مثل مقدار الضرر ، ومدى اتصال الواقعة بشرف المجني عليه أو سمعة أسرته ومركزه الاجتماعي ، كما قد تكون سببا في تخفيف العقاب إذا كانت شريفة بسيطة كما في حالة الدفاع عن شرف وسمعة المجني عليه أو أسرته .

(طعن نقض جنائي ٣٦/١١٩ ق جلسة ١٩٦٦/٥/٣١)

٨- إن الشارع عندما وضع م ٣١٠ عقوبات لم يعمم حكمها ، بل إنه خص بالنص طائفة الأطباء والجراحين والصيادلة والقرابيل وغيرهم ، وعيّن الأحوال التي حرم عليهم فيها إنشاء الأسرار التي يضطر صاحبها أن يأتمنهم عليها باعتبار أن طبيعة عملهم تقتضي هذا الإطلاع وهم قسي سبيل قيامهم بخدماتهم للجمهور ، فإنه لا يصح التوسع في هذا الاستثناء بتعديل حكمه إلى من عدا المذكورين في النص ، كالخدم والكتبة والمستخدمين الخصوصيين ونحوهم ، فهؤلاء لا يضطر مخدومهم إلى إطلاعهم على ما يرتكبونه من أعمال مخالفة للقانون .

(طعن ٢٢/٨٨٤ ق جلسة ١٩٥٣/٧/٢)

الفصل الثاني والعشرون

حكم القانون إزاء محترفي الدجل والشعوذة وممارسة الطب بدون ترخيص ؟

إن الاستطالة إلى أموال الناس واعراضهم متعللين بأن ذلك إنما يتم (بأمر الجان) (ومسلطاته) وأنه لا إرادة لهم فيه ..

والواقع أن ذلك أن تحقق فأنما يدخل تحت بند النصب وهناك العرض حتى ولو أتت إليه الضحية طائعة مختارة وبمحض إرادتها الكاملة فإنه يسأل عن جرائم النصب والاحتيال طبقاً (م ٣٣٦ عقوبات) أما إذا استطال إلى جسد المرأة وعورتها فيتحقق به جريمة هناك العرض طبقاً (م ٢٦٨ عقوبات) متى توافرت شرائط كل منها.

ومن أحكام النقض في جرائم النصب :

١- متى كان الحكم المطعون فيه قد اثبت في حق الطاعنين انهم لوهموا المجنى عليه بأن في استطاعتهم شفائهم من مرضهم عن طريق تحضير الأرواح في جلسات عقدها الطاعن الأول في حجرات مظلمة مستعينا بالطاعن الثاني الذي يتظاهر بالنوم ويدعى كذبا بأن الجن قد تقمص جسده وينتهز الطاعن الأول فرصة الظلام فيطلق فراشات تحوم حول الجالسين موهما المجنى عليه بأنها ملوك للجن ، ثم يطلق إشارات ضوئية تسلب المجنى عليه إرادته كما يطلق البخور الذي يبيعه الطاعن الثالث إلى المجنى عليه بثمن مرتفع ، وكان الطاعن الأول يضع بيضه في محلول حامض الخليك فتلين قشرتهما ثم يشقها ، وينتزع محتوياتها ، ويدخل بدخلها مخلب طائر أو حيوان ولورقا مكتوبة برموز غير مفهومة بوعيد غلقها وبعد إضاءة (الأتوار) بكسر الباء ويخرج ما بدخلها ويومم المجنى عليها بأنه أخرج السحر الذي كان سببا في مرضه وخلص الحكم من ذلك إلى أن ما قام به الطاعنون لا يدخل إطلاقاً تحت أى علم أو فن بل هو في حقيقته دجل وشعوذة ، وانهم تمكنوا بذلك من خداع المجنى عليه واستولوا على ماله ، فإن ما خلص إليه الحكم يكون ماثقا وتوافر به أركان جريمة النصب.

(طعن نقض جنائي رقم ٣٩/٨٥٤ ق جلسة ٢٣ / ٦ / ١٩٦٩).

٢- قيام الطاعنين بأيهام المجنى عليهم بأن في مقدورهم شفاءهم من أمراضهم وقضاء حاجاتهم عن طريق تسخير الجان في جلسات كان يعقدها الطاعن الأول مستعيناً في ذلك بزوجه الطاعنة الثانية التي كانت تتظاهر بتحضير الجان وهي تتمتع بكلمات غير مفهومة ومستعينة كذلك بأحذية مثله الشكل منونا عليها إشارات غامضة بالمداد الأحمر موهمين للمجنى عليهم بشسائهم وذويهم من أمراضهم التي تجلبها الشياطين تتوافر به للطرق الاحتمالية في جريمة النصب) (طعن نقض جنائي ٤٨/٤٥٠ ق جلسة ١٠/٢/١٩٧٨).

٣- لما كانت ولقمة للدعوى كما أثبتتها الحكم هي أن المتهمة لوهمت المجنى عليهم بقدرتها على الاتصال بالجان وإمكانها من شفاءهم من أمراضهم وإجراء العمليات الجراحية لهم دون آلام ، وتوصلا منها إلى ذلك أعدت بمنزلها (ججرة مظلمة) تطلق فيها (البخور) ، واحتفظت ببعض الأحذية والأوراق وزجاجة على شكل كلب ، وارتدت ملابس حمراء ووضعت في رقبته مسبحة طويلة فإن هذه الأفعال يتوافر بها الطرق الاحتمالية المشار إليها (بمادة ٣٣٦ عقوبات) (طعن نقض جنائي ٤٩/٤٨١ ق جلسة ٨/٤/١٩٧٩). فاستعانة الجاني بأى مظهر خارجي من شأنه تأييد مزاعمه ، كفايته لتوافر ركن الأحتلال في النصب .

ومن أحكام النقض بخصوص جريمة هتك العرض :

- متى كان مودى ما لورده الحكم أن الطاعن بعد أن انخل في روع المجنى عليهم مقدرة على معالجتين من العقم عن طريق الاستعانة بالجن ، وأتى لأفعال مخلة بالحياة العرضى لهن مع علمه بذلك انزل عن المجنى عليها الأولى سراً لها ووضع يده في فرجها ، وتحسس بطن الثانية وثبها وأمسك ببطن الثالثة ، فإن ما لورده الحكم فيما تقدم كاف وسائغ بقيام جريمة هتك العرض بالقوة. مهما كان الباعث على ما ارتكبه من أفعال وقد ارتكب جريمتي هتك العرض والنصب فيعاقب بعقوبة الجريمة الأشد .

(طعن نقض جنائي رقم ٤٠/٦٩٧ ق جلسة ٤/١/١٩٧١).

الفصل الثالث والعشرون

٤٦ شروط مزاوله مهنة التحاليل الطبية ؟

ق ١٩٥٤/٣٦٧ بمزاوله مهنة التحاليل الطبية يسمح (للاخصائيين) من الصيادلة والعلميين بمزاوله تلك المهنة مهني غير قاصرة على (الأطباء فقط) .

ولا يصرح للطبيب أو الصيدلى بمزاوله مهنة التحاليل الطبية إلا بعد الحصول على (مؤهل عال) متخصص فى التحاليل الطبية دبلوم — ماجستير — دكتوراه .

كما أن زمالة الكلية الملكية البريطانية فى التحاليل الطبية تمنح للمتخصصين من الصيادلة والعلميين والأطباء دون النظر إلى مؤهلهم الجامعى الأول . كما أن شهادة البورد الأمريكى فى التحاليل تمنح للمتخصصين دون تفرقة فى المؤهل الجامعى.

كما أن الجمعية المصرية للكيميا الاكلينيكية تضم الأطباء والصيادلة والعلميين بفئاتهم المختلفة المتخصصة فى التحاليل الطبية دون تمييز فئوى . والمسئولية عنه هى (التزام بتحقيق نتيجته) هى (سلامة التحليل ودقته).

الفصل الرابع والعشرون

٤٧- حالات إلغاء ترخيص المنشأة الطبية ؟

حدثت م ١٣ ق ١٩٨١/٥١ بتنظيم المنشأة الطبية ٦ حالات واردة على سبيل الحصر وليس على سبيل المثال ، فلا يجوز للتوسع فيها أو القياس عليها وهي :

١- إذا طلب المرخص له إلغاؤه.

أو إذا أوقف العمل بالمنشأة مدة تزيد عن عام ، وفي حالة العيادات الخاصة ، بوقف الترخيص في حالة تغييب المرخص له بها أكثر من عام ، ويتم إعادة سريانه بعد عودته وعليه إخطار النقابة الفرعية والإدارة المختصة بمديرية الشؤون الصحية في الحالتين.

٢- إذا نقلت المنشأة من مكانها إلى مكان آخر أو أعيد بناؤها.

٣- إذا أجرى تعديل في المنشأة يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ولم تعد الحالة إلى ما كانت عليه قبل التعديل في المدة التي حددتها السلطة المختصة.

٤- إذا أديرت المنشأة (الفرض) آخر غير الفرض الذي منح من أجله الترخيص.

٥- إذا صدر حكم بإغلاق المنشأة نهائيا أو بلزالتها.

٦- إذا تكررت المخالفة من المنشأة رغم توقيع العقوبات المقررة بالقانون ولم ترتدع المنشأة عن المخالفة .

٧- إذا زول بالمنشأة الطبية أشخاص غير حاصلين على ترخيص بمزاولة مهنة الطب ، وكذا المهن الطبية الأخرى .

وماتان الأخيرتان مضافتان بالقانون ٢٠٠٤/١٥٣ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم المنشآت الطبية .

الفصل الخامس والعشرون

صيغ

دعوى التعويض المدنية عن خطأ الطبيب والجراح بالمستشفى الخاص - أو العام:

١- صيغة دعوى تعويض عن جراحة خطأ من طبيب يعمل بالمستشفى العام.
يد صيغة دعوى تعويض وقوعه ضد رئيس مجلس إدارة مستشفى خاص
لامتناع الطبيب الذي يعمل لدى المستشفى طرفه عن إدخاله غرفة العناية
المركزة لصابته بجلطة بالشریان التاجی ... مما تسبب التأخير في إسعافه
واضاعة الوقت في (وفاته) .

٤٨. صيغة دعوى تعويض عن جراحة خطأ من طبيب يعمل بالمستشفى العام :

أنه في يوم الموافق / / ٢٠٠٤ /
بناء على طلب السيد /
المقيم
ومطه المختار مكتب الاستاذ /
المحامى
أنا
محضر محكمة
الجزئية قد انتقلت
حيث إقامة.

١) السيد الدكتور / وزير الصحة بصفته في مواجهة هيئة قضايا
الدولة ومقرها ن ش محمود عزمى قسم عطارين إسكندرية.

٢) السيد الدكتور /
ومقيم
مخاطبا مع

واعلنتهما بالآتى

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠٤ توجه الطالب إلى مستشفى العام
يشكو صداع بالمخ وأجرى كشافا لدى السيد الدكتور /
أخصائى
جراحة المخ والأعصاب بالمستشفى المذكور ، فلقد بعد إجراء الكشف
بوجود نزيف بالمخ ويحتاج الأمر لعمل شفط لتلك الدماء بعد إجراء ثقب
بالدماغ - وأن الأمر يحتاج إجراء هذه الجراحة على وجه السرعة خوفا من
حدوث مضاعفات ، وبتاريخ / / ٢٠٠٤ أجرى المعان إليه الثانى
هذه الجراحة وبعد أن أفاق الطالب من البنج شعر أنه أصيب بالشلل التام
فقام بإبلاغ النيابة العامة فتولت التحقيق وتم نذب الطبيب الشرعى لتوقيع
الكشف الطبى فقرر أن الطبيب الذى أجرى العملية تسرع فى إجرائها وأن
المريض لم يكن فى حاجة إليها وأن الطبيب وهو استاذ جامعى لم يتخذ
الاحتياطات الكافية لإجراء هذه العملية ولم يستخدم مشروط الجراحة على
الوجه الصحيح حيث أنه ، كما أنه

لم يراع الحيلة والحذر فى إجراء مثل هذه الجراحة حيث إنها تتطلب

الأمر الذى أصاب الطالب بمضاعفات خطيرة ومنها هذا الشلل.

وحيث أن ما وقع من الطبيب المعن إله الثانى يكون فى حد ذاته (خطأ) كافيا لحمله المسئولية - وقد تم إعلان الطرف الأول باعتبار متبوعا للطرف الثانى . ولما كان الطالب يعمل بشركة الذى أدى إلى استبعاده من العمل لعدم صلاحيته طبيا - وأصبح يشكل عبئا على أسرته وأصبح عالة عليها - مما يترتب عليه الإضرار به ماديا وأدبيا- ويقدر التعويض بمبلغ جنيهه طبقا لنص م ١٦٣ منى والقاضية بأن كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض. وحيث أن الخطأ - والضرر - وعلاقة السببية متوافرة.

بغاء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعن إليهما وسلمتهما صورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة الابتدائية ومقرها بجلستها المنعقدة علنا صباح يوم الموافق / / ٢٠٠٤ الساعة ٩ صباحا وما بعدها لسماعها الحكم بإلزام المعن إليهما ضامنين بأداء مبلغ جنيه تعويضا جابرا للإضرار المادية والأدبية مع إلزامهما بالمصروفات ومقابل لتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاد المعجل بلا كفالة. ولأجل العلم

٤٩- صيغة دعوى بطلب التعويض من المتبوع :

لله في يوم الموافق / / ٢٠٠٤
بناء على طلب السيد / ومقيم
عن نفسه وبصفته ورث المرحوم /
ومحل المختار مكتب الأستاذ / المحامي
أنا محضر محكمة الجزئية قد انتقلت
حيث إقامة.
١- السيد الدكتور / بصفته رئيس مجلس
إدارة مستشفى للخاص والكائن
٢- السيد الطبيب / ومقيم
مخاطبا مع

واعلنتهما بالآتي

الموضوع

بتاريخ / / ٢٠٠٤ وانشاء إداء مورث الطالب المرحوم فلان لعمله
فى..... فأجأته الأم مبرحة بصدوره فقام بعض زملاءه - بنقله
إلى مستشفى للخاص والتي يرأس مجلس إدارتها المعن إلى الأول
لكونها أقرب مستشفى إلى مقر عمل المورث وأدخل قسم الاستقبال بهذه
المستشفى حيث لوقع المعن إلى الثانى (الكشف الطبى) عليه ، وأجرى له
(رسم قلب) وشخص حالته المرضية بأنه مصاب بجلطة بالشريان التاجى -
ولوصى بأخاله فورا غرفة العناية المركزة بشرط أن يقوم زملائه المرافقين
له بسداد مبلغ خمسمائة جنيه فورا تمسدا بخزينة المستشفى تحت الحساب.

وإذ عجز المرافقون لمورث الطالب المرحوم / عن تدبير هذا المبلغ
فى ذلك الوقت فطلبوا ادخال المريض غرفة العناية المركزة على أن يسددوا
المبلغ المطلوب بعد يوم - وأبدوا استعدادا للتوقيع على أقرار بالتزامهم بذلك

إلا أن المعلن إليه الثاني أصر على موقفه وامتنع عن إجراء الاسعافات العاجلة والضرورية التي يتطلبها الأمر في مثل هذه الحالة - ولم يكتف بذلك بل أمر للجميع ومعهم المريض بمغادرة المستشفى ، فقام المعلنون بنقل المريض إلى المستشفى..... للحكومي والذي يبعد عن المستشفى الخاص مسالف الإثارة بحوالي ٣٠ كم وما أن وصلوا إليها وأدخل المريض غرفة العناية المركزة حتى فاضت روح المريض إلى وارثها رحمه الله.

وحيث أن الوفاء قد حدث نتيجة تعسف المعلن إليه الثاني ورفض اسعاف مورث الطالب وأخلاله غرفة العناية المركزة قبل مداد المبلغ المشار إليه ، وبذلك يكون قد فوت على مورثهم فرصة العلاج مما عجل بوفاته.

وحيث أن ما ارتكبه المعلن إليه الثاني بشكل خطأ في جانبه يستوجب مسئوليته عنه - وكان المذكور تابعا للمعلن إليه الأول بصفته ، فقد تحققت مسئوليته بدوره ، وإذ قد أصاب الطالبين ضرر مادي وأدبي فإنهم يقدر التعويض عن ذلك بمبلغ..... جنيه الأمر الذي يحق لهم معه إقامة هذه الدعوى.

بناءً عليه

لما المحضر سالف الذكر قد انتقلت حيث إقامة المعلن إليهما وسلمتها كل منهما صورة من هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة..... الابتدائية ومقرها..... بجلستها المنعقدة علنا صباح يوم..... الموافق ٣ / ٢٠٠٤ الساعة ٩ صباحا وما بعدها لسماعها الحكم بالإلزام الأول بصفته والثاني عن نفسه بأن يؤدي للطالب ضامنين متضامنين مبلغ..... جنيه تعويضاً جابراً للإضرار المادية والأدبية مع إلزامهما بالمصروفات ومقابل تعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاد للمعجل بلا كفالة.

ولأجل العلم

الباب الثاني الصيدلى

الفصل الأول

٥٠ مسؤولية الصيدلى :

التزم الصيدلى هو (التزام بتحقيق نتيجة) وليس (التزام ببذل عناية) يتمثل فى تقديم أو بيع أدوية صالحة وسليمة — ولا تشكل خطرا على المريض الذى يتعاطاها ، ويبدو ذلك واضحا فى حالة قيام الصيدلى بتركيب الدواء (ينسب معينة) — فإذا لم يراع للنسب المقررة حسب دساتير الأدوية وترتب على ذلك (تسمم) أو (ضرر للمريض) (مسأل جنائيا ومدنيا) . أما ضمن فعالية الدواء ومدى نجاحه فى العلاج فهو (التزام بعناية).

ومن أحكام النقض :

- (إباحة) عمل الطبيب أو الصيدلى (مشروطة) بأن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة ، فإذا لفرط لحدما فى اتباع هذه الاصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية بحسب تعمد الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه فى أداء عمله ، فخطأ (الصيدلى) بتحضيره (محلول البنثوكاينين) (كمخدر موضعى) بنسبة ١% وهى تزيد على النسبة المسموح بها طبيا يوجب (مسأله جنائيا ومدنيا).

(طعن جنائى ٢٨/١٣٣٢ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٧).

كما أن اعطاء الصيدلى (الحقن للمريض) يثير مسؤوليته عن (الجرع العمد) و(مزلولة مهنة الطب بدون ترخيص) فلا تغنى (شهادة الصيدلة) ، أو شيوته دراية الصيدلى بعملية الحقن عن الترخيص بمزلولة مهنة الطب . لأنه فى مقوره الامتاع عن حقن المجنى عليه ، وتكون (حالة للضرورة) هنا منتفية ولا يخفى من العقاب إلا عند قيام حالة للضرورة بشروطها (طعن جنائى ٣٠/١٢٦١ ق جلسة ١٩٦٠/١٢/١٣) وتقوم مسؤولية الصيدلى حال

قيامه ببيع الأدوية للموردة له من المصانع وشركات الأدوية لقدرته على (التحقق من سلامة الدواء) ، إلا أن له الرجوع بعد ذلك (بدعوى المسؤولية على المصنع) إذا كان العيب بالدواء (راجع إلى ذلك المصنع أو الشركة) فإذا كان الصيدلى عالم بفساد الدواء وانتهاء صلاحيته (واستمر) مع ذلك فى (بيعه) ، فالمسئولية (مشتركة) بين (الصيدلى ومصنع أو شركة الأدوية). والنزاع الصيدلى ومصنع الأدوية بالنسبة لبيع الدواء (للتزام بعناية) :

فلا تقوم المسئولية ولو ترتب عليه اضرار او حساسية للمريض مادام أنه مطابقا للمواصفات ولدساتير الأدوية.

وأن كان من الجائز قيام (مسئولية الطبيب) الذى وصف الدواء دون تحققه من قابلية المريض لتعاطيه وفحص اختبار الحساسية لذلك الدواء .

كما قد تقوم مسئولية شركة الدواء : إذا لم تبين بال نشرة الداخلية للدواء طريقة الاستعمال والجرعة والتحذيرات والآثار الجانبية.

كما قد تقوم مسئولية الصيدلى : إذا قام ببيع الدواء بدون تقديم المريض (تنكرة طبية) أو ما يسمى (روشتة الطبيب).

لكن لا تقوم مسئولية الصيدلى : إذا باع (دواء معين) ، وتم اكتشاف دواء آخر أكثر فعالية ولقل آثاره للحساسية للمريض ، لأن ذلك يتعلق (بالنقد المطبوع).

ولكن قد تقوم مسئولية صاحب الصيدلية (باعتباره متبوعا) : عن أعمال الصيدلى (تابعة) لأنه اختاره وعليه رقابته بشرط : ١ - أن يكون (الخطأ) الذى يقع من (الصيدلى) الذى يعمل بالصيدلة (بمناسبة الوظيفة أو بسببها) ٢ - وأن يكون صاحب الصيدلية وقتها يودى عملا من أعمال وظيفته ، فإذا كان وقتها خارج نطاق الصيدلية ، فلا يسأل صاحب الصيدلية ، وإنما يسأل الصيدلى (تابعه).

(طعن جنائى ١٢٦١١/٣٠ ق جلسة ١٣/١٢/١٩٦٠).

فأساس مسئولية الصيدلى : (م ١٦٣ مدنى) أى (المسئولية التقصيرية)

فسماع المتهم (وهو صيدلى) لعامله لديه بتعبئه (إصلاح السلوكيات) فى عبوات صغيرة - تعبئتها بدلا منها (مادة البزموت السامة) تناول المجنى عليهم لها ، ووفاء بعضهم وأصابة الآخرين - مسألة المتهم عن جريمتى (القتل والاصابة الخطأ) (ماتعة).

(طعن جنائى ٤٨/١٩٣٧ ق جلسة ١٧/٦/١٩٧٩).

٥١. ممارسة مهنة الصيدلية بدون ترخيص :

هذا المبدأ قاصر على (أفعال تجهيز الدواء أو تركيبه أو تجزئته) أو مصادة تستعمل من الظاهر أو الباطن أو بطريق الحقن لوقاية الإنسان من الأمراض أو الشفاء منها.

فلن (تعداها) إلى (أفعال حفظ الدواء أو بيعه أو عرضه للبيع) لا يعد ممارسة لمهنة الصيدلى بدون ترخيص ، فإذا عاقبت الحكم (الطاعنين) (بعقوبة الحبس) طبقا م ٧٨ ق ١٩٥٥/١٢٧ بمزولة تلك المهنة دون أن تكون اسمائهم مقيدة بسجل الصيدلة بوزارة الصحة ن وفى جدول نقابة الصيدلة (يكون قد أخطأ) (صحيح القانون).

(طعن ١٤/١٥١٣ ق جلسة ١٨/١٢/١٩٤٤) (طعن ٣٦/٧٢٤ ق جلسة ١٣/٦/١٩٦٦).

فإذا قام (الطاعن) بتجزئة المواد المضبوطة لديه وهى (الجلسرين النقى وزيت الخروج والملح الانجليزى) وعبأها فى أكياس صغيرة بقصد بيعها للجمهور فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى (تقدير مسؤوليته) يكون (قد أصاب صحيح القانون) وذلك لأنه محظور تجزئة المواد فى المخازن البسيطة ، ويشترط فيها أن تكون (محكمة لظن وطبقا (اسم الصنف) و(الكمية) و(اسم الصيدلى محضرها) (طعن جنائى ٤٥/١٠١٥ ق جلسة ٢٢/٦/١٩٧٥).

٥٢. الجزاء على مخالفة مهنة ممارسة الصيدلية بدون ترخيص :

هو (الحكم بالأغلاق) وهو (وجوبى) ولو كانت المخالفة حاصلة لأول

مرة فلم يشترط القانون (التكرار) للعقاب على مخالفة ممارسة مهنة الصيدلة بدون ترخيص.

(طعن ١٤/١٥١٣ ق جلسة ١٩٤٤/١٢/١٨) (طعن ١٧/٢٠٩٤ ق جلسة ١٩٤٧/١٢/١٦) ويتحقق ذات الحكم بإغلاق الصيدلية - ولو بأمر مزاول مهنة الصيدلية بدون ترخيص (موظف الصيدلية) لأنه إنما بأمر ذلك العمل بتكليف من صاحب الصيدلية ولا يعترض على ذلك بأن العقاب يجب أن يكون شخصي قاصر على مرتكبه فقط ، (فالإغلاق) ليس عقوبة وإنما هو (تدبير وقائي) لا يحول دون توقيعه أن يكون أثره متعديا إلى الغير ولا يلزم اختصام المالك في الدعوى عند الحكم بالإغلاق.

(طعن جنائي ٢٠/١٩٢ ق جلسة ١٩٥٠/١١/٢٠) (طعن ١٧/٧٨٢ ق جلسة ١٩٤٧/١٢/٢٢).

على صاحب ترخيص الصيدلية تولى حركة البيع بنفسه في المحل وألا يمتنع عن بيع الأدوية مقابل دفع الأثمان المعتادة : أساس ذلك (ق ١٢٧/١٩٥٥).

إدانة الحكم المطعون فيه (الطاعن) دون بيان صفته التي تخوله حق البيع والسعي دين بمقتضاها (قصور) (طعن جنائي ٦٤/٢٧١٣٥ ق جلسة ٢٠٠٢/٦/٨).

ويلزم بيعها ولو من عامل بمخزن الأدوية مادامت مسعرة (طعن ١٢٧/١٩٤٩/٥/٩ ق جلسة ١٩٤٩/٥/٩).

- وتحديد القانون ثمنا لعلبة الدواء التي تحتوى على أكثر من (وحدة) دون تحديد ثمن الوحدة الواحدة ، عدم جواز معاقبة الصيدلي على بيعه الوحدة بأكثر من سعر العلبة مقسوما على عدد الوحدات ، فالحكم الذي يعاقب صاحب الصيدلية على بيعه (حقنة مورفين) بثمن أعلى من سعر العلبة مقسوما على عدد الحقنات التي بداخلها ، يكون مبنيا على خطأ في تطبيق القانون.

(طعن ٢٠/١٢٨٨ ق جلسة ١٩٥١/٣/٢٠).

- لا تعارض بين سبق الحكم ببراءة المتهم من تهمة اختراعه مواد سامة بدون ترخيص ، والحكم بأدائته لمزاولة مهنة الصيدلة ، بأن جهاز أدوية بدون ترخيص فى مخزنه الخاص ، فإن تجهيز الدواء يصح وقوعه بمواد لم تصل إلى يد المتهم إلا وقت ارتكابه فعل التجهيز .
(طعن ١٧/٢٠٩٤ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٤٧).

- أن م ٢٦ ق ٢١ لسنة ٢٨ بالمخدرات والخاصة بقيد الوارد من الجواهر المخدرة والمنصرف منها عامة النص فهم تطبق على الأطباء كما تطبق على (الصيدلة) وغيرهم من الأشخاص المرخص لهم بحيازة الجواهر المخدرة بمقتضى (قانون للمخدرات) والقصد الجنائي فى جريمة عدم أمساك الدفاتر المشار إليها فى هذه المادة (مفترض) وجوده بمجرد الاختلال بحكمها - وليس يشفع فيها الاعتذار بسهو أو نسيان أو بأى عذر آخر دون (الحادث القهرى).

(طعن ٦/٦٢ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٣٥).

- لما كان قرار وزير الصحة رقم ١٩٧٦/٣٠١ فى شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحالة النفسية الصادر بتنفيذ للقانون ١٩٥٥/١٢٧ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة قد نص فى مادته الأولى على أن تصنع المواد والمستحضرات الصيدلية - المشار إليها فى المادة الثانية منه ، التى وردت مادة (للقانون كالمسيوم) بالبند ٣ من الفقرة ج منها - لقواعد صرف عددها من بينها ما أوجبه على مدير الصيدلية فى البنود ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ من تلك المادة من قيد الوارد والمنصرف من المستحضرات المذكورة فى دفتر خاص معتمد من إدارة الصيدلية بمديرية الشئون الصحية التابعة لها للصيدلية وعدم صرفها (إلا بناء على (تذكرة طبية) تحتفظ بها ، وأن لا يصرف فى المرة الواحدة أكثر من علبة للمريض الواحد ، وأن تقيد تلك للتذكرة (بدفتر خاص) بها أرقام مسلسلية ، كما بدفتر المستحضرات - وأحال فى بند ١٩ من المادة ذاتها إلى القانون رقم ١٢٧/١٩٥٥ فى بيان عقوبة من يخالف هذه القواعد والنظم ، لما كان ذلك وكان

الذين من لحكم المطعون فيه أنه اثبت في حقه - استنادا لألة الشبوت التي أوردها - أنه (المدير المسئول عن الصيدلية) يوم الضبط ، وأنه عرض للبيع خمس علب من مادة الفاتوردم كالكسيوم (بدون تذكرة طبية) ، وأنه ضبطت في حوزته خمس علب من مادة الفاتوردم كالكسيوم (بدون تذكرة طبية) وأنه ضبطت في حوزته ١٠٧ علب من هذه المادة (غير مقيدة بدفتر المستحضرات الطبية) الخاص بالصيدلية - وانتهى إلى معاملة بالمواد ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ق ١٢٧/١٩٥٥ ، وقرار وزير الصحة رقم ١٩٧٦/٣٠١ وهو ما يكفي بيانا للواقعة المستوجبة للعقوبة - فإن ما يثيره الطاعن من قصور الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل.

(طعن جنائي ٥٢/٢٤٥٤ ق جلسة ١٠/١١/١٩٨٢).

ومن أحكام النقض في خطأ الصيدلي :-

- توافر للخطأ الطبي الذي يكفي لحمل مسئولية الصيدلي الجنائية والمدنية بتحضيره (مخدراً موضعياً) بنسبة تزيد عن النسبة المسموح بها طبياً و إقراره بجهالة كنه المخدر قبل تحضيره أو اتصاله بذوى الشأن في المصلحة التي يتبعها بدلاً من رجوعه في ذلك إلى زميل له قد يخطئ وقد يصيب ، ومن كونه مختص بتحضير الأنوية ومنها المخدر مما يستلزم مسئوليته عن كل خطأ يصدر منه ومن عدم تنبيهه الأطباء ممن قد يستعملون المحلول المحضر بأن استعاض به عن مخدر آخر ، لا يعفيه من المسئولية ذكره أن رئيسه طلب منه تحضير المخدر بالنسبة السابقة طالما ثبت من مناقشة رئيسه عدم علمه بالمخدر وسميته .

(طعن جنائي ٢٨/١٣٣٢ ق جلسة ١/٢٧/١٩٥٩) .

الفصل الثانی

۵۳. علاقة الصيدالة والأطباء بالمواد المخدرة :

نظم قانون ۱۸۲/۱۹۶۰ وتعديلاته بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها (اتصال) الصيدالة والأطباء بالمواد المخدرة وطريقة صرفها والرقابة عليها . وأُفرد لذلك الفصل الرابع من ذلك القانون والمشتَمَل على المواد من ۱۴/۲۴ . كما تضمن أحكام أخرى خاصة بالصيدالة والصيدليات والأطباء كحق الحصول على إذن بجلب المواد المخدرة (م ۷/۴) ، والحصول على المواد المخدرة من الأشخاص المصرح لهم بالاتجار فيها (م ۲/۱۱) ، وحفظ للدقات التي تقيد فيها المواد المخدرة الواردة إلى الصيدليات والمنصرف منها وأبصالات تسليم المواد المخدرة المباعة وبطاقة الرخصة والتفكرة الطبية التي يتم بموجبها صرف المواد المخدرة (م ۳۱) . وحق مفتش الإدارة العامة للصيدليات بوزارة الصحة في دخول الصيدليات والعيادات للتحقق من تنفيذ أحكام لقانون (م ۵۰) إلى جانب العقوبات المقررة على مخالفة أحكامه .

وسوف نعريض لأحكام صرف الأدوية المحتوية على مواد مخدرة أو صرف مواد مخدرة بموجب تذكرة طبية .

والقيود الواجب مراعاتها .

المبحث الأول

۵۴. صرف المواد المخدرة من الصيدليات والرقابة عليها :

المواد الخاصة للوردة في القانون ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ بشأن المخدرات .

مادة ۱۴ - لا يجوز للصيدالة أن يصرفوا جواهر مخدرة إلا بتفكرة طبية من طبيب بشرى أو طبيب أسنان حائز على دبلوم أو بكالوريوس أو بموجب بطاقة رخصة وفقا للأحكام التالية :

يحظر على هؤلاء صرف جواهر مخدرة بموجب التذاكر الطبية إذا زادت الكمية المدونة بها على الكميات المقررة بالجدول رقم (٤) ومع ذلك إذا استلزمت حالة المريض زيادة تلك الكميات فعلى الطبيب المعالج أن يطلب بطاقة رخصة بالكميات اللازمة لهذا الغرض.

مادة ١٥- يصدر الوزير المختص قراراً بالبيانات والشروط الواجب توافرها في تحرير التذاكر الطبية التي توصف بها جواهر مخدرة للصرف من الصيدليات فيما عدا صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات ، وتصرف التذاكر من دفاتر مختومة بخاتم الجهة الإدارية المختصة تسلم بالاثمان التي تقررها تلك الجهة على ألا يجاوز ثمنها مائتي ليرة سورية سوريتين للدفتر الواحد.

والوزير المختص تحديد المقادير التي لا يصح مجاوزة صرفها لكل مريض شهرياً.

مادة ١٦- لا يجوز للصيدلة صرف تذكار طبية تحتوي على جواهر مخدرة بعد مضي خمسة أيام من تاريخ تحريرها.

مادة ١٧- لا ترد للتذكار الطبية المحتوية على جواهر مخدرة لحاملها وبحظر استعمالها أكثر من مرة ويجب حفظها بالصيدلية مبينا عليها تاريخ صرف الدواء ورقم قيدها في دفتر التذاكر الطبية ولحاملها أن يطلب من الصيدلية تسليمه صورة من التذاكر مختومة بخاتمها ولا يجوز استخدام الصورة في الحصول على جواهر مخدرة أو على أدوية تحتوي على تلك الجواهر.

مادة ١٨- يجب قيد جميع الجواهر المخدرة الواردة إلى الصيدلية يوم ورودها وكذا المصروف منها أولاً بأول في ذات يوم صرفها في دفتر خاص للوارد والمصروف مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم الجهة الإدارية المختصة.

ويذكر في القيد بحروف واضحة :

أولاً : فيما يختص بالوارد :

تاريخ الورد واسم البائع وعنوانه ونوع الجواهر المخدر وكميته.

ثانياً : فيما يختص بالمصروف :

(أ) اسم وعنوان محرر التذكرة.

(ب) اسم المريض بالكامل ولقبه وسنه وعنوانه.

(ج) للتاريخ الذى صرف فيه الدواء ورقم القيد فى دفتر التذاكر الطبية

، وكذا كمية الجواهر المخدرة الذى يحتوى عليه.

ويدون بهذا الدفتر علاوة على ذلك جمع البيانات الأخرى التى يصدر

بها قرار من الوزير المختص.

مادة ١٩ - يجوز للصيديات صرف جواهر مخدرة بموجب بطاقات

الرخص المنصوص عليها فى المواد التالية للأشخاص الآتيين :-

(أ) الأطباء البشرىين والأطباء البيطريين وأطباء الأسنان الحائزين

على دبلوم أو بكالوريوس.

(ب) الأطباء الذين تخصصهم لذلك المستشفيات والمصحات

والمستوصفات التى ليس بها صيدالة.

مادة ٢٠ - تصرف بطاقات الرخص المذكورة بالمادة السابقة من الجهة

الإدارية المختصة بعد تقديم طلب يبين فيه ما يأتى :

(أ) أسماء الجواهر المخدرة كاملاً وطبيعة كل منها.

(ب) الكمية اللازمة للطالب.

(ج) جميع البيانات الأخرى التى يمكن أن تطلبها الجهة الإدارية

المختصة ولهذه الجهة رفض إعطاء الرخصة أو خفض الكمية المطلوبة.

مادة ٢١ - يجب أن يبين فى بطاقة الرخصة ما يأتى :

(أ) اسم صاحب البطاقة وصناعته وعنوانه.

(ب) كمية المواد المخدرة التى يصرح بصرفها بموجب البطاقة وكذلك

أقصى كمية يمكن صرفها في الدفعة الواحدة.

(ج) التاريخ الذى ينتهى فيه مفعول البطاقة.

مادة ٢٢- يجب على الصيادلة أن يبينوا فى بطاقة الرخصة الكمية التى صرفوها وتواريخ الصرف وأن يوقعوا على هذه البيانات ولا يجوز تسليم الجواهر المخدرة بموجب بطاقة للرخصة إلا بأبصال من صاحب البطاقة موضح به بالمدة أو بقلم الاتيلين التاريخ واسم الجواهر المخدر كاملا وكميته بالأرقام والحروف ورقم بطاقة الرخصة وتاريخها.

وعلى صاحب البطاقة ردها إلى الجهة الإدارية المختصة خلال أسبوع من تاريخ انتهاء مفعولها.

مادة ٢٣- على مديرى الصيدليات أن يرسلوا إلى الجهة التى تعينها الجهة الإدارية المختصة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من شهر يناير (كانون ثان) ويوليو (تموز) من كل سنة بكتاب موصى عليه كشفا تفصيليا موقعيا منهم عن الوارد والمصروف والبالى من الجواهر المخدرة خلال الستة أشهر السابقة وذلك على النموذج الذى تصدره الجهة الإدارية المختصة لهذا الغرض.

مادة ٢٤- على كل شخص ممن ذكروا فى المادتين ١١ ، ١٩ رخص له فى حيازة الجواهر المخدرة أن يقيد الوارد والمنصرف من هذه الجواهر أولا بأول فى اليوم ذاته وفى دفتر خاص مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم الجهة الإدارية المختصة مع ذكر اسم المريض أو اسم صاحب الحيوان كاملا ولقبه ومنه وعنوانه إذا كان الصرف فى المستشفيات أو للعيادات وإذا كان الصرف لأغراض أخرى يبين الغرض الذى استخدمت فيه هذه الجواهر.

المبحث الثانى

٥٥. الأشخاص المباح لهم صرف مواد مخدرة :

خسول المشرع فى قانون مزاوله مهنة الطب (للأطباء) وحدهم دون سواهم رخصة وصف للمواد المخدرة للمرضى واعطائهما لهم فى أية صورة للعلاج أو لقيام الأطباء باستعمالها فى العلاج . وهذه للمواد المخدرة تستعمل للتخدير قبل (إجراء العملية الجراحية) أو (لتخفيف حدة الألم بعدها) أو لجلب النوم للتغلب على الأرق أو كمهدئ عصبى أو لعلاج الاضطرابات العصبية.

وهذا الحق مشروط بأن يكون الطبيب مرخص له فى العلاج بها ، فإن انتفت الرخصة فسئل عن جريمة إحرار المخدرات وتقديمها للتعاطى ، أو تسهيل تعاطيا بحسب الأحوال . ويجب أن يكون قصد الطبيب منها العلاج وإلا تعرض للمساءلة . وتقدير توافر هذا القصد من سلطة محكمة الموضوع وأن الطبيب غير المرخص له بحيازة المخدر ، ليس له الاحتفاظ بما تبقى من مخدر بعد العلاج ، من صرف المخدر باسمه لاستعماله فى معالجة مريض آخر . وقد حدد المشرع الأشخاص الذين يجوز صرف مواد مخدرة لهم من الصيدليات فى م ١٤ من قانون المخدرات لفتين على سبيل الحصر:

الأولى : وهم الحاصلون على شهادة طبية من طبيب بشرى أو استاذ حائز على بكالوريوس الطب.

الثانية : الحاملون لبطاقات رخصة صادرة من الجهة الإدارية ويشترط أن تكون الكمية المدونة فى التذكرة الطبية أو البطاقة فى حدود المصرح به فى جدول ٤ الملحق بقانون المخدرات ، فإذا زادت عن ذلك يمتنع على الصيدلى صرفها.

التذكرة الطبية :

لا يجوز صرف الجواهر المخدرة من الصيدليات إلا ١ - بمقتضى (تذكرة طبية) صادرة من (طبيب بشرى) أو (طبيب أسنان).

وهي غير (الروشتة) ، وتكون على (نموذج خاص) صادر من الجهة الإدارية المختصة ومبصوم بخاتمها ولها سعر معين تباع به واستثنى المشرع من ذلك للنموذج صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات) . وأعطى لوزير الصحة حق تقديرها وعدم تجاوز مقدارها .
(م ١٥ من قانون المخدرات).

كما اشترط المشرع ٢ - عدم صرف هذه التذكرة بعد (خمس أيام) من تاريخ تحريرها .

وأوجب المشرع على الصيدلي :

١- الاحتفاظ بالتذكرة الطبية بمجرد صرفها وعدم اعادتها للمريض مرة أخرى حتى لا يكرر صرفها (م ١٧ من قانون المخدرات).

٢- أن يبين بالتذكرة الطبية تاريخ صرف الدواء ورقم قيدها في دفتر التذاكر وختمها بخاتم الصيدلية .

وأوجب على الصيدلي (مسك دفتر خاص) مرقوم ومختوم بخاتم الجهة الإدارية يقيد به المخدرات الواردة والمنصرفة أولاً بأول .

وعدم أمساك الصيدلي يعرضه للمساءلة عن جنحة معاقب عليها بمادة ٢/٤٣ قانون المخدرات وأن يتم القيد فيه وإلا سئل عن مخالفة بالمادة ٢/٤٣ قانون المخدرات ومخالفة للبيانات الواجب قيدها جنحة معاقب عليها بمادة ٤٥ من قانون المخدرات ، أما تقديم الصيدلي المخدر (للغير) بالمخالفة للقانون بقصد تسهيل التعاطي فهي (جناية) معاقب عليها بمادة ٣٤ ج من قانون المخدرات .

بطاقة الرخصة :

الفئة الثانية التي أجاز القانون لصيادلة صرفه جواهر مخدرة لها :

الحاملون لبطاقة رخصة صادرة من (الجهة الإدارية) وهم محددين على سبيل الحصر في م ١٩ من قانون المخدرات وهم :

١) الأطباء البشريين والأطباء البيطريين أطباء الأسنان الحاصلون على بكالوريوس الطب .

٢) الأطباء الذين تخصصهم لذلك المستشفيات والمصحات والمستوصفات التي ليس لها صيادلة.

وقد نظم القانون وفي (م ٢٠) منه الجهة التي تقوم بصرف بطاقة الرخصة والبيانات التي يلزم توافرها في طلب للترخيص.

فأشترط قيام الجهة الإدارية المختصة بصرف بطاقة الرخصة (بعد) تقديم طلب إليها مبين فيه الآتي :

١- أسماء الجواهر المخدرة وطبيعتها.

٢- الكمية المطلوبة.

٣- البيانات التي تطلبها الجهة الإدارية.

وللجهة الإدارية مطلق الحرية في رفض أو قبول ما يطلب منها

البيانات الواجب توافرها بالبساطة :

اشترط قانون المخدرات في (م ٢١ منه) : أن تكون البطاقة متضمنة لأسم صاحبها ولقبه وصناعته وذلك لرقابة صاحب البطاقة وسهولة تتبعه كما اشترط المشرع بيان كمية للمخدر المصرح بصرفه بموجبها.

٥٦. التزامات على الصيادلة بخصوص البطاقة والمخدر (م ٢٢ ق المخدرات) :

١) ضرورة التوقيع على البطاقة بعد بيان كمية المخدر المنصرف وتاريخ صرفه.

٢) عدم تسليم المخدر لصاحب البطاقة إلا بعد أن يستلم منه إيصالا مكتوبا بالمداد أو قلم الايتيلين (المنع العبث بتلك البيانات) مبينا به اسم المخدر وكميته بالأرقام والحروف ورقم البطاقة وتاريخها.

والحكمة هي منع تداول المخدر في غير الغرض الذي استهدفه المشرع ، كما ألوجب المشرع على صاحب البطاقة اعادتها إلى الجهة الإدارية المختصة التي أصدرتها في مدة لا تجاوز (أسبوع) وجزاء المخالفة لذلك عقوبة (جنحة) مقرر (بمادة ٤٥ من قانون المخدرات).

التزام مدير الصيدلية بإرسال (كشوف تفصيلية) إلى الجهة الإدارية

(م ٢٣ من قانون المخدرات)

التزام من رخص له فى حيازة المخدر بأسلاك (دفتر قيد) (م ٢٤ من قانون المخدرات) فالأشخاص الذين ذكرتهم م ١١ من قانون المخدرات فئتان:

الأولى : مديرى المخازن المرخص لها فى الاتجار ، ومديرى الصيدليات ومصانع المستحضرات الاقرباذنية ، ومديرى صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات إذا كانوا من الصيادلة.

الثانية : الأطباء الذين تخصصهم المستشفيات والمصحات والمستوصفات التى ليس بها صيدالة ، ومدير معامل التحاليل الكيميائية والصناعية والأبحاث العلمية ومصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها وأن يحصلوا على بطاقة رخصة (تنص م ١٩ من قانون المخدرات).

والأشخاص المذكورين (بمادة ١٩ من قانون المخدرات) :

الأطباء البشريين والأطباء البيطريين وأطباء الاسنان الحاصلون على بكالوريوس الطب.

الأطباء الذين تخصصهم لذلك المستشفيات والمصحات والمستوصفات التى ليس لها صيدالة.

والأشخاص المذكورين بالمادتين ١١ ، ١٩ من قانون المخدرات عليهم مسك دفتر مرقوم ومختوم بخاتم الجهة الإدارية يقيد به أول بأول الوارد والمنصرف من المخدر وأسم المريض ومنه وعنوانه فإذا كان للصرف لغير العلاج عليهم بيان غرض الاستخدام المخدر (كالأبحاث العلمية مثلا).

تطبيقات قضائية :

١- العبرة فى تحديد المخدر بالجدول الملحق بقانون المخدرات المصرى ولو تعارض ذلك مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

(طعن ١٧٣٦/٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢٩).

٢- القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤمنة قبل إصدارها.

(طعن جنائي ٣١/١٦٤١ ق جلسة ١٧/٤/١٩٦٢).

القطع بكفة المخدر يجب أن يكون عن طريق الدليل الفني :

- لما كان الطاعن قد دفع بأن المادة المضبوطة لا تندرج تحت البند رقم ٩٤ من الجدول رقم ١ الملحق بقانون المخدرات ٦٠/١٨٢ وتعديلاته كان يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إحراز مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من عدل المواد المخدرة المبينة حصرا في الجدول الملحق بالقانون الذي انطوى على نصوص التجريم والعقاب ، ولأن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها لا يصلح فيه غير (التحليل) . وكانت المادة المجرم حيازتها تحت بند رقم ٩٤ من ذلك القانون والمضافة بالقرار الوزاري رقم ٢٩٥ لسنة ٧٦ هي مادة (المينا كوالون) وليست مادة (الموتولو) الواردة بتقرير معامل التحليل للكيماوية . فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى (عن طريق الخبير الفني) ما إذا كانت المادة المضبوطة هي لعقار المينا كوالون أم أنها لغيره ، ولا يغني عن ذلك اشارتها إلى تقارير أخرى غير مطروحة عليها ومودعة في قضايا أخرى للتحليل على ما انتهت إليه من أمر تجريم هذه المادة ، إذ أنه من المقرر ألا تبنى المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها فإن اعتمدت على أدلة ووقائع استقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر الخصوم فإن حكمها يكون (باطلا) . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان على نحو لا يمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة ، مما يحويه بما يوجب نقضه والإحالة (طعن جنائي ٥٢/١١٥٣ ق جلسة ٥/٢٥/١٩٨٢).

(طعن جنائي ٢٩/١٥٩٢ ق جلسة ١٤/٣/٦٠) (طعن جنائي ١/٧٣٦

٣٩ ق جلسة ٢٩/٣/٧٠).

٥٧ البركمية المخدر على الجريمة :

- ١- جريمة احرار المخدرات تتم بوجودها في حوزة محرزها مهما صغر حجمها أو كانت دون الوزن طالما كان لها كيان محسوس أمكن تقديره .
(طعن ٣١/١٦٧ ق جلسة ١٩٦١/٤/٢٤) (طعن ٤٨/١٠ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٩) . (طعن جنائي ٦٧/٢٤٩٠٠ ق جلسة ٢٠٠٠/٢/١٠) .
- ٢- لما كانت مادة (ديكسامفتامين) وأملأها ومستحضراتها قد أضيفت بالقانون ١٩٦٠/٢٠٦ إلى الجدول رقم (١) للملحق بالقانون ١٨٢/٦٠ دون تحديد نسبة معينة لها ، وذلك على خلاف بعض المواد الأخرى بما مفاده أن القانون يعتبر هذه المادة من المواد المخدرة بغض النظر عن نسبة المخدر فيها ومن ثم فإن القول بضرورة أن يبين الحكم بالإدانة نسبة المخدر في تلك المادة لا سند له من القانون (طعن ٤٩/٢١٧٤ ق جلسة ١٩٨٠/٣/٢٦) .

٥٨- خضوع الطبيب الذي يسئ استعمال حقه في وصف المخدرات لأحكام قانون المخدرات بغض النظر عن مسئوليته الإدارية ولا يجدي التعلل بأن الطبيب يخضع لقانون مزاوله مهنة الطب ، ولا يوجد ما يمنع مساقفته إداريا أمام جهته الرئيسية ، متى أساء استعمال حقه في وصف المواد المخدرة كعلاج أو ارتكب شططا يمس سمعته وشرفه بصدر حك قضائى ضده.

(طعن ٦/٦٢ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٣٥).

الطبيب غير المرخص له في حيازة المخدر لا يجوز أن يحتفظ بما تبقى لديه من مخدر ، بعد علاج المريض الذى صرف المخدر باسمه وإلا كانت حيازته (غير مشروعة) تعرضه للمساءلة (طعن جنائى ٨/١٣٢٨ ق جلسة ١٦/٥/١٩٣٨).

القانون حينما نص على أن جميع المواد المخدرة الواردة إلى الصيدلية أو المنصرفة فيها ، يجب قيدها أولا بأول في دفتر ختامى مرقوم ومختوم ، وحين نص على معاينة الصيدلى الذى لا يمسك دفتره الخاص إنما أراد توقيع العقوبة الأشد الواردة بمادة ٣٥ ق ١٩٢٨/٢١ فإذا استعمل دفتر آخر غير مختوم أخذ يقيد فيه المواد المخدرة المنصرفة من صيدليته فإن أدانته بموجب م ٤/٣٥ من القانون تكون (صحيحة).

(طعن ١٤/١٨٤٧ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٤٤).

للقصد الجنائى فى جريمة عدم إمساك الدفتر يكفى فيه العلم والإرادة ولا يفييه من المسئولية سوى (القوة القاهرة) .

(طعن ١٤/١٨٤٧ ق جلسة ٢٥/١٢/١٩٤٤).

٥٩- إجراءات شروط صرف الأدوية المؤثرة على الحالة النفسية من الصيدلية :

لما كان قرار وزير الصحة رقم ١٩٧٦/٣٠١ بتنظيم تداول المستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحالة النفسية تنفيذا لقانون ١٢٧/١٩٥٥ بشأن مزاوله مهنة الصيدلية - قد نص فى مادته الأولى تصنع المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على ع تنفيذا لقانون ١٢٧/١٩٥٥ بشأن

مزاولة مهنة الصيدلة - قد نص في مادته الأولى تصنع المواد والمستحضرات الصيدلانية - المشار إليها بالمادة الثانية منه - ولتي أوردت أن مادة الفاتوردم كالمسيوم بالبند ٣ من الفقرة ج لقواعد صرف عددها من بينها ما أوجبه على مدير الصيدلية في البنود ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٣ من تلك المادة من قيد الوارد المنصرف من المستحضرات المذكورة في دفتر خاص معتمد من إدارة الصيدلية بمديرية الشؤون الصحية التابعة لها الصيدلية وعدم صرفها إلا بناء على (تذكرة طبية) تحفظ وعدم صرف أكثر من علب في المرة الواحدة مع قيد تلك التذكرة بدفتر خاص مرقوم - وأحال في بند ١٩ من المادة ذاتها إلى القانون ١٩٥٥/١٢٧ في بيان عقوبة المخالف - وكان الثابت من الحكم المطعون فيه - أن الصيدلي هو المدير المسؤول عن الصيدلية في ذلك اليوم يوم الضبط ، وأنه عرض للبيع ٥ علب من مادة (فاتوردم كالمسيوم) بدون تذكرة طبية وضبطت في حوزته ٥ علب من هذه المادة بدون تذكرة طبية و ١٠٧ علب منها غير مقيدة بدفتر المستحضرات الطبية الخاص بالصيدلية وانتهت إلى مسائلته بالمواد ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ قانون ١٩٥٥/١٢٧ وقرار وزير الصحة ٧٦/٣٠١ فإن ما يثيره الطاعن من قصور الحكم ليس له محل (طعن ٥٢/٢٤٥٤ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١٠).

المبحث الثالث

٦٠- الأذن للصيدليات ومعامل التجاليل بجلب المواد المخدرة :

استقرت محكمة النقض عن أن ملول الجلب أوسع من ملول الاستيراد فيمستد الجلب إلى كل ولقة يتحقق بها نقل الجواهر المحذرة من خارج مصر وانخالها إلى المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي.

(طعن ٤١/١/٥٩ ق جلسة ١٩٧٧/٥/٨) (طعن ٤٥/٣٢٠ ق جلسة ٧٩/٣/٢٨) (طعن ٤١/٣ ق جلسة ١٩٧١/٣/٢١). أو هو استيراد المخدر ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس داخل البلاد متى كان يفوض عن حاجة للشخص ولستعماله للشخصي (طعن ٦٢/١٠٩٣٦ ق جلسة ٢٠٠١/١/٩).

أما التصدير فهو إخراج المواد المخدرة من أراضى النولة بصرف النظر عن الباعث عليه سواء كان التخلص منها أو إدخالها إلى دولة أخرى.

ويعد مرتكبا للجلب المحظور أو التصدير كل من صدر منه الفعل التنفيذي في امها ، أو كل من ساهم في نقله ، أو من يتم النقل لحسابه أو لمصلحته ولو لم يصدر منه شخصيا فعل النقل أو المساهمة.

أما من يشترك : في أى فعل من الأفعال بطريق الاتفاق أو التحريض أو المساعدة فهو (شريك فيه) .

٦١- من لهم حق الجلب والتصدير ؟

قصر المشرع في م ٤ من القانون حق التصدير على فئة واحدة هم مديرو المحل المرخص لها في الاتجار في الجواهر المخدرة فقط ومفاد ذلك أنه ليس لمديرو الصيدليات والأطباء حق تصدير الجوارل المخدرة أما الجلب فقد حدد المشرع بالمادة الرابعة فقرة أولى أربع فئات على سبيل الحصر أجاز لها حق جلب للمخدرات.

وموضوع البحث الذى يهنا في الموضوع هما الفئتين الثانية والثالثة — دون الأولى والرابعة — وهما :

١) مديرو الصيدليات أو المحال المعدة لصناعة المستحضرات الأقبازينية.

٢) مديرو معامل التحليل الكيماوية أو الصناعية أو الأبحاث العلمية.

وبناء عليه فيكون الجلب قاصر على (مدير الصيدلية) وهو صيدلى ، ومدير المحال المعدة لصناعة المستحضرات الأقبازينية أو معامل التحليل الكيماوية أو الأبحاث العلمية سواء كان هذا المدير طبيب أو صيدلى أو كيميائى المهم أن الجلب قاصر فقط على (مدير المحل أو المعمل أو الصيدلية) .

وقد اشترط المشرع عند جلب المخدر استصدار ترخيص كتابى ، وإذن سحب كتابى لسحب المواد المخدرة من (الجمرك).

ولمنع العبث بالمواد المخدرة والتلاعب بها أوجب المشرع على مصلحة الجمارك استلام (إذن السحب) وإعادته إلى (الجهة الإدارية) التى (أصدرته) واشترط المشرع استيراد تلك المواد (داخل طرود) وأن يبين بالطرود اسم المخدر وطبيعته وكميته ونسبته . أى كانت وسيلة النقل الآتية عن طريقها.

الفئات التى لا يجوز صرف المخدرات : (م ١١ من القانون)

فئتان على سبيل الحصر هما :

الفئة الأولى وتشمل :

أ (مديرى المخازن المرخص لها فى الاتجار فى المواد المخدرة.

ب) مديرى الصيدليات ومصانع المستحضرات الاقربازينية.

ج) مديرى صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات إذ كانوا من الصيادلة .

الفئة الثانية وتشمل :

أ (الأطباء الذين تخصصهم المستشفيات والمصحات والمستوصفات التى ليس لها صيدالة.

ب) مديرى معامل التحاليل الكيماوية والصناعية والأبحاث العلمية.

ج (مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها.

واشترط المشرع لهذه الفئة أن يكون الصرف بها بموجب (بطاقة رخصة).

إجراءات وضوابط الصرف :

أوجب القانون على مستلم الجواهر المخدرة ، أن يقدم لمدير المخزن أو المستودع (إيضالا) من أصل و ٣ صور تحتوى على اسم الشخص أو الجهة المستلمة وعنوانها بالمداد أو قلم الاثبيل ونوع المخدر وطبيعته ونسبته والكمية المطلوبة بالأرقام والأحرف معا وتاريخ تحريره وتوقيع المستلم ،

وأن تكون مختومة بخاتم الجهة المستلمة وأن يكون مكتوباً في الخاتم عبارة مخدر بالوسط وذلك لمنع العبث والتلاعب في كمية المخدر.

مدة حفظ الدفاتر والتذاكر والإيصالات :

تُحفظ بموجب بطاقة رخصة وكذا مصانع المستحضرات لمدة (عشر سنوات) (المادة ٣١ ق ٦٠/١٨٢ بشأن المخدرات وتعديلاتها).

٦٢- العقوبات :

تناولت العقوبات على مخالفة أحكام القانون للمادة ٤٣ وما بعدها.

وبالنسبة للعدد نصفت م ٤/٤٣ من القانون أن حالة العود الواردة فيها هو (العود الخاص) الذي لا يتحقق إلا إذا كانت الجريمة السابقة الحكم فيها على المتهم والجريمة التي يحاكم من أجلها من بين الجرائم المنصوص عليها في تلك المادة.

(طعن ٣٧/١٧٨٨ ق جلسة ١٩٦٨/١/٩).

٦٣- وقف التنفيذ (م ٤٦ من القانون)

من أحكام النقض أيضاً تلك المادة :

لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنية على من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون (م ١/٤٦ ق ١/١٨٢ / ١٩٦٠ بشأن المخدرات) ولما كان الثابت أن صحيفة الحالة الجنائية للمتهم التي كانت مطروحة أمام المحكمة تضمنت سبق الحكم على المتهم بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٤ حضوراً بالحبس سنتين مع الشغل وغرامة قدرها ٥٠٠ جنيه لاحترازه مواد مخدرة بالتطبيق لأحكام ق ١٨٢/١٩٦٠ بشأن المخدرات -- فإن المحكمة إذا انتهت في قضائها إلى توقيع عقوبة الجنية عن المظنون ضده عن جريمة احتراز جوهر مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً التي دافعت بها وفقاً لأحكام ذلك القانون ما كان يجوز لها أن تأمر بإيقاف تنفيذ هذه العقوبة . وإذا كان الحكم للمظنون فيه قد قضى بإيقاف عقوبتي الحبس والغرامة على المظنون ضده فإنه يكون قد خالف القانون ويوجب نقضه

جزئيا وتصحيحه بإلغاء لما قضى به من إيقاف تنفيذ هاتين العقوبتين.

(طعن جنائي ٤٢/٩٦٤ ق جلسة ١١/٢٧/١٩٧٢).

٦٤- المصادرة (م ٤٢ من القانون) :

المصادرة عقوبة (تكميلية وجوبية) لا يجوز القضاء بوقف تنفيذها في جميع الأحوال.

مع ملاحظة : أن النقود المضبوطة لا يجوز القضاء بمصادرتها لأنها بطبيعتها شيء مباح للكافة — وليس خارجا عن دائرة التعامل إلا إذا كانت متحصلة من (الجريمة).

(طعن ٥٢/١٠٦٣ ق جلسة ٤/٢٠/١٩٨٢) (طعن ٥٢/٥٧٧٤ ق جلسة ١/٣/١٩٨٣).

ومن أحكام النقض والتطبيقات القضائية :

١- المصادرة وجوبا : تستلزم أن يكون الشيء المضبوط محرما تداوله بالنسبة للكافة بما في ذلك المالك والحائز على السواء ، أما إذا كان الشيء مباحا لصاحبه الذي لم يكن فاعلا أو شريكا فإنه لا يصح قانونا القضاء بمصادرة ما يملكه (طعن ٣٦/١٩٧٧ ق جلسة ٢/١٣/١٩٦٧).

٢- عقوبة المصادرة لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة للمواد بمادة ٣٠ عقوبات إلا إذا كان الشيء (قد سبق ضبطه) لما كان ذلك وكان القول بوقف تنفيذ (المصادرة) يقتضى القول برد الشيء المضبوط بناء على الأمر بوقف التنفيذ ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفته شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه وهذا غير جائز — فيكون القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة قد خالف القانون بما يتعين نقضه جزئيا وتصحيحه بإلغاء وقت تنفيذ عقوبة المصادرة.

(طعن ٣٢/١٠٨٨ ق جلسة ٣١/١٢/١٩٦٢).

الباب الثالث

نصوص التشريعات الخاصة بالطب والصيدلة

(أولا)

مهن الطب والصيدلة

لائحة آداب المهنة

قرار وزير الصحة

رقم (٢٢٤) لسنة ١٩٧٤

بإصدار لائحة وميثاق شرف مهنة الطب البشري

مادة (١) : إن مهنة الطب تميزت بين المهن — منذ فجر التاريخ — بتقاليد كريمة وميثاق شرف وقسم جرى العرف على أن يؤديه الطبيب الجديد قبل أن يبدأ مزاوله المهنة ، واستمرارا لهذا التقليد فإنه يجب على كل طبيب قبل مزاولته المهنة أن يؤدي القسم التالي أمام نقيب الأطباء أو من ينوب عنه :

" أقسم بالله العظيم أن أؤدي عملي كطبيب بصدق وأمانة وإخلاص وأن أحافظ على سر المهنة وأحترم قوانينها وأن تنظر علاقتي بمرضى وبزملائي الأطباء والمجتمع وفقا لما نصت عليه لائحة آداب وميثاق شرف المهنة " .

واجبات الطبيب في المجتمع :

مادة (٢) : الطبيب في موضع عمله الخاص أو للرسمى مجند لخدمة المجتمع من خلال مهنته وبكل إمكانياته وطاقته في ظروف السلم والحرب .

مادة (٣) : على الطبيب أن يساهم في دراسة وحل المشكلات الصحية للمجتمع ، وأن يشارك في مساهمة النقابة في توجيه السياسة الصحية. وفقا للمبادئ الاشتراكية وأن يكون متعاوناً مع أجهزة الدولة الصحية فيما يطلب من بيانات أو أحصاءات لازمة لوضع السياسة والخطط الصحية.

مادة (٤) : على الطبيب أن يكون قوة في مجتمعه في دعم الأفكار والقيم الاشتراكية أمينا على حقوق المواطنين في الرعاية الصحية منزها عن الاستغلال المادى لمرضاه أو زملائه.

واجبات الأطباء نحو مهنتهم :

مادة (٥) : على الطبيب أن يراعى الدقة والأمانة في جميع تصرفاته وأن يحافظ على كرامته وكرامة المهنة.

مادة (٦) : لا يجوز لطبيب أن يضع تقريراً أو يعطى شهادة تغاير الحقيقة.

مادة (٧) : لا يجوز لطبيب أن يأتى عملا من الأعمال الآتية :

١- الاستعانة بالوسطاء لاستغلال المهنة سواء كان ذلك بأجر أم بدون أجر.

٢- السماح باستعمال اسمه في ترويج الأدوية أو العقاقير - و مختلف أنواع العلاج.

٣- إعادة إسمه لأغراض تجارية على أى صورة من الصور.

٤- طلب أو قبول مكافأة أو أجر من أى نوع كان نظير التعهد بوصف أدوية أو أجهزة معينة للمرضى أو إرسالهم إلى مستشفى أو مصحح علاجى أو دور للمريض أو صيدلية أو معمل محدد.

٥- القيام بإجراء استشارات فى محال تجارية أو ملحقاتها مما هو معد لبيع الأدوية أو الأجهزة التى يشير باستعمالها سواء كان ذلك بالمجان أو نظير مرتب أو مكافأة.

٦- لا يجوز للطبيب أن يتقاسم أجره مع أى من زملائه إلا من يشترك معه فى العلاج فعلا كما لا يجوز له أن يعمل وسيطا لطبيب آخر أو مستشفى بأى صورة من الصور.

٧- لا يجوز للطبيب أن يستعمل وسائل غير علمية فى مزاوله المهنة.

مادة (٨) : لا يجوز للطبيب أن يعلن بأى وسيلة من وسائل الإعلام عن طريقة جديدة للتشخيص أو العلاج بقصد استخدامها إذا لم يكن قد اكتمل اختبارها وثبتت صلاحيتها ونشرت فى المجلات الطبية ، كما لا يجوز له أيضا أن ينسب لنفسه بدون وجه حق أى كشف علمى.

مادة (٩) : لا يجوز للطبيب على أية صورة من الصور أن يقوم بدعاية لنفسه سواء كان ذلك بطريق النشر أو الإذاعة أو الصور المتحركة أو أى طريقة أخرى من طرق الإعلام.

مادة (١٠) : لا يجوز للطبيب عند فتح عيادة أو نقلها أن يعلن عن ذلك أكثر من ثلاث مرات فى الجريدة الواحدة ويجوز له إذا غاب عن عيادته أكثر من أسبوعين أن ينشر فى الجريدة الواحدة وبالحروف العادية إعلانين الأول قبل الغياب والثانى بعده.

مادة (١١) : يجب أن يقتصر فى المطبوعات والتذاكر الطبية وما فى حكمها ولائحة الباب ذكر أسم الطبيب ولقبه وعنوانه ولقبه (درجاته) العلمية والشرفية ونوع تخصصه ومواعيد عيادته ورقم تليفونه ويجب أن تكون جميع البيانات المذكورة مطابقة للحقيقة وما هو مقيد بسجلات النقابة . وفى حالة تغيير مكان العيادة يجوز للطبيب أن يضع إعلانا بعنوانه الجديد لمدة ستة أشهر على الأكثر فى المكان الذى تركه.

مادة (١٢) : لا يجوز للطبيب أن يستغل وظيفته بقصد الاستفادة من أعمال المهنة أو للحصول على كسب مادى من المريض ، كما لا يجوز له أن يتقاضى من المريض أجر عن عمل يدخل فى اختصاص وظيفته الأصلية التى يؤجر عليها من جهة أخرى.

مادة (١٣) : على الطبيب أن يلتزم بالحد الأقصى لأتعاب العلاج طبقا للجدول الذى تضعه النقابة.

واجبات الأطباء نحو مرضاهم :

مادة (١٤) : على الطبيب أن يبذل كل ما فى وسعه نحو مرضاه ، وأن

يعمل على تخفيف الألم وأن تكون معاملته لهم مشبعة بالعطف والحنان ، وأن يسوى بينهم فى الرعاية ولا يميز بينهم بسبب مركزهم الأدى أو الاجتماعى أو شعوره الشخصى نحوهم.

مادة (١٥): يجوز للطبيب أن يعتذر عن معالجة أى مريض منذ البداية لأسباب شخصية أو تتعلق بالمهنة ، أما فى الحالات المستعجلة فلا يجوز للممارس العام الاعتذار كما لا يجوز للطبيب الأخصائى رفض معالجة مريض إذا استدعاه لذلك للممارس العام ولم يتيسر وجود أخصائى غيره.

مادة (١٦) : عندما يكف طبيب عن علاج أحد مرضاه لأى سبب من الأسباب عليه أن يدلى للطبيب الذى يحل محله بالمعلومات التى يعتقد أنها لازمة لاستمرار العلاج إذا طلب منه ذلك.

مادة (١٧) : على الطبيب أن ينبه المريض وأهله لاتخاذ أسباب الوقاية ويرشدهم إليها ويحذرهم مما يترتب على عدم مراعاتها .

مادة (١٨) : على الطبيب الذى يدعى لعيادة قاصر أو ناقص الأهلية أو مريض فاقد الوعي فى حالة خطرة أن يبذل ما فى متناول يديه لاتقاذه ولو تعذر عليه الحصول فى الوقت المناسب على موافقة وليه أو الوصى أو القيم عليه . كما يجب عليه ألا يتحى عن معالجته إلا إذا زال الخطر أو أصبح الإستمرار فى علاجه غير مجد أو إذا عهد بالمريض إلى طبيب آخر .

مادة (١٩) : يجوز للطبيب لأسباب إنسانية عدم إطلاع المريض على عواقب المرض للخطيرة وفى هذه الحالة عليه أن ينهى إلى أهل المريض خطورة المرض وعواقبه للخطيرة إلا إذا أبدى المريض رغبته فى عدم إطلاع أحد على حالته أو عين أشخاصا لإطلاعهم عليه.

مادة (٢٠) : لا يجوز للطبيب إفشاء أسرار مريضه التى إطلع عليها بحكم مهنته.

مادة (٢١) : على الطبيب عند الضرورة أن يقبل (أو يدعو إلى) استشارة طبيب غيره يوافق عليه للمريض وأهله.

مادة (٢٢) : لا يجوز للطبيب إستغلال صلاته بالمريض وعائلته لأغراض تتنافى مع كرامة المهنة.

مادة (٢٣) : أ- عند حدوث أخطاء مهنية تؤدي إلى وفاة المريض يقوم الطبيب نفسه بإبلاغ النيابة المختصة باعتباره مبلغا عن الوفاة مع طلب إيداء رأى الطبيب الشرعى فى الحالة.

ب- يجوز للطبيب إبلاغ النيابة العامة عن أى اعتداء يقع عليه بسبب أداء مهنته قبل إبلاغ النيابة الفرعية المختصة على أن يقوم بإبلاغ نقابته فى أقرب فرصة.

واجبات الأطباء نحو زملائهم :

مادة (٢٤) : على الطبيب تسوية أى خلاف يشأ بينه وبين أحد زملائه فى شئون المهنة بالطرق الودية فإذا لم يمسو الخلاف على هذا الوجه أبلغا الأمر إلى مجلس النقابة للفرعية المختصة.

مادة (٢٥) : لا يجوز للطبيب أن يسعى لمزاحمة زميل له بطريقة غير كريمة فى أى عمل متعلق بالمهنة أو علاج مريضه ، كما لا يجوز له الإقلال من قدرات زملائه.

مادة (٢٦) : إذا حل طبيب محل زميل له فى عيالته فعليه ألا يحاول إستغلال هذا الوضع لصالحه الشخصى.

مادة (٢٧) : لا يجوز للطبيب أن يتقاضى أتعابا عن علاج زميل له أو علاج زوجته وأولاده.

مادة (٢٨) : إذا دعى طبيب لعيادة مريض يتولى علاجه طبيب آخر استحال دعوته فعليه أن يترك إتمام العلاج لزميله بمجرد عودته وأن يبلغه ما اتخذه من إجراءات ما لم ير المريض أو أهله استمراره فى العلاج.

مادة (٢٩) : لا يجوز للطبيب فحص أو علاج مريض يعالجه زميل له فى مستشفى إلا إذا استدعاه لذلك الطبيب للمعالج أو إدارة المستشفى.

مادة (٣٠) : لا يجوز للطبيب المعالج أن يرفض طلب المريض أو أهله

دعوة طبيب آخر ينضم إليه على سبيل الاستشارة.

إنما له أن يستجيب إذا أصر المريض أو أهله على استشارة طبيب معين لا يقبله بدون إبداء أسباب ذلك.

سادة (٢١) : إذا رفض الطبيب المعالج القيام بعلاج المريض وفقا لما قرره الأطباء المستشارين ، فيجوز له أن ينسحب ، وفي هذه الحالة يجوز لأحد الأطباء المستشارين القيام بمباشرة العلاج.

نظام تأديب الأطباء والصيادلة

المطلب الأول

تأديب الأطباء

أولاً : يحاكم أمام الهيئة التأديبية كل عضو لخل بأحكام هذا القانون أو بأداب المهنة ونقائدها أو امتنع عن تنفيذ قرارات الجمعية العمومية أو مجلس النقابة أو قرارات للجمعية العمومية للنقابات الفرعية أو قرارات مجلس النقابات الفرعية أو ارتكب أمورا مخرجة بشرف المهنة أو تخط من قدرها أو أهمل في عمل يتصل بمهنته.

ثانياً : مع عدم الإخلال بحق إقامة الدعوى العمومية أو المدنية أو التأديبية تكون العقوبات التأديبية على الوجه الآتى :

١- التنبيه.

٢- الإنذار.

٣- اللوم.

٤- الغرامة بحد أقصى مائتى جنيه على أن تدفع لخزينة النقابة.

٥- الوقف مدة لا تتجاوز سنة.

٦- إسقاط العضوية من النقابة ، ويترتب على ذلك شطب الاسم من سجلات وزارة الصحة ، وفى هذه الحالة لا يكون للعضو الحق فى مزاوله المهنة إلا بعد إعادة قيد اسمه فى جداول النقابة.

ثالثاً : يرفع مجلس النقابة الفرعية الدعوى التأديبية أمام الهيئة التأديبية للنقابة.

رابعاً : على النيابة أن تخطر النقابة بأى اتهام موجه ضد أى عضو من أعضائها بجناية أو جنحة متصلة بالمهنة ، وذلك قبل البدء فى التحقيق ، وللنقيب أو رئيس النقابة الفرعية أو من يندبهما من أعضاء النقابة أو أعضاء مجلس النقابة الفرعية ، حضور التحقيق ما لم يتقرر سريته ، وإذا رأت النيابة أن التهمة الموجهة إلى عضو النقابة لا تستوجب المحاكمة

الجنائية ، أبلغت نتيجة التحقيق إلى مجلس النقابة الفرعية للنظر في أمر إحالته للهيئة التأديبية.

وفى حالات التقاضى المختلفة الخاصة بالمهنة ، يجوز للطبيب طلب تدخل النقابة كطرف ثالث ، ولمجلس النقابة المختص للتدخل كطرف ثالث فى أية دعوى أمام القضاء تتعلق بما يهم مهنة الطب.

خامسا : لمجلس النقابة الفرعية بأغلبية ثلثى أعضائه أن ينبه أحد الأطباء بالمحافظة إلى تلافى ما وقع من أخطاء خاصة بالمهنة ، كما يجوز أن يوقع عليه غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات تدفع لصندوق النقابة وذلك بعد دعوة الطبيب للحضور أمام المجلس لسماع أقواله . ولطبيب الحق فى التظلم من هذا الإجراء أمام مجلس النقابة خلال ثلاثين يوما من إعلانه به ويكون قراره فى التظلم نهائيا.

سادسا : تشكل لجنة التحقيق بالنقابة الفرعية من :

- ١- وكيل النقابة
- رئيسا
- ٢- عضو من النيابة الإدارية على مستوى المحافظة
- عضو
- ٣- سكرتير النقابة الفرعية
- عضو

سابعا : تشكل بالنقابة هيئة تأديب ابتدائية تتكون من عضوين يختارهما مجلس النقابة من بين أعضائه ، وأحد النواب بإدارة الفتوى والتشريع بوزارة الصحة ، وتكون رئاسة هذه الهيئة لأقدم العضوين هيدا ، ما لم يكن أحدهما عضوا فى هيئة مكتب مجلس النقابة ، فتكون له رئاستها ، وترفع للدعوى أمام هذه الهيئة بناء على قرار من مجلس النقابة الفرعية أو بقرار مجلس النقابة أو طلب النيابة العامة ، ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الإتهام أمام الهيئة التأديبية.

ثامنا : تستأنف قرارات هيئة التأديب الابتدائية ، أمام هيئة تأديب استئنافية تتكون من إحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة . وعضوين يختار مجلس النقابة أحدهما من بين أعضائه ، ويختار ثانيهما الطبيب المحال إلى

المحاكمة التأديبية من بين الأطباء فإذا لم يستعمل الطبيب حقّه في الاختيار خلال أسبوع من تاريخ إعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته ، أختار المجلس العضو الثاني.

تاسعا : يعان الطبيب بالحضور أمام هيئة التأديب بكتاب مسجل بعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل ويوضح هذا الكتاب ميعاد الجلسة ومكانها وملخص التهمة أو التهم المنسوبة إليه.

عاشرا : يجوز للعضو المدعى عليه أن يحضر بنفسه أو أن يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو المحامين للدفاع عنه.

وللهيئة التأديبية أن تأمر بحضور المدعى عليه شخصيا.

حادي عشر : يجوز لكل من المدعى عليه ولجنة التحقيق وهيئة التأديب استدعاء الشهود الذين يرى سماع شهادتهم ، ومن يتخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وأمتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحال إلى النيابة العامة.

ثاني عشر : تكون جلسات التأديب سرية ويصدر القرار بعد سماع لقول وطلبات الاتهام والدفاع.

ويصدر القرار مسببا في جلسة علنية ولا تكون القرارات الصادرة بالوقف عن مزاولة المهنة أو بإسقاط العضوية ذات أثر إلا بعد أن يصير القرار نهائيا . وتبلغ القرارات التأديبية النهائية إلى مجلس النقابة ووزير الصحة والجهات التي يعمل فيها العضو وتسجل في سجلات معدة لذلك.

ثالث عشر : تجوز المعارضة في قرار هيئة التأديب الصادر في غيبة المتهم وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار على يد محضر وتكون المعارضة بتقرير يدون في سجل معد لذلك.

رابع عشر : لمن صدر القرار ضده ، ولمجلس النقابة بناء على طلب لجنة التحقيق ، أن يستأنف القرار أمام هيئة التأديب الاستئنافية خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلى المتهم إذا كان حضوريا أو من تاريخ انتهاء

ميعاد المعارضة إذا كان غوايبا.

خامس عشر : إذا حصل من أسقطت عضويته أو أوقف عن مزاوله المهنة على أدلة جديدة تثبت برامته جاز له بعد موافقة مجلس النقابة ، أن يطعن فى القرار الصادر ضده ، بطريق إلتماس إعادة النظر أمام هيئة التأديب الاستئنافية ، فإذا رفض طلبه ، جاز له تجديده بعد مضى سنة ، بشرط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها.

سادس عشر : لمن صدر قرار تأديبي بإسقاط عضويته أن يطلب بعد مضى سنتين على الأقل من مجلس النقابة إعادة قيد إسمه فى الجدول فإذا رأى المجلس أن المدة التى مضت على إسقاط عضويته كانت كافية لإصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه جاز للمجلس أن يقرر إعادة العضوية إليه ، وفى هذه الحالة تحتسب أقدميته من تاريخ هذا القرار ، ويؤدى للطبيب رسم قدره ١٠ جنيهات لصندوق النقابة . فإذا رفض للمجلس طلبه جاز له تجديده بعد سنة من تاريخ الرفض ، مع عدم الإخلال بحقه فى الطعن أمام الجهات القضائية المختصة.

سابع عشر : لا تحول محاكمة العضو جنائيا أو تأديبيا أمام هيئات التأديب المختصة بالجهة التى يحمل بها دون محاكمته تأديبيا طبقا لأحكام القانون.

ثامن عشر : ينشأ بالنقابة العامة سجلا مسلسل الصفحات تقيد وترقم فيه الدعاوى التأديبية المرفوعة على الأعضاء بحسب تاريخ ورود مستنداتها من الجهات المختصة بإحالة أعضاء النقابة إلى المحاكمة التأديبية ، وتتضمن صفحات السجل ، فصلا تثبت فيه البيانات الآتية :

- ١- أسم الطبيب المحال للمحاكمة التأديبية ورقم قيد بجدول النقابة.
- ٢- جهة الإحالة إلى المحاكمة التأديبية وهى إما مجلس النقابة العامة أو مجالس النقابات الفرعية أو النيابة العامة.
- ٣- بيان موجز لموضوع الدعوى أو التهم المنسوبة إلى الطبيب

المحال وذلك وفقا للقرار الصادرة بالإحالة.

٤- بيان كيفية سير الدعوى أمام الهيئة التأديبية من حيث الجلسات المحددة لنظرها والتواريخ التى أجلت وأسباب هذه التأجيلات.

٥- نص للقرار الصادر فى الدعوى.

تاسع عشر : تعد الدعوى التأديبية مرفوعة على عضو النقابة بمجرد صدور قرار جهة الاختصاص المنصوص عليها قانونا بإحالة العضو إلى المحاكمة التأديبية . والجهات المختصة بإحالة أعضاء النقابة إلى المحاكمة التأديبية هي :

١- مجلس النقابة العامة.

٢- مجلس النقابة الفرعية التى يتبعها العضو.

٣- النيابة العامة.

وعلى سكرتارية النقابة العامة قيد الدعاوى بالسجل المعد لذلك على الوجه المبين بالمادة السابقة وذلك بمجرد إعداده لمستندات الدعوى وقرار الإحالة من الجهات المختصة ثم تقوم بعد ذلك بعرض ملف الدعوى على السيد الدكتور رئيس الهيئة التأديبية ليقوم بتحديد جلسة لنظرها ثم تتولى السكرتارية بعد ذلك إخطار كل من العضو المحال للمحاكمة بتاريخ الجلسة وملخصا للتهمة المنسوبة إليه من ولقع قرار الإحالة مع تكليفه بالحضور بالجلسة المحددة لتقديم دفاعه وكذلك إخطار ممثل الاتهام بالحضور وتوجيه الاتهام وتقديم المستندات المؤيدة لصحة ثبوت هذا الاتهام . ويشترط أن يتم الإخطار قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بخمسة عشر يوما على الأقل بكتاب مسجل يعلم للوصول.

العشرون : لكل طبيب مقدم للمحاكمة التأديبية أن يحضر بنفسه الجلسات المحددة لنظرها أو أن يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو المحامين الحضور والدفاع عنه . ويجوز للهيئة أن تأمر بحضوره شخصيا إن رأت ضرورة ذلك.

العادي والعشرون : جلسات الهيئة التأديبية سرية ولا يسمح بحضورها إلا لكل من يمثل الاتهام المختص والطبيب المحال للمحاكمة ومن يوكله للدفاع عنه.

الثاني والعشرون : تصدر قرارات الهيئة التأديبية بأغلبية آراء أعضائها وتحرر مسودة القرار بالقلم للرصاص ويوقع عليها من رئيس الهيئة وأعضائها.

الثالث والعشرون : ينسخ من القرار أصل وأربع صور ويوقع الأصل والصور من رئيس الهيئة ويختتم بخاتم النقابة.

الرابع والعشرون : تقوم النقابة بإعلان الطبيب الصادر في شأنه القرار بصورة مرفقة بخطاب من النقابة وذلك بالبريد المسجل يعلم الوصول خلال الفترة اللازمة لنسخ المسودة وتوقع الصورة من رئيس الهيئة وتحرير الكتاب المرفق بها وذلك إذا كان القرار حضوريا ، كما ترسل صورة من القرار مرفقة بخطاب من النقابة لرئيس لجنة التحقيق بالنقابة الفرعية المختصة ، كما ترسل صورة من القرار للسيد سكرتير عام النقابة مرفقا بخطاب موقعا عليه من رئيس الهيئة.

أما إذا كان القرار غيابيا وذلك في حالة حضور الطبيب المحال إلى جلسة من جلسات التأديب يتعين إعلانه بالقرار على يد محضر.

الخامس والعشرون : لا يجوز توقيع أكثر من عقوبة واحدة في الدعوى التأديبية الواحدة.

السادس والعشرون : يعتبر قرار الهيئة التأديبية واجب التنفيذ فور صدوره في قضائه بالعقوبات التأديبية الآتية.

١- التنبيه.

٢- الإنذار.

٣- اللوم.

٤- الغرامة.

ولا يستنفذ للقرار الصادر بالعقوبات الأخرى إلا بعد أن يكون القرار نهائيا وذلك إما بانقضاء ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلى كل من الطبيب الصادر ضده وممثل الاتهام إذا كان القرار حضوريا ولم يتم استئنافه أمام هيئة التأديب الاستئنافية أو بعد مئتين يوما من تاريخ إعلان القرار للطبيب الصادر ضده للقرار ولممثل الاتهام وذلك في حالة عدم المعارضة في القرار أو استئنافه إذا كان القرار قد صدر غيابيا.

السابع والعشرون : في حالة صدور القرار بالوقف عن مزاولة المهنة أو إسقاط العضوية فلا ينفذ إلا بعد أن يصير القرار نهائيا طبقا للوجه المبين في المادة السابقة.

الثامن والعشرون : تقوم النقابة بإبلاغ القرارات التأديبية التي صارت نهائية إلى مجلس النقابة ووزير الصحة والجهات التي يعمل بها العضو في السجلات المعدة لذلك.

التاسع والعشرون : ترفع المعارضة لقرارات الهيئة التأديبية الابتدائية الصادرة غيابيا أمام هيئة التأديب الابتدائية بالنقابة العامة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الطبيب الصادر ضده للقرار المعارض فيه وذلك بتقرير يقدم من الطبيب أو من في حكمه.

الثلاثون : بعد القرار الصادر في المعارضة حضوريا في جميع الأحوال ولا يجوز المعارضة فيه.

الحادي والثلاثون : لمن صدر القرار ضده ولمجلس النقابة بناء على طلب لجنة التحقيق أن يستأنفه أمام هيئة التأديب الاستئنافية طبقا للمادة ٥٨ من قانون النقابة.

تأديب الصيادلة^(١)

أولاً : يحاكم أمام الهيئة التأديبية كل من أخل من الأعضاء بأحكام هذا القانون أو بآداب المهنة وتقاليدها أو امتنع عن تنفيذ قرارات الجمعية العمومية أو مجلس النقابة أو قرارات الجمعيات العمومية بالمحافظات ومجلس النقابات الفرعية أو ارتكب أمورا مخلّة بشرف المهنة أو تحط من قدرها أو أهمل في عمل يتصل بمهنته.

ثانياً : تكون العقوبات التأديبية على الوجه الآتي :

١- للتنبيه.

٢- الإنذار.

٣- اللوم.

٤- الغرامة بحد أقصى مائتي جنيه على أن تكف عن خزانة النقابة.

٥- إسقاط العضوية من النقابة ، ويترتب على ذلك الشط من سجلات وزارة الصحة ، وفي هذه الحالة لا يكون للعضو الحق في مزاوله المهنة إلا بعد إعادة قيده بالنقابة . وذلك كله مع عدم الإخلال بإقامة الدعوى العمومية أو الدعوى المدنية أو للدعوى التأديبية إن كان لها محل.

ثالثاً : يرفع مجلس النقابة الفرعية الدعوى التأديبية أمام الهيئة التأديبية المختصة.

رابعاً : إذا اتهم عضو من أعضاء النقابة بجناية أو جنحة متصلة بمهنته وجب على النيابة إخطار النقابة قبل البدء في التحقيق ، وللنقيب أو رئيس النقابة الفرعية أو من يندبه أيهما من أعضاء مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية حضور التحقيق ما لم تقر مريضته ، وإذا رأت النيابة أن التهمة المسندة لعضو النقابة لا تستوجب المحاكمة الجنائية ، أبلغت نتيجة التحقيق إلى مجلس النقابة الفرعية للنظر في إحالته للهيئات التأديبية إذا رأت محلاً لذلك.

(١) طبقاً لقانون نقابة الصيادلة.

وللصيدلى الحق فى حالات التقاضى المختلفة الخاصة بالمهنة طلب تدخل النقابة كطرف ثالث ، ولمجلس النقابة المختصة التدخل كطرف ثالث فى أية دعوى أمام القضاء تتعلق بمبدأ عام يهم مهنة الصيدلة.

خامسا : يجوز لمجلس النقابة الفرعية بأغلبية ثلثى أعضائه أن ينبه أحد الصيادلة بالمحافظة إلى تلافى ما وقع منه من أخطاء خاصة بالمهنة ، كما يجوز له أن يوقع عليه غرامة لا تجاوز عشرة جنيهات تدفع لصندوق النقابة ، وذلك بعد دعوة الصيدلى للحضور أمام مجلس النقابة خلال ثلاثين يوما من إعلانه به ويكون قراره نهائيا.

سادسا : تجرى التحقيقات بالنقابة الفرعية بمعرفة لجنة تشكل لهذا الغرض من :

- ١- وكيل النقابة
- رئيسا
- ٢- عضو من النيابة الإدارية على مستوى المحافظة
- عضو
- ٣- سكرتير النقابة الفرعية
- عضو

سابعا : تشكل بالنقابة هيئة تأديب ابتدائية تتكون من عضوين يختارهما مجلس النقابة من بين أعضائه ، وأحد النواب بإدارة الفتوى والتشريع بوزارة الصحة ، وتكون رئاسة هذه الهيئة لأقدم العضوين قيما ، ما لم يكن أحدهما عضوا بهيئة مكتب مجلس النقابة ، فتكون له رئاستها ، وترفع الدعوى أمام هذه الهيئة بناء على قرار من مجلس النقابة الفرعية بالمحافظة أو بقرار من مجلس النقابة أو النيابة العامة ، ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية.

ثامنا : يكون استئناف قرارات هيئة التأديب الابتدائية ، أمام هيئة تأديبية استئنافية تتكون من إحدى دوائر محكمة استئناف القاهرة ، وعضوين يختار المجلس أحدهما من بين أعضائه ويختار ثانيهما للصيدلى المحال إلى المحاكمة التأديبية من بين الصيادلة ، فإذا لم يستعمل للصيدلى حقه فى الاختيار خلال اسبوع من تاريخ إعلانه بالجملة لمحاكمته أختار المجلس العضو الثانى.

تاسعا : يعلن الصبلي بالحضور أمام هيئتي التأديب بكتاب مسجل يعلم الوصول قبل تاريخ الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل ويوضح هذا الكتاب ميعاد الجلسة ومكانها وملخص التهمة أو التهم المنسوبة إليه.

عاشرا : يجوز للعضو المدعى عليه أن يحضر بنفسه أو أن يوكل من يشاء من أعضاء النقابة أو المحامين للدفاع عنه.

والهيئة التأديبية أن تأمر بحضور المدعى عليه شخصا.

حادى عشر : يجوز لكل من المدعى عليه ولجنة التحقيق وهيئة التأديب استدعاء الشهود الذين يرى سماع شهادتهم ، ومن يتخلف من هؤلاء الشهود عن الحضور بغير عذر مقبول أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة أو شهد زورا أمام هيئة التأديب يحال إلى النيابة العامة.

ثاني عشر : تكون جلسات التأديب سرية ويصدر القرار بعد سماع أقوال وطلبات الاتهام والدفاع.

ويصدر القرار مسببا في جلسة علنية ولا تكون القرارات الصادرة بالوقف عن مزاولة المهنة أو بإسقاط العضوية ذات أثر إلا بعد أن يصير القرار نهائيا ن وتبلغ القرارات التأديبية النهائية إلى مجلس النقابة ووزير الصحة والجهات التي يعمل فيها العضو وتسجل في سجلات معدة لذلك.

ثالث عشر : تجوز المعارضة في قرار هيئة التأديب الصادر في غيبة المتهم وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانه بالقرار على يد محضر ، وتكون المعارضة بتقرير يدون في سجل معد لذلك.

رابع عشر : لمن صدر القرار صده ، ولمجلس النقابة بناء على طلب لجنة التحقيق ، أن يستأنف القرار أمام هيئة التأديب الاستئنافية خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلى المتهم إذا كان حضوريا أو من تاريخ انتهاء ميعاد المعارضة إذا كان غائبا.

خامس عشر : إذا حصل من أسقطت عضويته أو لوقف عن مزاولة المهنة على أدلة جديدة تثبت براءته جاز له بعد موافقة مجلس النقابة أن

يطعن فى القرار الصادر ضده ، بطريق التماس إعادة النظر ، أمام هيئة التأديب الاستئنافية ، فإذا رفض طلبه ، جاز له تجديده بعد مضى سنة ، بشرط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها.

سادس عشر : لمن صدر قرار تأديبي بإسقاط عضويته أن يطلب بعد مضى سنتين على الأقل من مجلس النقابة إعادة قيد إسمه فى جداول النقابة ، فإذا رأى المجلس أن المدة التى مضت على إسقاط عضويته كانت كافية لإصلاح شأنه وإزالة أثر ما وقع منه جاز للمجلس أن يقرر إعادة للعضوية له ، وفى هذه الحالة تحتسب أقدميته من تاريخ هذا القرار ، ويؤدى الصبلى رسم قدره عشرة جنيهات لصندوق النقابة ، فإذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديده بعد سنة من تاريخ الرفض ، مع عدم الإخلال بحقه فى الطعن أمام الجهات القضائية المختصة.

لا تخول محاكمة العضو جنائيا أو تأديبيا أمام هيئات التأديب المختصة بالجهة التى يعمل بها دون محاكمته تأديبيا طبقا لأحكام هذا القانون.

قانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١

بتنظيم المنشآت الطبية

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب للقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١- في تطبيق أحكام هذا القانون تعتبر منشأة طبية كل مكان أعد للكشف على المرضى أو علاجهم أو تريضهم أو إقامة للناقلين وتشمل ما يأتي :

(أ) **العيادة الخاصة :** وهي كل منشأة يملكها أو يستأجرها ويديرها طبيب أو طبيب أسنان كل حسب مهنة المرخص له في مزاولتها ومعدة لاستقبال المرضى ورعايتهم طبيا ويجوز أن يكون بها أسرة على ألا يتجاوز عددها ثلاثة أسرة.

ويجوز أن يساعد طبيب أو أكثر مرخص له في مزولة المهنة من ذات التخصص.

(ب) **العيادة المشتركة :** وهي كل منشأة يملكها أو يستأجرها طبيب أو أكثر مرخص له في مزولة المهنة ومعدة لاستقبال المرضى ورعايتهم طبيا ويجوز أن يكون بها أسرة لا يتجاوز عددها خمسة أسرة ويعمل بالعيادة المشتركة أكثر من طبيب من تخصصات مختلفة تجمعهم إدارة مشتركة يكون أحدهم هو المدير الفني المسؤول عن العيادة ويجوز الترخيص في إنشاء عيادة مشتركة لجمعية خيرية مسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية أو لهيئة عامة يكون من بين أغراضها إنشاء وإدارة هذه العيادة المشتركة أو شركة لعلاج العاملين بها على أن يديرها طبيب مرخص له بمزولة المهنة.

(ج) **المستشفى الخاص :** وهي كسل منشأة أعدت لاستقبال المرضى والكشف عليهم وعلاجهم ويوجد بها أكثر من خمسة أسرة على أن يكون ذلك تحت إشراف وإدارة طبيب مرخص له بمزولة المهنة.

(د) **دار النقابة :** وهى كل منشأة أعدت لإقامة المرضى ورعايتهم طبيا أثناء فترة النقاهة من الأمراض ، على أن يكون ذلك تحت إشراف وإدارة طبي مرخص له بمزاولة المهنة.

كما يعتبر صاحب المنشأة هو من صدر باسمه ترخيص بمزاولة نشاطها إلا بترخيص من المحافظ المختص بعد تسجيلها فى النقابة الطبية المختصة مقابل رسم تسجيل يؤدي للنقابة ويحدد على النحو التالى :

١- ٢٠ (عشرون جنيها) للعيادة الخاصة.

٢- ٥٠ (خمسون جنيها) للعيادة المشتركة.

٣- ٢٠ (عشرون جنيها) من كل سرير بالمستشفى الخاص أو دار النقاهة ويجوز بقرار من وزير الدولة للصحة مضاعفة هذه الرسوم بعد أخذ رأى النقابة المختصة.

وتقدم المحافظة المختصة عند الترخيص للمنشأة الطبية بمزاولة نشاطها بأخطار وزارة الصحة بالبيانات اللازمة لتسجيلها فى سجل مركزى ينشأ لهذا الغرض.

مادة ٢٠: يجب أن تكون إدارة المنشأة الطبية لطبيب مرخص له فى مزاولة المهنة على أن تكون إدارة المنشأة الطبية المخصصة لطب وجراحة طب الأسنان لطبيب أسنان مرخص له فى مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان.

وإذا تيسر مدير المنشأة وجب على صاحب المنشأة إخطار الجهة الإدارية بالمحافظة والنقابة الطبية للفرعية المختصة بذلك خلال أسبوعين بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وعليه أن يعين لها مديرا جديدا خلال أسبوعين من تاريخ الأخطار على أن يخطر الجهة الصحية المختصة باسمه وإلا وجب إغلاقها ، فإذا لم يتم إغلاقها قامت السلطات المختصة بإغلاقها إداريا لحين تعيين المدير.

مادة ٤- إذا توفى صاحب المنشأة جاز إبقاء الرخصة لصالح الورثة مدة عشرين عاما تبدأ من تاريخ الوفاة على أن يتقدموا بطلب ذلك خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة ويشترط في هذه الحالة تعيين مدير للمنشأة يكون طبيباً مرخصاً له بمزاولة المهنة وعليه إحطار الجهة الإدارية وبعبارة الأطباء المختصة بذلك . فإذا تخرج أحد أبناء المتوفى من إحدى كليات الطب خلال هذه الفترة نقل الترخيص باسمه فإذا خاب لا يزال بإحدى سنوات الدراسة بالكلية عند انتهاء المدة منح المهلة اللازمة لحين تخرجه لتنتقل إليه الرخصة ، أما إذا انقضت المدة دون أن يكون من بين أبناء صاحب المنشأة طبيب أو طالب بإحدى كليات الطب وجب على الورثة التصرف فيها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة قبل انقضاء المدة ، وإلا تم للتصرف فيها بمعرفة الجهة الإدارية المختصة بمنح الترخيص.

مادة ٥- لا ينتهي عقد إيجار المنشأة الطبية بوفاة المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه في استعمال العين بحسب الأحوال ويجوز له ولورثته من بعده التنازل عنها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة وفي جميع الأحوال يلزم المؤجر بتحرير عقد إيجار عن لهم حق في الاستمرار في شغل العين.

مادة ٦- يشترط للترخيص بإنشاء وإدارة عيادة خاصة أن يكون المرخص له طبيباً أو طبيباً أسناناً مرخصاً له في مزاولة المهنة كما يجوز الترخيص لأكثر من طبيب بإدارة عيادة خاصة بكل منهم في نفس المقر بعد تسجيلها وموافقة النقابة الفرعية المختصة طبقاً للمادة الثانية من هذا القانون.

ويجوز لمن يستأجر عيادة خاصة أن يؤجر جزءاً منها لطبيب أو لأكثر للعمل معه في نفس المقر ويترخّص مستقل لكل منهم وبموجب عقد تودع نسخة منه للنقابة الفرعية المختصة وفي هذه الحالة يكون المستأجر الأصلي ملزماً بدفع زيادة قدرها ٧٠% من القيمة الإيجارية للمالك.

وفي جميع الأحوال يقتصر نشاط المنشأة على تخصص الطبيب المرخص له طبقاً لجدول الاختصاصيين والممارسين العامة بالنقابة.

ولا يجوز للطبيب أن يمتلك أو يدير أكثر من عيادة خاصة إلا لأسباب
تقررها النقابة الفرعية المختصة ولمدة أقصاها خمس سنوات ، ولا يجوز
تجديد هذه المدة لأى سبب من الأسباب.

مادة ٧. يجب أن يتوافر فى المنشأة الاشتراطات الصحية والطبية التى
يصدر بتحديددها قرار من وزير الدولة للصحة وتشمل الاشتراطات الصحية
كل ما يتعلق بالتجهيزات وكيفية أداء الخدمة الطبية ، مع مراعاة استيفاء
الشروط والمواصفات الخاصة بحجرة العمليات فى حالة إجراء الجراحات
ونذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم
العمل بالإشعاعات المؤتية والوقاية من أخطارها ، فى حالة وجود جهاز
أشعة.

مادة ٨. يشترط فى الطبيب الذى يعمل فى إحدى المنشآت الطبية ما
يأتى :

- ١- أن يكون مصرياً.
 - ٢- أن يكون اسمه مقيدا فى سجلات نقابة الأطباء.
- ومع ذلك يجوز لغير المصريين العمل فى المنشآت المذكورة فى
الحالتين الآتيتين :-

(أ) الأطباء غير المصريين الذين يجيز قانون نقابة المهنة الطبية
تسجيلهم فى سجلاتها ويشترط المعاملة بالمثل وموافقة السلطات المختصة.

(ب) الترخيص للخبراء الأجانب الذين لا يتوافر نوع خبرتهم فى
مصر أو الخبرة التى تحتاجها طبيعة ممارسة المهنة ، وفى هذه الحالة يجب
الحصول على موافقة مسبقة من وزير الدولة للصحة ومن مجلس نقابة
الأطباء ، وأن يكون الترخيص بمزاولة المهنة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ،
ويسجل فى سجل خاص بنقابة الأطباء بعد تصديق الرسوم المقررة.

وفى جميع الأحوال يجب إلانقل المرتبات والأجور والامتيازات التى
تتقرر للأطباء المصريين. عما يتقرر لمنظراتهم من الأطباء الأجانب العاملين
فى المنشأة.

مادة ٩. - تحدد بقرار من وزير الدولة للصحة نسبة عدد المعرضات الواجب توافرها في كل منشأة طبية بالنسبة إلى عدد الأسرة المخصصة للعلاج الداخلي بها على أن يكن من المرخص لهم بمزاولة المهنة

مادة ١٠. - تلتزم كل منشأة طبية بلائحة آداب المهن الطبية في جميع تصرفاتها وعلى الأخص في وسائل الدعاية والإعلان.

مادة ١١. - يجب التفتيش على المنشأة الطبية مرة على الأقل سنويا للتثبت من توافر الاشتراطات المقررة في هذا القانون والقرارات المنفذة له ، فإذا كشف التفتيش عن أى مخالفة يظن مدير المنشأة بها لإزالتها في مهلة أقصاها ثلاثين يوما وفي حالة المخالفات الجسيمة يجوز للمحافظ المختص بناء على عرض من السلطة الصحية المختصة أن يأمر بإغلاق المنشأة لإداريا للمدة التي يراها ولا يجوز العودة إلى إدارتها إلا بعد التثبت من زوال أسباب الإغلاق.

مادة ١٢. - تشكل بقرار من وزير الدولة للصحة لجنة تمثل فيها نقابة الأطباء ووزارة الصحة وممثل لأصحاب المنشآت الطبية.

وتختص اللجنة المنصوص عليها في الفقرة السابقة بتحديد أجور الإقامة والخدمات التي تقدمها المنشأة ، ويصدر بهذا التحديد قرار من المحافظ المختص على أن يؤخذ في الاعتبار عناصر التكلفة التي تمت الموافقة عليها عند الترخيص.

وتلتزم المنشأة الطبية بإعلان قائمة أسعارها في مكان ظاهر بها ، وبإخطار النقابة العلمية للأطباء ، ومديرية لشئون الصحية المختصة بهذه الأسعار لتسجيلها لديها.

مادة ١٣. - يلغى الترخيص بالمنشأة الطبية في الأحوال الآتية :

- ١- إذا طلب المرخص له إلغاؤه.
- ٢- إذا أوقف العمل بالمنشأة مدة تزيد على (عام) وفي حالة العيادات الخاصة يوقف الترخيص في حالة تغيب المرخص له بها أكثر من عام ويتم

إعادة مسريانه بعد عودته وعليه يأخطار النقابة القرعية والإدارة المختصة بمديرية الشؤون الصحية في الحاليتين.

٣- إذا نقلت المنشأة من مكانها إلى مكان آخر أو أعيد بناؤها.

٤- إذا أجرى تعديل في المنشأة يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ولم تعد الحالة إلى ما كانت عليه قبل التعديل في المدة التي تحددها السلطة المختصة.

٥- إذا أديرت المنشأة لغرض آخر غير الغرض الذي من أجله لترخيص.

٦- إذا صدر حكم بإغلاق المنشأة نهائياً أو بإلغائها.

مادة ١٤. يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أدار منشأة طبية سبق أن صدر حكم بإغلاقها أو صدر قرار بإغلاقها قبل زوال أسباب الإغلاق.

مادة ١٥. يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حصل على ترخيص بفتح عيادة خاصة أو عيادة مشتركة بطريق التحايل أو باستمارة اسم طبيب لهذا الغرض ، ويعاقب بذات العقوبة الطبيب الذي أعار اسمه للحصول على الترخيص فضلاً عن الحكم بإغلاق المنشأة موضوع المخالفة وإلغاء الترخيص الممنوح لها ، وللقاضي أن يأمر بتنفيذ حكم الإغلاق فوراً ولو مع المعارضة فيه أو استئنافه ، وفي جميع الأحوال ينفذ الحكم الصادر بالإغلاق ولا يؤثر استكمال صاحب المنشأة أو الغير في التنفيذ وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق أية عقوبة ينص عليها قانون آخر.

مادة ١٦. كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، وفي حالة عدم إزالة المخالفة خلال الأجل المحدد لذلك ، تكون العقوبة (الغرامة) التي لا تقل

عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، ويجوز للقاضي أن يحكم بناء على طلب السلطة الصحية المختصة بإغلاق المنشأة نهائيا أو للمدة التي يحددها الحكم وعله أن يأمر بتنفيذه فوراً ولو مع المعارضة فيه أو استئنافه ، وفي جميع الأحوال ينفذ لحكم بإغلاق المنشأة ولا يؤثر استئصال صاحبها أو الغير في التنفيذ ، كما ينفذ حكم الإغلاق في المنشأة كلها دون الاعتداد بما قد يزول فيها من أنشطة أخرى متى كانت حالة المنشأة لا تسمح بقصر الإغلاق على الجزء الذي وقعت فيه المخالفة.

مادة ١٧- يكون لمديرى مديريات الشؤون الصحية بالمحافظات ومديرى العلاج الحر ومديرى الإدارات الصحية المتفرعين ومن ينتخبهم وزير الدولة للصحة بالاتفاق مع وزير العدل من بين الأطباء المتفرعين صفة مأمورى الضبط القضائى بإثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو للقرارات المنفذة له ولهم فى سبيل ذلك حق دخول المنشآت الطبية والتفتيش عليها فى أى وقت.

مادة ١٨- يستمر العمل بالتراخيص السابق إصدارها بمنشأة طبية قبل العمل بهذا القانون على أن تقدم خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذه إلى مديرية الشؤون الصحية لتنفيذ ما جاز بالمادة الثانية من هذا القانون وذلك فى فترة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الترخيص السابق عليها ، أما بالنسبة للأطباء الذين يديرون أكثر من عيادة خاصة فيمنحون مهلة منتها خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون لتحديد عيادة واحدة لمزولة للمهنة.

مادة ١٩- يلغى القانون رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم إدارة المؤسسات العلاجية.

مادة ٢٠- ينشر هذا القانون الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره.

يصنم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ، صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ شعبان سنة ١٤٠١ (٢٠ يونيو سنة ١٩٨١).

قرار رقم ٢١٦ لسنة ١٩٨١

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١^(١)

وزير الدولة للصحة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم المنشآت الطبية.

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم المنشآت الطبية.

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم مسئوليات واختصاصات وزارة الصحة :

قرر

أولاً : بشأن الاشتراطات اللازمة للتزويج بتشغيل منشأة طبية.

مادة ١- يتعين للتزويج بتشغيل منشأة طبية توافر الاشتراطات الآتية:

(أ) أن تكون حجرات المنشأة جديّة التهوية والإضاءة.

(ب) أن تكون المنشأة مزودة بوسائل تغذيتها بالمياه النقية بصفة مستمرة.

(ج) أن تكون المنشأة مزودة بوسائل الصرف الصحي المناسبة.

(د) أن تزود المنشأة بالوسائل والأدوات الصحية اللازمة للتخلص من القمامة والفضلات.

(هـ) أن تزود المنشأة بالأجهزة اللازمة لإطفاء الحرائق.

(و) أن تكون المنشأة مجهزة بوسائل الإسعاف الأولية.

مادة ٢- تقوم اللجنة المشكلة طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٥١ لسنة

١٩٨١ المشار عليه بوضع مستويات للمستشفيات الخاصة طبقاً لتكامل الخدمات الصحية والخدمات الفندقية التي تقوم بها.

(١) الوقائع المصرية العدد ١٣٦ هـ ١٢ يونيه ١٩٨٢.

مادة ٣- تنقسم غرف إقامة المرضى في المنشآت الطبية التي بها أسرة للعلاج إلى المستويات الآتية :

(أ) لها جناح ويشمل غرفة نوم بها سرير واحد وملحق بها صالون ودورة مياه مستقلة.

(ب) للدرجة الأولى الممتازة وتتكون من غرفة واحدة بها سرير واحد ولها دورة مياه مستقلة.

(ج) للدرجة الأولى وتتكون من غرفة واحدة بها سرير واحد ولها دورة مياه مشتركة.

(د) للدرجة الثانية وتتكون من غرفة واحدة بها سريران ولها دورة مياه مستقلة أو مشتركة.

(هـ) للدرجة الثالثة ولا يزيد عدد الأسرة بالغرفة الواحدة عن أربعة أسرة ولها دورة مياه خاصة بها أو مشتركة

مادة ٤- تزود كل غرفة من غرف المرضى بالمنشأة بأثاث سهل التنظيف لا يعوق التهوية والإضاءة ولا تقل المساحة المخصصة لكل سرير عن ٢م^٢ ، على أن تنشأ دورة مياه وحمام لكل عشرة أسرة على الأكثر في حالة تزويد الغرفة بدورة مياه مستقلة.

مادة ٥- يجب على المنشأة تخصيص محطة تمريض مجهزة لكل أربعين سريراً على أن تزود هذه المحطة بأثاث خاصة بحفظ الملفات والسجلات وأخرى لحفظ الأدوية والمعدات والألات الطبية اللازمة للعمل التمريضي وكذلك بجهاز استدعاء.

مادة ٦- يشترط توافر الاشتراطات الآتية في حجة العمليات بالمنشأة.

(أ) ألا تقل مساحة الحجرة التي تجرى بها العمليات الجراحية والمتوسطة عن ٢م^٢ على الأقل على ألا يقل طول أحد الأضلاع عن ٣م أما الحجرة التي تجرى بها عمليات كبرى فلا تقل مساحتها عن ٢م^٢ ويجوز التجاوز عن الأبعاد الموضحة بنسبة (١٠%) بالنسبة للمنشآت القائمة

فعلا وقت العمل بهذا القرار^(١).

(ب) أن تكون الأبواب والنوافذ جيدة ومحكمة وأن يكون زجاجها سليما دائما وفى حالة استعمال التكييف يفضل استعمال نظام التكييف المركزى والمزود بالمرشحات.

(ج) أن تكون الحجرة مزودة بضوء صناعى كاف فوق منضدة العمليات وأن تكون هناك أجهزة إضاءة احتياطية للعمل فى حالة انقطاع التيار الكهربى.

(د) أن تزود الحجرة بالحد الأدنى على الأقل من الآلات الجراحية وأجهزة التخدير والأفاقة ووسائل الإسعاف التى تتناسب مع نوع العمليات التى تجرى بها.

(هـ) يلحق بالحجرة فى حالة إجراء عمليات جراحية كبرى غرفة أو مكان للأفاقة يكون مجهزا بالتجهيزات المناسبة.

(و) فى حالة عدم وجود قسم للتعقيم المركزى بالمنشأة الطبية التى بها جناح للعمليات يلحق بحجرة العمليات غرفة للتعقيم مزودة على الأقل بأوتوكلاف يعمل بالبخار وفرن تعقيم بالهواء الساخن وعدد مناسب من علب التعقيم.

(ز) يلحق بالحجرة مكان لتغيير الملابس وغسل الأيدي للجراحين وهيئة التمريض.

مادة ٧- يجب أن تتوفر بكل منشأة طبية بها مائة سرير فأكثر صيدنية يطبق عليها الاشتراطات الواردة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بشأن مزولة مهنة الصيدلة.

مادة ٨- يجب على المنشأة الطبية مراعاة أحكام قرار وزير الصحة رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٦٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠

(١) البند (١) من المادة السادسة مستبدلة بالقرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٥ الواقع المصرية العدد رقم ١٢ فى ١٤/١/١٩٨٦.

فى حالة وجود أجهزة للتشخيص فى العلاج بالإشعاعات المؤينة

مادة ٩- فى حالة وجود عيادة خارجية بالمنشأة يجب ان تتوفر بها
الاشتراطات الآتية :

١- أن يكون لها مدخل خاص

٢- أن تكون بها أماكن لتتظار مناسبة مزودة بأثاث جيد وملحق بها
عدد كاف من دورات المياه.

٣- أن يكون بها عدد كاف من غرف الكشف المزودة بوسائل
التشخيص المناسبة.

مادة ١٠- يجب على المنشأة الطبية بمراعاة أحكام قرار وزير الصحة
رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٠ وللقرارات المعدلة له بشأن جمع وتوزيع الدم - فى
حالة وجود مركز بها لهذا الغرض.

مادة ١١- تسرى أحكام القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزولة
مهن الكيمياء الطبية والبيكترولوجيا والباثولوجيا وتنظيم معامل التشخيص
الطبيى ومعامل الأبحاث العلمية ومعامل المستحضرات الحيوية والقوانين
المعدلة له واللوائح والقرارات المنفذة له على معامل الفحوص الكبترولوجية
والباثولوجية الموجودة بالمنشآت الطبية.

مادة ١٢- يجب أن يزود المطبخ بتغذية مياه نظيفة والوسائل المناسبة
للصرف وللتنفيس من الفضلات وأن تكون التهوية والإضاءة جيدة وأن تزود
الأبواب والشبابيك بسلك ناموسية.

مادة ١٣- يجب ألا يقل مستوى التجهيزات الطبية بالمنشأة عن مستوى
التجهيزات النمطية بمستشفيات وزارة الصحة المماثلة.

مادة ١٤- يجب أن يتوفر بكل منشأة طبية بها عشرون سرير فأكثر عدد
مناسب من الأطباء المقيمين على ألا يقل عددهم عن طبيب مقيم لكل عشرون
سريراً.

مادة ١٥- يجب أن يتوفر بكل منشأة طبية بها أسرة للعلاج والعدد المناسب من الممرضات المرخص لهم بمزاولة المهنة على ألا يقل عددهن عن ممرضة للعيادة الخاصة بأسرة وممرضة على الأقل لكل خمسة أسرة بالعيادة المشتركة والمستشفيات وذلك خلال الـ ٢٤ ساعة.

مادة ١٦- لا يجوز لصاحب المنشأة الطبية تكوين أية بيانات على الالفة أو الروشنة تخالف أو تجاوز البيانات الواردة بالترخيص.

ثانياً : في شأن إجراءات تسجيل وترخيص المنشآت الطبية :

مادة ١٧- يقدم طلب الترخيص للمنشأة الطبية إلى مدير الشئون الصحية المختصة موضحاً به البيانات الآتية طبقاً لنوع المنشأة :

(أ) العيادة الخاصة :

اسم العيادة واسم مالك مقر العيادة وعنوان العيادة ورقم تليفون واسم صاحب العيادة المطلوب أن يصدر باسمه ترخيص لمزاولة نشاط العيادة ورقم ترخيصه لمزاولة المهنة وتخصصه وعدد الأسرة (لا يتجاوز ثلاثة أسرة) وأسماء الأطباء المساعدين وعدد هيئة التمريض ونوعيتها وبيان ما إذا كان يوجد طبيب آخر يشغل جزء من العيادة ورقم ترخيصه.

(ب) العيادة المشتركة :

اسم العيادة واسم مالك مقر العيادة وعنوان العيادة ورقم تليفون واسم صاحب العيادة المطلوب أن يصدر باسمه الترخيص لمزاولة نشاط العيادة ورقم ترخيصه لمزاولة المهنة وعدد الأسرة (لا يتجاوز عددها خمسة أسرة) واسم المدير الفني المسئول عن العيادة ورقم ترخيص مزاولة المهنة له وتخصصه وأسماء الأطباء العاملين بالعيادة وتخصصاتهم وأرقام ترخيص مزاولة المهنة لهم (الاسم - رقم الترخيص - التخصص) وعدد هيئة التمريض ونوعيتها والخدمات المكملة بالعيادة وأرقام ترخيصها (معمل تحاليل - صيدلة خاصة - أجهزة أشعة - ومصنع أو معمل أسنان).

(ج) المستشفيات الخاصة :

اسم المستشفى واسم مالك مقر المستشفى وعنوان المستشفى ورقم تليفون واسم مدير المستشفى المطلوب أن يصدر باسمه ترخيص مزاوله نشاط المستشفى ورقم ترخيصه لمزاوله المهنة وعدد الاسرة (أكثر من خمسة أسرة) والتخصصات الموجودة بالمستشفى واسم المدير الفني المسئول عن المستشفى ورقم ترخيص مزاوله المهنة وعدد الأطباء المقيمين بها وعدد هيئة التمريض ونوعيتها والخدمات الطبية المكملة بالمستشفى وأرقام تراخيصهم (معمل تحاليل طبية - صيدلية خاصة - أجهزة أشعة - مصنع لو معمل أسنان).

(د) دور النقاهة :

اسم لدار واسم مقر الدار وعنوان الدار ورقم تليفون واسم صاحب الدار المطلوب أن يصدر باسمه ترخيص مزاوله نشاط الدار وعدد الاسرة واسم المدير الفني المسئول عن نشاط الدار وعدد الأمرة واسم المدير الفني المسئول عن نشاط الدار ورقم ترخيص مزاوله المهنة له وعدد الأطباء المقيمين وأرقام مزاوله المهنة لهم وعدد هيئة التمريض ونوعيتها والخدمات المكملة بالمستشفى وأرقام تراخيصهم (معمل تحاليل طبية - صيدلية خاصة - مصنع لو معمل أسنان - بنك دم).

ويرفق مع طلب الترخيص المستندات الآتية :

(أ) شهادة تسجيل النقابة للمنشأة.

(ب) رسم هندسى موقع عليه مهندسى نقابى للمنشأة بمقياس رسم ١/١٥٠٠ يبين الموقع وتفاصيل محتويات كل دور على حدة.

(ج) بيان بالتجهيزات الطبية.

مادة ١٨ - تقوم لجنة مشكلة من :

١- مدير العلاج الحر بمديرية الشئون الصحية المختصة.

٢- مدير الإدارة الصحية المختصة.

وذلك لمعاينة المكان الذى أعد كمنشأة طبية للتثبت من استيفاء الشروط والمواصفات المنصوص عليها فى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ، على أن يضم إلى هذه اللجنة مهندس من مديرية الشؤون الصحية أو من مديرية الإسكان المختصة وذلك فى حالة معاينة للمستشفيات ودور النفاقة^(١).

مادة ١٩- على كل صاحب منشأة طبية أن يتقدم بطلب لتسجيل المنشأة إلى النقابة الفرعية المختصة (بشرى أو أسنان) باسم رئيس النقابة العامة للأطباء أو لأطباء الأسنان حسب نوع المنشأة وذلك طبقاً لنموذج تعدده النقابة المختصة.

مادة ٢٠- يؤدى مطالب التسجيل إلى النقابة الفرعية المختصة رسم تسجيل باسم النقابة العامة المختصة نظير إيصال كالتالى :

(أ) ٢٠ جنيهاً لتسجيل العيادة الخاصة.

(ب) ٥٠ جنيهاً لتسجيل العيادة المشتركة.

(ج) ٢٠ جنيهاً عن كل سرير بالمستشفى الخاص أو دور النفاقة.

مادة ٢١- تقوم النقابات الفرعية المختصة بإرسال الطلب للنقابة العامة بعد التأكد من صحة البيانات المدونة به طبقاً للمادة (١) وإداء الرسوم طبقاً للمادة (٢) وتقوم النقابة العامة بإرسال شهادة تسجيل المنشأة الطبية فى مدة أقصاها شهرين من تاريخ تقديم الأوراق للنقابة الفرعية.

مادة ٢٢- يقدم صاحب المنشأة طلباً إلى اللجنة المشار إليها فى المادة (٢٢) من هذا القرار فى خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ الحصول على الترخيص - لتقدير أجور الإقامة والخدمات التى تقدمها المنشأة ومرفق به المستندات المطلوبة على أن تنتهى هذه اللجنة من عملها خلال شهر من تقديم الطلب ثم ترسل توصيتها للسيد المحافظ المختص لإصدار القرار اللازم.

(١) المادة ١٨ مستبذلة بالقرار رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه.

مادة ٢٢- تستولى لجنة تحديد أجور الإقامة والخدمات التي تقدمها المنشآت الطبية الصادر بشأنها القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ قبل إرسال توصياتها إلى المحافظين لإصدار للقرارات اللازمة ، تشكل على النحو التالي :

- ١- أحد وكلاء وزارة الصحة يختاره وزير الدولة للصحة رئيساً
 - ٢- السيد الأستاذ الدكتور / نقيب الأطباء (أو من ينوبه)
 - ٣- السيد الدكتور وكيل وزارة الصحة لقطاع طب الأسنان (أو من ينوبه)
 - ٤- السيد الدكتور مدير عام الإدارة العامة لمؤسسات العلاجية غير الحكومية
 - ٥- اثنان من أعضاء مجلس النقابة العامة للأطباء يختارهما أعضاء للنقابة
 - ٦- السيد الدكتور مدير عام الإدارة العامة للمؤسسات العلاجية غير الحكومية
 - ٧- ممثل لأصحاب المنشآت الطبية يختاره نقيب الأطباء.
- وللجنة أن تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة وأن تختار من بين أعضائها مقرراً لها ويكون لها حق تشكيل لجان فرعية بالمحافظات.
- وتختص هذه اللجنة بتلقى طلبات أصحاب المنشآت الطبية بتحديد أجور الإقامة والخدمات التي تقدمها المنشأة مرفقاً بها مستندات عناصر التكلفة التي تمت الموافقة عليها عند الترخيص ولهذه اللجنة مناقشة صاحب المنشأة.
- مادة ٢٤-** على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار.
- مادة ٢٥-** ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، صدر في ٤ رجب سنة ١٤٠٢ هـ (٢٨ أبريل سنة ١٩٨٢ م).
- د. محمد صبرى زكى

فى شأن مزولة مهن الكيمياء الطبية والبكتريولوجيا
والباثولوجيا وتنظيم معامل التشخيص الطبى ومعامل
الأبحاث العلمية ومعامل المستحضرات الحيوية^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة
١٩٥٣ من لقائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونية سنة ١٩٥٣ .

وعلى ما أرتاه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية وموافقة رأى مجلس

الوزراء ،

اصدر القانون الآتى .

الفصل الأول

مزولة مهن الكيمياء الطبية والبكتريولوجيا والباثولوجيا

١- شروط مزلة المهنة

مادة ١- لا يجوز لغير الأشخاص المقيدة أسمائهم فى السجل الخاص
بوزارة الصحة العمومية القيام بالأعمال الآتية .

(أ) الأبحاث أو التحاليل أو الاختبارات الكيميائية الطبية وإيداء آراء فى
مسائل أو تحاليل كيميائية طبية ، وبوجه عام مزولة مهنة لكيمياء الطبية بأية
صفة عامة كانت أو خاصة.

(ب) الأبحاث أو التحاليل أو الاختبارات البكتريولوجية ، أو تحضير
أى نوع من أنواع المستحضرات الحيوية ، أو إيداء آراء فى مسائل أو
تحاليل بكتريولوجية ، وبوجه عام مزولة مهنة البكتريولوجيا بأية صفة عامة
كانت أو خاصة.

(١) الموقنات المصرية فى أول يولية سنة ١٩٥٤ - العدد (٥١) مكرر .

(ج) الأبحاث أو التحاليل أو الاختبارات الباثولوجية أو تحضير أى نوع من أنواع المستحضرات الحيوية ، أو إيداء آراء فى مسائل أو تحاليل باثولوجية وبوجه عام مزولة مهنة الباثولوجيا بأية صفة عامة كانت أو خاصة.

مادة ٢- استثناء من أحكام المادة الأولى يجوز للطبيب البشرى المصرح له فى مزولة مهنته فى الدولة المصرية ، أن يجرى فى عيادته بعض الأبحاث أو التحاليل أو الاختبارات الأولية التى تساعد على تشخيص المرض بالنسبة إلى مرضاه الخصوصيين فقط ، ويجب عليه اتباع أحكام المادة ٢٦ من هذا القانون عند الاشتباه فى أحد الأمراض الوبائية الواردة بيانها فى تلك المادة.

مادة ٣- يشترط للقيّد فى السجل المنصوص عليه فى المادة (١) أن تتوافر فى الطالب للشروط الآتية :

١- أن يكون مصرى الجنسية أو من بلد تجيز قوانينه للمصريين مزولة المهنة المنصوص عليها فى المادة الأولى بها.

٢- أن يكون حاصلا على :

(أ) بكالوريوس فى الطب والجراحة من إحدى الجامعات المصرية وكذا على دبلوم فى الباثولوجيا الإكلينيكية.

(ب) أو بكالوريوس فى الطب والجراحة أو فى الصيدلة أو فى العلوم (الكيمياء) أو فى الطب البيطرى أو فى الزراعة من إحدى الجامعات المصرية ، فى الكيمياء الحيوية أو كيمياء تحليل الأغذية أو كيمياء تحليل الأنوية أو البكتريولوجيا أو فى الباثولوجيا حسب الأحوال.

(ج) أو درجة أو شهادة أجنبية فى الطب أو للجراحة أو فى الصيدلة أو فى العلوم (الكيمياء) أو فى الطب البيطرى أو فى الزراعة تكون معادلة لبكالوريوس الجامعات المصرية ، وكذا على دبلوم الباثولوجيا الإكلينيكية أو على درجة أو شهادة تخصص فى الكيمياء الطبية أو فى البكتريولوجيا أو فى الباثولوجيا حسب الأحوال وجاز بنجاح الامتحان المنصوص عليه فى المادة (٥).

٣- أن يكون حسب السير والسلوك ولم يكن قد سبق الحكم عليه بعقوبة فى جنابة أو فى إحدى الجنح المعتبرة من الجرائم المخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

مادة ٤- تقدر قيمة شهادات التخصص وكذا الدرجات أو الشهادات الأجنبية باعتبارها معادلة للدرجات المصرية لجنة مكونة من وكيل وزارة الصحة العمومية رئيساً ومن أربعة أعضاء يصدر بتعيينهم قرار من وزير الصحة العمومية اثنان منهم من الأمانة الأخصائيين بإحدى الجامعات المصرية والاثنان الآخران من الموظفين الأخصائيين بوزارة الصحة العمومية.

مادة ٥- تقوم اللجنة المشكلة وفقاً للمادة (٤) بإجراء الامتحان المنصوص عليه فى الفقرة (ج) من البند (٢) من المادة (٣).

وعلى من يرغب فى أداء هذا الامتحان أن يقدم إلى وزارة الصحة العمومية طلباً بذلك على الوجه الذى يقرره وزير الصحة العمومية ، ويرفق بالطلب الأوراق الآتية :

(أ) أصل الدرجة أو الشهادة للحصول عليها الطالب أو صورة رسمية منهما

(ب) شهادة لتخصص أو صورة رسمية منها.

(ج) شهادة تثبت أنه تلقى مقرر الدراسة أو الدراسات التكميلية أو لية وثيقة أخرى تقوم مقامها.

(د) شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة عدم وجود سوابق من الجهة المختصة بوزارة الداخلية ، بشرط ألا يكون قد انقضى ستون يوماً على تاريخ استخراجها.

وعلى الطالب أن يدفع عند تقديم الطلب رسماً للامتحان قدره عشرة جنيهات يرد إليه فى حالة عذوله عن أداء الامتحان أو عدم الإذن له بأدائه.

ويؤدى الامتحان باللغة العربية ، وبلغة أجنبية يوافق عليها وزير الصحة العمومية.

فإذا رسب الطالب فى الامتحان جاز له أن يتقدم إليه أكثر من مرة وتعطى وزارة الصحة العمومية من يجتاز الامتحان بنجاح شهادة بذلك.

٢- قيد أسماء الكيميائيين الطبيين والبكتريولوجيين والباثولوجيين :

مادة ٦- تنشأ بوزارة الصحة العمومية أربعة سجلات لقيد أسماء الأشخاص الذين تتوافر فيهم الاشتراطات المنصوص عليها فى المواد السابقة.

على أن يخصص سجل لكل من الكيميائيين الطبيين والبكتريولوجيين والباثولوجيين والباثولوجيين الاكلينيكيين من الأطباء البشرين^(١).

ويجوز قيد الأسم فى أكثر من سجل متى توافرت فى صاحبه الشروط اللازمة لقيد فيه.

وعلى طالب القيد بالسجلات المذكورة أن يقدم إلى وزارة الصحة العمومية طلباً بذلك موقعا عليه منه يذكر فيه اسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته والسجل للطالب قيد اسمه فيه ويرفق بالطلب الأوراق الآتية :

(أ) أصل للدرجة أو الشهادة الحاصل عليها أو صورة رسمية منها.

(ب) شهادة للتخصص أو دبلوم للباثولوجيا الإكلينيكية أو صورة رسمية منها.

(ج) شهادة للنجاح فى الامتحان عند الاقتضاء.

(د) شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة عدم وجود سوابق من الجهة المختصة بوزارة الداخلية بشرط ألا يكون قد انقضى ستون يوما على تاريخ استخراجها.

(١) للفقرة الأولى من المادة ٦ معدلة بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٥ للوائح المصرية العدد ٤٧ مكرر فى ١٦/٦/١٩٥٦.

(هـ) شهادة من النقابة المهنية الخاصة بالطالب تدل على قيده بها^(١).

وعلى الطالب أن يدفع رسماً للقيد قدره جنيه واحد.

ويثبت في القيد اسم الكيميائي أو البكتريولوجي أو الباثولوجي ولقبه وجنسيته ومحل إقامته وتاريخ الدرجة أو الشهادة الحاصل عليها والجهة الصادرة منها وتاريخ شهادة الامتحان.

مادة ٧. على كل من قيد اسمه في أحد السجلات المنصوص عليها في المادة (٦) أن يبلغ وزارة الصحة العمومية عنوان محل عمله خلال شهر من تاريخ القيد ، وعليه كذلك إبلاغ الوزارة كل تغيير في مدى شهر من تاريخ هذا التغيير.

فإذا لم يتم بذلك يكون للوزارة الحق في شطب اسمه من السجل بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ تنبيهه إلى وجوب الإبلاغ وذلك بخطاب يرسل إليه في آخر عنوان معروف لدى الوزارة.

ويجوز دائماً لمن شطب اسمه على الوجه المتقدم أن يحصل على إعادة قيد اسمه في السجل إذا أبلغ الوزارة عنوانه مقابل رسم يدفعه قدره جنيه واحد.

٣- إنشاء نقابة للكيميائيين والطبيين والبكتريولوجيين والباثولوجيين

مادة ٨. حذفت بمقتضى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٧^(٢).

مادة ٩. حذفت بمقتضى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٧^(٢).

الفصل الثاني

معامل التشخيص الطبي

مادة ١٠. لا يجوز فتح معمل للتشخيص الطبي سواء أكان هذا المعمل مستقلاً أم كان ملحقاً بأحد المعاهد العلاجية الأهلية إلا بترخيص من وزارة

(١) لبند (هـ) من المادة السادسة مضاف بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٧ لوقائع المصرية العدد ٢٨ مكرر (تابع) في ١٩٥٧/٤/٤.

(٢) ، (٢) ، (٢) المادتان ٨ ، ٩ حذلتا بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٥ لوقائع المصرية العدد ٤٧ مكرر في ١٩٥٥/٦/١٦ ثم حذفتا بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٧ — لوقائع المصرية العدد ٢٨ مكرر (تابع) في ١٩٥٧/٤/٤.

الصحة العمومية ، ولا يعطى هذا الترخيص إلا لشخص معيد اسمه بأحد السجلات المنصوص عليها في المادة (٦).

ولا يجوز إشراك أى شخص بأية صفة كانت في ملكية المعمل إلا إذا كان اسمه مقيدا في أحد السجلات المتقدم ذكرها.

ولا يجوز منح الترخيص بفتح معمل للأشخاص الآتى ذكرهم :

(١) من صدر ضده حكم ترتب عليه غلق معمل أو عيادة أو صيدلية ولم تمض على تنفيذ هذا الحكم خمس سنوات.

(٢) من سبق الحكم عليه بعقوبة في جناية أو في إحدى الجنح المعتبرة من الجرائم المخلفة بالشرف أو الأمانة ، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

مادة ١١ - يقدم طلب الترخيص إلى الوزارة على الوجه الذى يقرره وزير الصحة العمومية ويرفق به :

٢- رسم هندسى من صورتين على ورقة قماش زرقاء موقع عليه من مهندس نقابى ويشمل ما يأتى :

(أ) زمن إرشادى يبين موقع المحل بالنسبة لبعض الشوارع أو الميادين المعروفة.

(ب) منقط لطفى لا يقل مقياس رسمه من ١ : ١٠٠ وتبين عليه أبعاد المحل والفتحات الموجودة به وموارد المياه وطريقة الصرف.

(ج) قطاع رأسى يبين ارتفاع المحل وأى مستندة به.

٢- شهادة تحقيق شخصية وصحيفة عدم وجود موبوق باسم صاحب المحل وبأسم كل من الشركاء في ملكيته صادرة من الجهة المختصة بوزارة الداخلية ، بشرط ألا يكون قد انقضى ستون يوما على تاريخ استخراجهما.

ويؤدى طالب الترخيص رسما قدره أربعة جنيهات لفحص الطلب.

مادة ١٢- يجب أن يكون المعمل مستوفيا الاشتراطات الصحية والفنية ومزودا بالأدوات والأجهزة الفنية والعلمية اللازمة للمعمل فيه ن وذلك وفقا

لما يصدره وزير الصحة العمومية من قرارات ، ولا يجوز استعمال المحال المخصصة للمعمل في غير الغرض الذي منح الترخيص من أجله ولا يجوز أن يكون للمعمل باب دخول مشترك ولا أبواب موصلة إلى محل عيادة أو محل تجارى أو محل سكن أو أى مكان آخر.

مادة ١٣. يعتبر الترخيص بفتح المعمل شخصيا لصاحب المعمل فإذا تغير لأى سبب من الأسباب وجب على من حل محله أن يحصل على ترخيص جديد به.

مادة ١٤. إذا توفى صاحب المعمل جاز لوزارة الصحة العمومية بناء على طلب الورثة التصريح باستغلال المعمل لمدة لا تتجاوز خمس سنوات يديره وكيل عن الورثة تعتمد هذه الوزارة فى نهاية المدة يخلق المعمل إداريا ما لم يكن قد رخص به وفقا لأحكام هذا القانون.

مادة ١٥. يشترط لنقل المعمل من مكان إلى آخر الحصول مقبلا على ترخيص بذلك من الوزارة وفقا لأحكام المادتين (١١ ، ١٢).

مادة ١٦. يجب على المرخص له فى فتح المعمل إبلاغ وزارة الصحة العمومية عن كل تغيير يراد إجراؤه فى أوضاع المعمل للمبينة فى الرسومات الهندسية المعتمدة وذلك قبل إجرائه بخمسة وأربعين يوما على الأقل ويكون هذا الإبلاغ مضموحيا برسم هندسى عن التعديلات المرغوب عملها ويحور البدء فى إجراء التعديلات فى اليوم السادس والأربعين من تاريخ الإبلاغ السابق ذكره ، وذلك ما لم تكن الوزارة قد أبلغت صاحب الشأن خلال هذه المدة مغارضتها فى التعديلات إذا رأت أن المعمل يصبح بعد إجرائها غير مستوف للاشتراطات المقررة بالنسبة له.

مادة ١٧. يجب على المرخص له فى فتح المعمل إبلاغ وزارة الصحة العمومية تاريخ غلق المعمل غلقا نهائيا أو مؤقتا خلال شهر من تاريخ الغلق ويجب إبلاغها تاريخ إعادة الفتح خلال أسبوع من تاريخ الفتح.

مادة ١٨- يجوز الجمع بين ملكية أكثر من نوع من أنواع المعامل مما تسرى عليه أحكام هذا القانون.

ويجوز للترخيص بأنواع معامل التشخيص الطبى فى مكان مشترك متى توافرت فيه الشروط اللازمة لكل نوع منها على أنه لا يجوز لأى شخص ممن يشتغلون فى المعمل المشترك أن يقوم بأى عمل لا يدخل فى المهنة المرخص له فى مزاولتها وفقا لما هو مقيد فى السجلات المنصوص عليها فى المادة (٦).

ولا يجوز الترخيص بأى نوع من أنواع معامل التشخيص الطبى فى مبنى واحد مع معمل من معامل المستحضرات الحيوية.

مادة ١٩- يعتبر الترخيص فى فتح المعمل ملغى فى الحالتين الآتيتين :

(أ) إذا لم يعمل به فى خلال سنة من تاريخ الحصول عليه.

(ب) إذا أغلق المعمل سنة ، إلا إذا كان لأسباب يقرها وزير الصحة العمومية.

وفى هاتين الحالتين لا يجوز إعادة فتحه إلا بمقتضى ترخيص جديد تنبع فى شأنه أحكام المادتين ١١ ، ١٢.

مادة ٢٠- يجب أن توضع على مدخل كل معمل مما تسرى عليه أحكام هذا القانون لافتة مكتوب عليها بحروف ظاهرة باللغة العربية نوع المعمل واسم المرخص له واسم مديره المسئول.

مادة ٢١- لا يجوز لغير المشغلين بالمعمل دخول الأماكن المخصصة فيه للفحص أو لحفظ الميكروبات ، ويجب أن توضع على مداخل تلك الأماكن لافتة مكتوبة عليها بخط واضح عبارة (منوع الدخول).

وعلى مدير المعمل أن يحفظ مزارع الميكروبات وجميع المواد السامة أو الخطرة فى أماكن آمنة بعيدة عن متناول أيدى غير المسئولين ، ويجب أن توضع على تلك الأماكن لافتة مكتوب عليها بخط واضح عبارة (مواد معدية) أو مواد خطيرة (حسب الأحوال).

مادة ٢٢- يكون لكل معمل مدي مسئول عن الأشخاص المقيدة أسماؤهم في أحد السجلات المنصوص عليها في المادة (٦)

ولا يجوز الجمع بين إدارة أى نوع من أنواع معامل التشخيص الطبى وإدارة أى نوع آخر من أنواع المعامل.

وإذا قرر المدير ترك إدارة المعمل وجب عليه وعلى المرخص له فى الفتح إبلاغ ذلك للوزارة كتابية خلال ثمانى وأربعين ساعة من وقت ترك الإدارة وعلى المرخص له إغلاق المعمل فوراً إلى أن عين له مدير جديد ما لم يكن هو ممن يجوز لهم إدارته.

وعلى المرخص له فى فتح المعمل أن يبلغ وزارة الصحة العمومية تعيين المدير الجديد مع إرفاق الترخيص للتأشير عليه باسم هذا المدير ، وعلى الأخير إبلاغ الوزارة بتاريخ استلامه العمل خلال ثلاثة أيام من هذا التاريخ.

مادة ٢٢ - لا يجوز استعمال حيوانات لعمل تجارب تدخلها مواد معدية إلا إذا كان ذلك بإذن من وزارة الصحة العمومية ، وفى هذه الحالة يجب أن تشيد لتلك الحيوانات حظائر خاصة ملحقة بالمعمل تكون منفصلة عن المساكن وعن غرف المرضى وتتوفر فيها الاشتراطات التى تقررها عند إعطاء الإذن كما يجب إتلاف جثث الحيوانات التى استعملت بمجرد الانتهاء من الأبحاث المطلوبة.

وفى غير ذلك من الأحوال يجوز فى تلك المعامل استعمال الحيوانات لإجراء الأبحاث غير المعدية بشرط أن تخصص لها غرف خاصة.

مادة ٢٤- يجب إعدام جميع ميكروبات الأمراض المعدية التى تفصل من العينات التى تؤخذ من المرضى بمجرد الانتهاء من فحصها للتشخيص.

مادة ٢٥- إذ ظهر من فحص أية عينة من العينات فى المعمل أن هناك اشتباهاً فى أحد أمراض الكوليرا أو الطاعون أو الجمره الخبيثة أو السقاوة أو الحمى القلاعية والبيضاوية أو الكلب أو الحمى الصفراء أو الأمراض

الوبكتيمية أو أى مرض من الأمراض التى التى يصدر بتعيينها قرار من وزير الصحة العمومية يجب على مدير المعمل إبلاغ وزارة الصحة للعمومية فوراً عن الحالة والبيانات الخاصة بها ، كما يجب عليه عدم الاستمرار فى فحصها والمحافظة على العينة إلى أن يتسلمها المسئولون بوزارة الصحة للعمومية وتسجيل الإجراءات التى اتخذها فى الدفتر المنصوص عليه فى فحصها والمحافظة على العينة إلى أن يتسلمها المسئولون بوزارة الصحة العمومية وتسجيل الإجراءات التى اتخذها فى الدفتر المنصوص عليه فى المادة (٢٦).

مادة ٢٦. على مدير المعمل أن يمسك دفترًا تكون صفحاته مرقومة ومختومة بخاتم الدولة الخاص بمصلحة المعامل أو فروعها بالأقاليم تكون فيه البيانات الآتية :

(١) اسم صاحب العينة وعنوانه بشرط ألا يتعارض هذا مع سرية المهنة.

(٢) نوع العينة والفحص والمطلوب.

(٣) تاريخ ورودها.

(٤) تاريخ الفحص.

(٥) تاريخ تسليم النتيجة.

مادة ٢٧. يجب أن تحرر التقارير الخاصة بنتائج الفحص الصادر من المعمل من أصل وصورة موقعا عليها من المدير المسئول.

مادة ٢٨. يجب حفظ جميع الدفاتر المنصوص عليها فى هذا القانون مدة لا تقل عن خمس سنوات ابتداء من تاريخ آخر قيد بها كما يجب حفظ صور التقارير للمختلفة لنفس هذه المدة.

الفصل الثالث

معامل الأبحاث العلمية

مادة ٢٩- لا يجوز فتح معامل للأبحاث العلمية إلا بترخيص من وزارة الصحة العمومية ويعتبر معملا للأبحاث العلمية في تطبيق أحكام هذا القانون كل معمل أو معهد غير حكومي يقوم بالأبحاث في مواضيع الكيمياء الطبية أو البكتريولوجيا أو اللياثولوجيا لأغراض علمية فقط على ألا تقوم بأعمال التشخيص إلا إذا نص على ذلك في الترخيص الممنوح له من وزارة الصحة العمومية.

وتسرى على هذه المعامل أحكام المولد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ من هذا القانون.

الفصل الرابع

معامل المستحضرات الحيوية

١- أحكام عامة

مادة ٣٠- يعتبر معملا للمستحضرات الحيوية في تطبيق هذا القانون كل معمل يقوم بتحضير أمصال أو لقاحات أو غيرها من المستحضرات الحيوية وكذلك كل معمل كيميائي يقوم بصناعة المستحضرات الكيميائية الحيوية التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الصحة العمومية.

مادة ٣١- لا يجوز فتح معمل للمستحضرات الحيوية إلا بترخيص من وزارة الصحة العمومية.

مادة ٣٢- يقدم طلب الترخيص إلى الوزارة وفقا لأحكام المادة (١١) من هذا القانون ويبين في الطلب نوع أو أنواع المستحضرات الحيوية المراد صنعها في المعمل المطلوب الترخيص به.

مادة ٣٣- تبدي الوزارة رأيها بموافقتها أو بعدم موافقتها على موقع المحل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإيصال الدال على أداء مصاريف فحص الطلب المنصوص عليها في المادة (١١).

فإذا وافقت على الموقع أبلغت طالب الترخيص ذلك وصرحت له بإقامة المبنى أو بتعديل المبنى القائمة وفقا للرسومات المقدمة لوما تطلب إليه الوزارة إدخاله عليها من تعديلات مع مراعاة الاشتراطات المنصوص عليها فى المادة (١٢) من هذا القانون والاشتراطات الخاصة بالمعامل الإنتاجية التى يقررها وزير الصحة العمومية بقرار يصدره ، وكذا ما ترى وزارة الصحة العمومية فرضه عليه من اشتراطات إضافية تبليغه بإياها كتابة وقت إيداعه الموافقة على الموقع.

مادة ٢٤- على طالب الترخيص أن يقيم المبنى ويستوفى الاشتراطات المنصوص عليها فى المادة السابقة خلال سنة من تاريخ إيداعه الموافقة على الموقع فإذا تأخر عن ذلك جاز للوزارة اعتبار موافقتها على الموقع كأن لم يكن .

وعليه إخطار الوزارة بأنه استوفى جميع الاشتراطات ويعطى إيصالا بهذا الإخطار وعلى الوزارة أن تتثبت من إتمام الاشتراطات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ هذا الإيداع ، فإذا تحققت من ذلك سلمت صاحب الشأن ترخيصا فى فتح المعمل مبينا به نوع المستحضرات المرخص بصنعها فيه.

مادة ٢٥- تسرى على معامل المستحضرات الحيوية أحكام المواد من ١٢ إلى ٢١ من هذا القانون.

مادة ٢٦- لا يجوز إطلاقا إجراء أبحاث على الأمراض فى معامل المستحضرات الحيوية إلا إذا كان ذلك فى مبنى خاص وفقا لأحكام الفقرة الثالثة من المادة (١٨).

مادة ٢٧- لا يجوز استعمال المعمل إلا لصنع المستحضرات الحيوية الواردة بيانها فى الترخيص الصادر عنه والتى على أساسها وضعت الاشتراطات اللازمة.

فإذا رغب المرخص إليه في صنع مستحضر حيوى آخر وجب عليه الحصول على إذن خاص بذلك ويضاف بيان هذا المستحضر الجديد إلى الترخيص الصادر بفتح العمل.

مادة ٢٨- يجب أن يخصص فى العمل مكان خاص لكل نوع من أنواع المستحضرات الحيوية المرخص بتجهيزها فيه وأن يكون ملء الأنابيب الصغيرة والزجاجات وتجهيزها للتسليم فى المكان المخصص لتجهيز المستحضر ذاته.

مادة ٢٩- يجب أن يكون الاشتغال بمزارع ميكروبات الأمراض ذات البذور فى مبنى منعزل عن بقية العمل.

مادة ٣٠- يعهد بإدارة العمل إلى مدير مسئول من الأشخاص المقيدة أسمائهم فى السجل المنصوص عليه فى المادة (٦) وعلاوة على ما تقدم يجب أن يكون المدير سبق أن اشتغل فى معهد أو معمل معترف به فى تصنيف المستحضر المطلوب للتخصيص به لمدة خمس سنوات على الأقل ويشترط فىمن تمسك إليه عملية تجهيز المستحضرات الحيوية من مواد معدية أن يكون ذا خبرة وإدراية خاصتين بالأمراض المعدية.

وتقوم اللجنة المنصوص عليها فى المادة (٤) بالاعتراف بالمعامل أو المعاهد المشار إليها فى الفقرة السابقة وب تقدير قيمة الشهادات المقدمة من صاحب الشأن ولها أن تطلب منه تقديم ما تراه من مستندات لإثبات مؤهلاته الخاصة.

مادة ٣١- يكون بكل معمل للمستحضرات الحيوية وكيل يقوم مقام المدير المسئول عند غيابه ويجب أن تتوافر فى الوكيل الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة.

وتعين وزارة الصحة العمومية الحد الأدنى لعدد الفنيين الذين يشتغلون بالمعمل وفقاً لما يقتضيه العمل فيه.

مادة ٤٢ على المرخص إليه فى فتح المعمل أن يبلغ وزارة الصحة قبل البدء بالعمل أسماء مدير المعمل ووكيله والفنيين الذين يعملون فيه ، وكذا أى تعديل فى تلك الأسماء خلال أسبوع من تاريخ حدوث التعديل.

مادة ٤٣ مدير المعمل مسئول شخصيا عن تنفيذ جميع الاشتراطات الخاصة بالمعمل والتعليمات الخاصة بإدارته وبالأخص ما يتعلق منها بالإجراءات والاحتياطات الواجب اتخاذها للوقاية من العدوى عند تداول المواد المعدية سواء أكانت هذه التعليمات أو الاشتراطات مما ينص عليه فى هذا القانون أو فى الترخيص الصادر بفتح للمعمل أو فى قرارات وزارة الصحة العمومية أو نشرات إدارة المعمل.

وتطسب هذه التعليمات والاشتراطات وتوضع فى مكان مناسب بشكل واضح فى كل غرف المعمل وملحقاته ، وتسلم نسخة منها لكل من يشتغل به.

مادة ٤٤ يجب تحصين جميع موظفى المعمل ضد الأمراض المعدية وضد مرض السل وعلى جميع الأشخاص الذين يشتغلون فى المعمل إبلاغ مدير المعمل عند إصابتهم بأى مرض ، وعند الاشتباه بأن المرض معد وجب على المدير إبلاغ الجهات الصحية المختصة فورا.

مادة ٤٥ يجب أن تتوفر فى المستحضرات الحيوية التى تصنع فى المعمل جميع المواصفات والاشتراطات ومعايير القوة التى نصت عليها اللوائح الطبية المعترف بها ، وما تضعه وزارة الصحة العمومية من اشتراطات ومواصفات ومعايير فى هذا الشأن.

مادة ٤٦ يجب على مدير المعمل أن يخطر وزارة الصحة العمومية عن الطريقة العملية المعتمدة التى يتبعها فى تحضير المستحضرات التى يقوم المعمل بتجهيزها ، وذلك للحصول على موافقة وزارة الصحة مقدما عليها وكذا بالنسبة إلى المواد الحافظة التى تستعمل فيها ونسبة كل منها.

مادة ٤٧: يجب أن توضع بطاقة مميزة على كل أنبوبة من أنابيب المزارع والمواد الأخرى المستعملة في تحضير المستحضرات الحيوية.

مادة ٤٨: يجب أن يقيد في دفاتر خاصة تاريخ كل مرحلة من مراحل التحضير والاختبار والتخزين والتسليم لكل مجموعة من مجموعات كل مستحضر من المستحضرات الحيوية كما تبين في تلك الدفاتر للطرق التي اتبعت في تقنين المستحضر ومعايرته وعدد حيوانات الاختبار التي استعملت في اختبار المستحضرات وأنواعها وإثبات الظاهر المختلفة التي شوهدت على هذه الحيوانات.

كما يجب أن يثبت في الدفاتر البيانات المتعلقة بكل مستحضر اشترط في إتمام صناعته أكثر من معمل واحد.

ويجب أيضاً أن يقيد في الدفاتر قرار سحب وإعدام أى مجموعة من مجموعات مستحضر لم توفق وزارة الصحة العمومية عليها مع ذكر أسباب عدم الموافقة عند الاقتضاء.

مادة ٤٩: يجب أن تمسك بكل معمل للمستحضرات الحيوية الدفاتر الآتية :

- ١- دفتر لقيد مراحل تحضير كل مستحضر.
- ٢- دفتر لمزارع الميكروبات والفيروسات.
- ٣- دفتر العينات التي تؤخذ للفحص بمعرفة مندوب وزارة الصحة العمومية.
- ٤- دفتر العينات التي رفضتها السلطات المختصة بوزارة الصحة العمومية لعدم صلاحيتها.
- ٥- دفتر قيد حيوانات التجارب التي استعملت لاختبار المستحضر.
- ٦- دفتر العينات التي تقرر الاحتفاظ بها للرجوع إليها في المستقبل.
- ٧- دفتر المجموعات التي اشترك في تحضيرها أكثر من معمل واحد.

ويجب أن تقيد بها البيانات المطلوبة أولاً بأول ويكون مدير المعمل مسئولاً عن انتظام القيد فيها ، وتحفظ بالمعمل لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ آخر قيد بها.

مادة ٥٠. يجب أن تلصق على كل أنبوبة أو زجاجة بطاقة يبين بها اسم المستحضر المذكور في الترخيص وأن يكون هذا الاسم مكتوباً بوضوح تام في مكان ظاهر من البطاقة.

مادة ٥١. مع عدم الإخلال بأحكام المواد (٥٠) ، (٥٦) ، (٦٨) يجب أن تتضمن البطاقة التي تلصق على الزجاجة البيانات المقررة في دستاتير الأدوية المعترف بها أو ما يقرره وزير الصحة العمومية في حالة المستحضرات التي لم ينص عليها في الدساتير المذكورة.

مادة ٥٢. لا يجوز التصرف في أي نوع من أنواع المستحضرات الحيوية إلا بعد أن تقوم وزارة الصحة العمومية باختبار عينة أو أكثر من كل مجموعة منها وتقرر صلاحيتها للاستعمال.

مادة ٥٣. تسرى في معامل المستحضرات الحيوية أحكام المواد (٢٠) ، (٢٣) ، (٢٤) من هذا القانون.

٢- أحكام خاصة باللقاحات

مادة ٥٤. تشمل اللقاحات ما هو بكتيري وما هو فيروسي ويعتبر لقاحاً بكتيرياً أو فيروسياً كل مادة أو مزيج من المواد المجهزة من الجراثيم العرضية البكتيرية أو الفيروسية أو مستخرجات مشتقة منها بقصد استعمالها في الحقن للإنسان أو الحيوان ويطلق على كل نوع من أنواع اللقاحات اسم الجرثومة أو أنواع الجراثيم البكتيرية أو الفيروسية التي استخدمت في تحضيره مسبقة بكلمة "لقاح".

مادة ٥٥. يجب اختبار مزارع الجراثيم جيداً قبل استخدامها في تحضير اللقاحات للتحقق من طبيعتها وفقاً للطرق العلمية المصطلح عليها لاختبارهم ويجب أن يذكر في سجل خاص أصل المزرعة وطبيعتها.

مادة ٥٦. يجوز أن تحتوى زجاجة لقاح نوعا واحدا من اللقاح أو مزيجا من اللقاحات على أن يبين على البطاقة عدد الجرثائم في كل سنتيمتر مكعب منها أو وزن المادة الجافة في كل سنتيمتر مكعب.

وفيهما يتعلق بمزيج اللقاحات يجب أن يذكّر على البطاقة عدد الجرثائم أو وزن المادة الجافة التي يحتوى كل سنتيمتر مكعب من كل نوع من أنواع الجرثائم الداخلة في المزيج.

وفى حالة ما إذا كان اللقاح ممزوجا بأى مادة أخرى غير المادة المخففة البسيطة وجب أن يذكر بالضبط نوعها وقوتها على البطاقة.

مادة ٥٧. يجب أن يكون اللقاح عقيما إذا حضر من جرثائم سبق قتلها أو من منتجات هذه الجرثائم ، أما إذا حضر اللقاح من جرثائم حية فيجب أن يكون اللقاح غير ملوث بالجرثائم العرضية.

٣- أحكام خاصة بالأمصال

مادة ٥٨. تعتبر مصلا طبيعيا المادة المستخلصة من دم الإنسان أو الحيوان بنزع الجلطة الدموية بحيث يكون خاليا من الخلايا الدموية.

مادة ٥٩. للمصل المضاد العلاجي هو المصل المستخرج من دم الحيوانات المحصنة بمسوم الميكروبات أو بمستخلصاتها أو بالميكروبات ذاتها ، وهو إما أن يكون طبيعيا أو نقيا وتكون تنقيته بمعالجة المصل الطبيعي بالطرق البيولوجية أو الكيماوية المختلفة لاستخلاص مادة الجلوبولين المحتوية من الأجسام المضادة بحالة نقية.

مادة ٦٠. يجب أن تتوفر فى المصل السائل للشروط الآتية :

- ١- أن يكون شفافا خاليا من العكارة أو الرواسب العالقة.
- ٢- أن يكون لونه أصفر أو أصفر بني إذا كان المصل طبيعيا أو أصفر خفيف ، أو مائلا إلى الخضرة أولا لون له إذا كان المصل نقيا.
- ٣- ألا تكون له رائحة سوى رائحة المادة الحافظة المضافة إليه.
- ٤- ألا يحتوى على مواد تزيد على ١٠% من وزنه.

مادة ٦١- يجب أن تتوافر في المصل الجاف للشروط الآتية :

- ١- أن يكون مسحوقا أبيضاً مائلاً إلى الاصفرار.
- ٢- أن يكون سهل الذوبان في عشرة أمثاله بالوزن من الماء.
- ٣- أن يكون بعد الذوبان شفافاً خالياً من الرواسب العالقة به.

مادة ٦٢- يجب أن توضع الحيوانات المعدة لتحضير الأمصال في
أمكنة تتوافر فيها الشروط التي يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية.

مادة ٦٣- يجب أن توضع الحيوانات التي تستخدم في تحضير الأمصال
تحت الرقابة المستمرة لطبيب بيطري وأن تكون خالية من الأمراض المعدية
أو من أعراضها ويجب وضعها لمبوعين تحت الحجر والتثبت من أنها غير
مصابة بأمراض معدية وذلك قبل وضعها مع الحيوانات الأخرى في مكان
واحد.

مادة ٦٤- يجب أن تعطي الخيول المعدة لتحضير الأمصال تقاعلاً سلبياً
لاختبار الحالبين.

مادة ٦٥- يجب حقن الخيول المعدة لتحضير الأمصال واللقاح المضاد
للتيتانوس مرة كل ستة أشهر.

مادة ٦٦- لا يجوز استخدام الحيوانات التي تستعمل في تحضير
الأمصال لأي غرض آخر.

مادة ٦٧- يجب أن تكون في دفتر خاص جميع البيانات الآتية الخاصة
بالحيوانات التي تستعمل في تحضير الأمصال :

- ١- نوع الحيوان (نكر أو أنثى) وجميع الأوصاف المميزة له.
- ٢- تاريخ شرائه.
- ٣- تاريخ حقنه لأول مرة.
- ٤- نوع المصل الذي سيحقن منه.
- ٥- بيان ما إذا كان قد حقن بجراثيم حية أو ميتة.

٦- تاريخ نفوق الحيوان أو إعدله بعد استخدامه في عملية التحضير.

مادة ٦٨- يحدد تاريخ تحضير المصل بالطرق الآتية :

١- فيما يتعلق بالأمصال التي حددت لها معايير رسمية للقوة يعتبر تاريخاً للتحضير للتاريخ نفسه الذي أجرى فيه آخر اختبار لمعايرة قوتها وأسفرت عن نتيجة مرضية.

٢- فيما يتعلق بالأمصال التي ليست لها معايير رسمية للقوة يعتبر تاريخ التحضير نفس تاريخ استخراجها من الحيوان.

الفصل الخامس

أحكام عامة وعقوبات وأحكام وقتية وختامية

١- أحكام عامة

مادة ٦٩- يجوز لمفتشى وزارة الصحة العمومية الذين يندبهم الوزير بقرار يصدره لهذا الغرض دخول أى معمل مما تسرى عليه أحكام هذا القانون في ساعات العمل بدون أخطاء سابق ولهم أن يعاينوا منشآت المعمل وملحقاته من حظائر وغيرها وأثاثاته وأجهزته للتثبت من استمرار مطابقتها للاشتراطات والمواصفات المقررة لها ، كما لهم أن يفتشوا أى جزء من المعمل وملحقاته وأن يطلعوا على السجلات والدفاتر والتقارير وأن ينفوا على الطرق المستعملة في الفحص وفي تحضير المستحضرات واختبارها وأن يأخذوا ما يرونه من عينات وذلك لمراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون.

ويجوز لهم أن يضبطوا كل ما كان محلاً للمخالفة وكذا كل ما يساعد على إثباتها وتسلم الأشياء المضبوطة فوراً إلى النيابة العمومية مع محضر المخالفة.

ويكون لهم في هذا الشأن صفة رجال الضبط القضائي.

مادة ٧٠- لا يجوز إجراء أى تفتيش على المعامل لمراقبة تنفيذ سائر القوانين التي تنطبق عليها إلا إذا كان ذلك بحضور أحد المفتشين المشار إليهم في المادة السابقة.

مادة ٧١. يجب على مدير المعمل وعلى المشتغلين به أن يقدموا إلى مفتشى الوزارة كل مساعدة في أداء مأموريتهم وأن يدلوا إليهم بما يطلب منهم من بيانات وعلى مدير المعمل أو من يقوم مقامه أن يقدم إلى المفتشين لو أن يرسل إلى معمل وزارة الصحة العمومية إذا طلبت ذلك عينات من المستحضرات التي يقوم المعمل بتجهيزها.

مادة ٧٢. يجب على المفتشين إغلاق المعمل إداريا في الحالتين الآتيتين.

١- إذا ثبت أنه غير مرخص في فتحة قانونا.

٢- إذا لم يكن معينا للمعمل مدير مسئول أو وكيل بحسب الأحوال وفي هذه الحالة لا يجوز إعادة فتح المعمل إلا بحضور المدير الجديد أو الوكيل ولجأ مفتشى الوزارة.

مادة ٧٣. يجوز لوزارة الصحة العمومية أن تأمر بإغلاق المعمل إداريا في الحالتين الآتيتين.

١- إذا ثبت لها أن المعمل أصبح بعد الترخيص به غير مستوف للاشتراطات والمواصفات المنصوص عليها في المادتين (١٢ و ٣٣) حسب الأحوال وفي هذه الحالة يجب على صاحب الشأن استيفاء الاشتراطات والمواصفات التي تطلبها وزارة الصحة العمومية قبل التصريح له بإعادة فتحه.

٢- بالنسبة إلى معمل المستحضرات الحيوانية إذا تكرر أكثر من ثلاث مرات خلال ثلاث سنوات تجهيز مستحضرات يتضح للوزارة عند اختبارها عدم صلاحيتها للاستعمال.

مادة ٧٤. لا تخضع أحكام المادتين السابقتين بالحق في تحرير محاضر مخالفات ضد مرتكبيها وتطبيق العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون لو غيره.

مادة ٧٥- لا تدخل أحكام هذا القانون بأحكام القوانين الآتية أو أى قانون آخر يحل محلها.

(أ) القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ الصادر بشأن مزاولة مهنة الصيدلة والاتجار فى المواد السامة.

(ب) القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الصادر بقمع التلبس والغش والقوانين المعدلة له.

(ج) القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ الصادر بشأن مزاولة مهنة الطب والقوانين المعدلة له.

(د) المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها.

مادة ٧٦- جميع التبليغات التى نص عليها هذا القانون تكون بكتاب موصى عليه ليرسل منها إلى وزارة الصحة العمومية بعنوان باسم مصلحة المعامل.

٢- العقوبات

مادة ٧٧- يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من زوال مهنة الكيمياء الطبية أو مهنة البكتريولوجيا أو مهنة الباثولوجيا على وجه يخالف أحكام هذا القانون.

وفى حالة العود يحكم بالعقوبتين معا.

ويأمر القاضى بنشر الحكم مرة أو أكثر فى جريئتين يعينهما فى الحكم ويلصقه فى مكان ظاهر على باب المعمل الذى كان المحكوم عليه يزول فيه المهنة بدون وجه حق ، كل ذلك على نفقة المحكوم عليه.

وعلاوة على ذلك يجوز للمحكمة أن تحكم بإغلاق المعمل أو المحل الذى كان المخالف يزول المهنة فيه بغير وجه حق إغلاقا نهائيا أو مؤقتا.

مادة ٧٨- يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة السابقة :

١- كل شخص غير مرخص له فى مزاوله إحدى المهن المتقدم ذكرها يستعمل نشرات أو لوحات أو لافتات أو أية وسيلة أخرى من وسائل النشر إذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق فى مزاوله إحدى هذه المهن ، وكذلك كل من ينتحل لنفسه لقب كيميائى طبى أو بكتريولوجى أو باثولوجى لكلىنيكى أو غير ذلك من الألقاب التى تطلق على الأشخاص المرخص لها بمزاوله إحدى هذه المهن^(١).

٢- كل شخص غير مرخص له فى مزاوله إحدى المهن المتقدم ذكرها وجدت عنده آلات أو أجهزة مما يستعمل فيها ما لم يثبت أن وجودها لديه كان لسبب مشروع غير مزاوله إحداها.

مادة ٧٩. يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة ٧٧ كل من فتح أو نقل بدون ترخيص معملا تسمى عليه أحكام هذا القانون وكذا كل من خالف أحكام المواد (٢١ - فقرة ثانية) و (٢٢ - فقرة أولى) و (٢٣) و (٢٤) و (٢٥) و (٣٦) و (٣٧) و (٣٨) و (٣٩) و (٤٠) و (٥٢) من هذا القانون.

مادة ٨٠. مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها هذا القانون أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد (٢٢ فقرة ثانية) ، و (٢٦) ، (٤١) ، (٤٤) من هذا القانون.

مادة ٨١. مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تزيد على جنيه واحد أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف سائر أحكام هذا القانون.

مادة ٨٢. علاوة على العقوبات المتقدمة ، يحكم بإغلاق المعمل فى الأحوال الآتية :

١- فتح المعمل أو نقله بدون ترخيص.

٢- مخالفة أحكام المواد (١٢) و (٢٥) ، (٣٦) و (٣٧) و (٣٩).

(١) البند (١) من المادة ٧٨ معدل بالقانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٥ السابق الإشارة إليه.

٣- عدم تعيين شخص مسئول عن إدارة معمل المستحضرات الحيوية:
بالمخالفة لأحكام المادتين (٢٥ فقرة أولى) و (٤٠).

وكل حكم يصدر بالإغلاق يترتب عليه إلغاء الترخيص الصادر بفتح
المعمل أن وجد إذا لم يتم صاحب الشأن بتصحيح الوضع من الناحية القانونية
وتثبتت الوزارة من ذلك خلال سنة من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا.

مادة ٨٢ يجوز للحكم بإغلاق المعمل مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ،
ولا تزيد على سنة في الأحوال الآتية :

١- مخالفة أحكام المواد (٢١ - فقرة ثانية) و (٢٤) ، (٣٨) و (٥٢)
من هذا القانون.

٢- إذا تكرّر ارتكاب مخالفة لساير أحكام هذا القانون خلال الثلاث
سنوات السابقة.

مادة ٨٤ ينفذ حكم الغلق ضد أى شخص يكون واضعا يده على المكان
المحكوم بإغلاقه بأي صفة كانت وقت التنفيذ.

مادة ٨٥ يحكم القاضى فى جميع الأحوال بمصادرة الأشياء المضبوطة
والتي تكون محلا للجريمة.

٣- أحكام وقتية وختامية

مادة ٨٦ يجوز لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى اللجنة
المنصوص عليها فى المادة (٤) من هذا القانون أن يأذن بقيد أسماء
الأشخاص الحاصلين على بكالوريوس من إحدى الجامعات المصرية فى
الطب والجراحة أو فى الصيدلة أو فى العلوم (كيمياء) أو فى الطب البيطرى
أو فى الزراعة أو على درجة أو دبلوم إحدى الفروع المتقدمة نكرها من
إحدى الجامعات الأجنبية تكون معادلة للبكالوريوس ، ومن لم يكونوا
حاصلين على شهادة تخصص أو على دبلوم فى الباثولوجيا الأكلينيكية إذا
قدموا ما يثبت أنهم زولوا مهنة الكيمياء الطبية أو مهنة البكتريولوجيا أو
مهنة الباثولوجيا الأكلينيكية مدة خمس سنوات على الأقل بدون انقطاع قبل

العمل بهذا القانون فيقيد اسم كل منهم في السجل الخاص بالمهنة التي أثبت مزاولتها.

فإذا كانت المدة التي زال فيها للمهنة تزيد على ثلاث سنوات وتقل عن خمس سنوات أو إذا لم تقتنع اللجنة بجدية الشهادات المثبتة لسابقة مزاولته للمهنة جاز لها أن تقرر امتحان الطالب وفقا لأحكام المادة (٥) من هذا القانون فلا يقيد اسم الطالب إلا إذا جاز الامتحان بنجاح.

وفى جميع الأحوال يجب أن تتوفر في الطالب أحكام البند (٣) من المادة (٣) من هذا القانون.

مادة ٨٧ - ملغاة^(١).

مادة ٨٨ يجب على أصحاب المعامل ممن تسرى عليها أحكام هذا القانون للقاءة وقت العمل به أن يبلغوا وزارة الصحة العمومية عن معاملهم خلال ستة أشهر من هذا التاريخ ويجب أن يكون الإبلاغ مصحوبا بالأوراق والبيانات المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون وأن يذكر فيه تساريخ الترخيص إذا كان قد سبق الترخيص في فتحه بمقتضى القوانين المعمول بها ويخفى أصحاب المعامل هذه من دفع مصاريف فحص الطلب. ولوزارة الصحة العمومية أن تفرض على المعامل ما تراه من الإشرافات للمحافظة على الصحة العامة أو الأمن العام - فإذا ما تمت

(١) المادة ٨٧ ألغيت بمقتضى القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه وكان نصها قبل الإلغاء كما يلي :

لستثناء من أحكام الفقرة الأولى من المادة (٣٨) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن الطبية وإلى أن تقتضى خمس عشرة سنة على تساريخ إنشاء السجلات المنصوص عليها في المادة (٦) من هذا القانون يؤلف مجلس النقابة من أربعة عشر عضوا من أرباب المهنة المعنية أسماؤهم في السجلات المتقدم ذكرها.

وتسند الجمعية العمومية للنقابة لأول مرة خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون ويكون ذلك بناء على دعوة من مجلس اتحاد نقابات المهن الطبية ويرأس هذه الجمعية رئيس مجلس الاتحاد.

الاشتراطات للمحافظة على الصحة العامة أو الأمن العام - فإذا ما تمت
الاشتراطات سلمت الوزارة إلى صاحب المعمل ترخيصا لمتابعة العمل فيه.

وإذا لم يتم أصحاب المعامل بهذا الإبلاغ في المهلة المتقدم ذكرها أو
إذا لم يقوموا بتنفيذ الاشتراطات المشار إليها في الفقرة السابقة في المهلة التي
تحدد لهم ، تعتبر معاملهم كأنها مجامل جديدة فلا يجوز إدراجها بدون
الحصول على ترخيص بها وفقا لأحكام هذا القانون.

مادة ٨٩- على وزير الصحة العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد
شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وله أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ،

صدر بقصر الجمهورية في أول ذي القعدة سنة ١٣٧٣ (أول يولية
سنة ١٩٥٤).

**قانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤
فى شأن مزاوله مهنة الطب^(١)**

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش :

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ يونيه سنة ١٩٥٣ :

وعلى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ بمزاوله مهنة الطب للمعدل
بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٤٩ والمرسوم بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٥٣ :

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية وموافقة مجلس الوزراء:

أصدر القانون الآتى :

مادة ١- لا يجوز لأحد إيداء مشورة طبية أو عيادة مريض أو إجراء عملية جراحية أو مباشرة ولادة أو وصف أدوية أو علاج مريض أو أخذ عينة من العينات التى تحدد بقرار من وزير الصحة العمومية من جسم المرضى الأكميين للتشخيص الطبى المعملى بأية طريقة كانت أو وصف نظارات طبية وبوجه عام مزاوله مهنة الطب بأية صفة كانت إلا إذا كان مصريا أو كان من بلد تجيز قوانينه للمصريين مزاوله مهنة الطب بها وكان أسمه مقيدا بسجل الأطباء بوزارة الصحة العمومية ويجنول نقابة الأطباء البشريين وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام الخاصة المنظمة لمهنة التوليد.

وبمستثنى من شرط الجنسية الأجانب الذين التحقوا بإحدى الجامعات المصرية قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨.

(١) الواقع المصرية فى ٢٢ يوليو ١٩٥٤ - العدد ٥٨ مكرر.

مادة ٢ (١) - يقيد بسجل وزارة الصحة من كان حاصلًا على درجة
بكالوريوس الطب والجراحة من إحدى الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة
وأمضى التدريب الإجبارى المقرر.

ويتم التدريب الإجبارى بأن يقضى الخريجون سنة شمسية فى مزاوله
مهنة الطب بصفة مؤقتة فى المستشفيات الجامعية والمستشفيات والوحدات
التدريبية التى تقرها الجامعات وذلك تحت إشراف هيئة التدريب بكليات
الطب أو من تئديهم مجالس الكليات لهذا الغرض من أطباء المستشفيات
والوحدات المذكورة ويكون ذلك وفقا للنظم التى يصدر بها قرار من وزير
التعليم العالى بالاتفاق مع وزير الصحة.

كما يقيد بالسجل المشار إليه من كان حاصلًا على درجة أو دبلوم
أجنبى معادل لدرجة البكالوريوس التى تمنحها جامعات الجمهورية العربية
المتحدة وأمضى بعد حصوله على هذا المؤهل تدريبًا لمدة سنة معادلا
للتدريب الإجبارى وبشرط أن يجتاز بتجاح الامتحان المنصوص عليه فى
المادة الثالثة من هذا القانون.

ويصدر بهذه المعادلات قرار من لجنة مكونة من أربعة من الأطباء
البشريين يعينهم وزير الصحة على أن يكون اثنان منهم على الأقل من عمداء
كليات الطب.

مادة ٣ - يكون امتحان الحاصلين على الدرجات أو الدبلومات الأجنبية
وفقا لمتنّج الامتحان السنهاى لدرجة البكالوريوس فى الطب من إحدى
الجامعات المصرية ويؤدى الامتحان أمام لجنة مؤلفة من أطباء يختارهم
وزير الصحة العمومية قبل كل امتحان من بين من ترشحهم مجالس كليات
الطب المصرية.

(١) المادة الثانية مستبدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ الجريدة الرسمية العدد ٦٦٣ فى
١٩٦٥/٧/٢٥.

ويجب على من يرغب في دخول الامتحان أن يقدم إلى وزارة الصحة العمومية طلباً على النموذج المعد لذلك ويرفق به أصل الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه أو صورة رسمية منه والشهادة المثبتة لتلقى مقرر الدراسة أو أية وثيقة أخرى تقوم مقامها وعليه أن يؤدي رسماً للامتحان قدره عشرة جنيهات ويرد هذا الرسم في حالة عدوله عن دخول الامتحان أو عدم الأذن له بدخوله.

ويؤدي الامتحان باللغة العربية ويجوز تأديته بلغة أجنبية يوافق عليها وزير الصحة العمومية فإذا رتب الطالب في الامتحان لا يجوز له أن يتقدم إليه أكثر من ثلاث مرات خلال سنتين وتُعطي وزارة الصحة العمومية من جاز الامتحان بنجاح شهادة بذلك.

مادة ٤ (١) - يجوز لوزير الصحة أن يعفى من أداء الامتحان الأطباء من أبناء الجمهورية العربية المتحدة الحاصلين على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات الأجنبية المعترف بها من حكومة الجمهورية العربية المتحدة معادلة لدرجة بكالوريوس الطب والجراحة التي تمنحها جامعات الجمهورية العربية المتحدة إذا كانوا حاصلين على شهادة للدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها وكانوا خلال مدة دراستهم الطبية حسن السير والسلوك ومواطنين على تلقي دروسهم العلمية طبقاً لبرنامج المعاهد التي تخرجوا فيها.

ويشترط أن يؤدي هؤلاء الأطباء للتدريب الإلزامي إذا لم يكونوا قد أدوا ما يعادله في الخارج.

مادة ٥ (٢) - يقدم طالب التقييد بالسجل إلى وزارة الصحة طلباً مرقعاً عليه منه يبين فيه اسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته ويرفق به أصل شهادة الدرجة أو الدبلوم أو صورة رسمية منه أو شهادة الامتحان أو الإعفاء منه حسب الأحوال (وكذا ما يثبت أداء التدريب الإلزامي أو ما يعادله) وعليه أن يؤدي رسماً للتقييد بسجل الوزارة وقدره جنيه واحد ، ويقيّد في السجل اسم

(١) المادة ٤ مستبدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه.

(٢) المادة ٥ مستبدلة رقم بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه.

الطبيب ولقبه وجنسيته ومحل إقامته وتاريخ الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه والجهة الصادرة منها وتاريخ شهادة الامتحان أو الإعفاء منه ومكان وتاريخ التدريب الاجبارى أو ما يعادله.

وتعطى صورة من هذا القيد إلى المرخص له بمزاولة المهنة.

مادة ٦- لا يجوز للطبيب المرخص له فى مزاولة المهنة أن يفتح أكثر من عيانتين - وعليه أن يخطر وزارة الصحة العمومية بكتاب موصى عليه بعنوان عيادته وبكل تغيير دائم فيه أو فى محل إقامته خلال شهر من تاريخ فتح العيادة أو حصول التغيير.

مادة ٧- كل قيد فى سجل الأطباء بالوزارة تم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أو بوسائل أخرى غير مشروعة يلغى بقرار من وزير الصحة العمومية ويشطب الاسم المقيد نهائيا منه وتخطر نقابة الأطباء البشريين والنيابة العامة بذلك.

وعلى النقابة أخطار وزارة الصحة العمومية بكل قرار يصدره مجلسها أو هيئاتها التأديبية بوقف طبيب عن مزاولة المهنة أو بشطب اسمه.

مادة ٨- تتولى وزارة الصحة العمومية نشر الجدول الرسمى لأسماء الأطباء المرخص لهم فى مزاولة المهنة وتقوم سنويا بنشر ما يطرأ عليه من تعديلاته.

مادة ٩- يجوز لوزير الصحة العمومية عند حدوث الأوبئة فى أحوال الإخطار العامة أن يسمح بصفة استثنائية وللمدة التى تتطلبها مكافحة هذه الأوبئة والأخطار لأطباء لا تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى بالقيام بالأعمال الطبية التى يؤذن لهم بمباشرتها.

كما يجوز له بعد أخذ رأى مجلس نقابة الأطباء البشريين أن يرخص لطبيب أخصائى فى مزاولة مهنة الطب فى جهة معينة بمصر لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر غير قابلة للتجديد وفقا للشروط المبينة فى هذا الترخيص.

ويجوز له بعد أخذ رأى مجلس نقابة الأطباء للبشريين أن يرخص لطبيب لا تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى فى مزولة مهنة الطب فى مصر للمدة اللازمة لتأدية ما تكلفه به الحكومة على ألا تجاوز هذه المدة سنتين قابلتين للتجديد مرة واحدة إذا كان هذا الطبيب من المشهود لهم بالتفوق فى فرع من فروع الطب وكانت خدماته لازمة لعلم توافر أمثاله فى مصر.

ويجوز له أيضا أن يرخص للأطباء الذين يعينون أساتذة أو أساتذة مساعدين فى إحدى كليات الطب المصرية فى مزولة مهنة الطب مدة خدمتهم ولو لم تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى.

مادة ١٠. يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة الطب على وجه يخالف أحكام هذا القانون وفى حالة العود يحكم بالعقوبتين معاً.

وفى جميع الأحوال يأمر للقاضى بإغلاق العيادة مع نزع اللوحات واللافتات ومصادرة الأشياء المتعلقة بالمهنة ويأمر كذلك بنشر الحكم مرة أو أكثر من مرة فى جرينتين يعينهما على نفقة المحكوم عليه.

ومع ذلك ، يجوز بقرار من وزير الصحة ، أن يخلق بالطريق الإدارى كل مكان تزاول فيه مهنة الطب. بالمخالفة لأحكام هذا القانون^(١).

مادة ١١. يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة السابقة :

أولاً - كل شخص غير مرخص له فى مزولة مهنة الطب يستعمل نشرات أو لوحات أو لافتات أو أية وسيلة أخرى من وسائل النشر إذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق فى مزولة مهنة الطب ، وكذلك كل من يتنحل لنفسه لقب طبيب أو غيره من الألقاب التى تطلب على الأشخاص المرخص لهم فى مزولة مهنة الطب.

(١) للفترة الأخيرة من المادة ١٠ مضافة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٥ الجريدة الرسمية - العدد ١٢٦ فى ١٩/٦/١٩٦٥.

ثانيا - كل شخص غير مرخص له فى مزاوله مهنة الطب وجدت عنده آلات أو عدد طبية ما لم يثبت أن وجودها لديه كان لسبب مشروع غير مزاوله مهنة الطب.

مادة ١٢- يعاقب بغرامة لا تتجاوز ألف قرش كل من يخالف أحكام المادة السادسة وإذا كانت المخالفة بسبب فتح أكثر من عيادتين يجب للحكم أيضا بغلق ما زاد عن المصرح به منها.

مادة ١٣-(١) يصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنظيم مهنتى التمريض والتدليك الطبى وغيرهما من المهن ذات الارتباط بمهنة الطب ويحدد فى تلك القرارات الرسوم الواجبة الأداء للقيد فى سجلات مزاوله المهنة بوزارة الصحة العمومية.

مادة ١٣ (مكررا) (٢) - يكون للموظفين الذين يندبهم وزير الصحة العمومية صفة مأمورى الضبط القضائى فى إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له.

مادة ١٤- الأطباء المقيدون بسجلات وزارة الصحة العمومية عند صدور هذا القانون يستمرون فى ممارسة مهنته ولو لم تتوفر فيهم بعض الشروط المنصوص عليها فيه.

مادة ١٥- يجوز لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى مجلس نقابة الأطباء البشريين أن يرخص للأطباء الفلسطينيين اللاجئين الذين أجبرتهم الظروف القهرية الدولية على مغادرة بلادهم والإلتجاء إلى مصر والإقامة فيها ولذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة الثانية فى مزاوله المهنة بمصر مدة أقصاها سنة قابلة للتجديد مع اعفائهم من تأدية الامتحان المنصوص عليه فى المادة الثالثة عند الانضمام.

(١) المادة ١٣ معلقة بالقانون رقم ٤٩١ لسنة ١٩٥٥ للوقائع المصرية العدد ٧٩ مكرر تابع فى ١٢/١٠/١٩٥٥.

(٢) المادة ١٣ مكررا مضافة بالقانون رقم ٤٩١ لسنة ١٩٥٥ السابق الإشارة إليه.

مادة ١٦- يلغى القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٨ المشار إليه على أن يستمر العمل باللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

كما يلغى جميع ما يخالف هذا القانون من أحكام.

مادة ١٧- على وزيرى الصحة العمومية والعدل تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه.

يوصد وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٧٣ (٢٢ يوليو سنة ١٩٥٤).

قانون رقم ٤١٦ لسنة ١٩٥٤
فى شأن مزولة مهنة الطب البيطرى^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من لقائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٨ بمزولة مهنة الطب البيطرى
المعدل بالمرسوم بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٥٣ .

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ، وموافقة رأى مجلس

الوزراء :

أصدر القانون الآتى :

مادة ١- لا يجوز لأحد مزولة مهنة الطب البيطرى بأية صفة كانت إلا إذا كان مصريا أو كان من بلد تجيز قوانينه للمصريين مزولة مهنة الطب البيطرى وكان اسمه مقيدا بسجل الأطباء البيطريين بوزارة الصحة العمومية ويجدول نقابة الأطباء البيطريين.

ويستثنى من شرط الجنسية الأجانب الذين للتحقوا بإحدى الجامعات المصرية قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٨.

مادة ٢- يقيد بسجل وزارة الصحة العمومية من كان حاصلًا على درجة بكالوريوس فى الطب البيطرى من إحدى الجامعات المصرية أو أن كان حاصلًا على درجة أو دبلوم أجنبى يعتبر معادلا لها وجاز بنجاح الامتحان المنصوص عليه فى المادة الثالثة.

(١) لوقائع المصرية العدد ٥٨ مكرر فى ١٩٥٤/٧/٢٢.

وتعتبر الدرجات أو الدبلومات الأجنبية معادلة لدرجة البكالوريوس المصرية بقرار يصدر من لجنة مكونة من أربعة أعضاء أطباء بيطريين يعينهم وزير الصحة العمومية على أن يكون اثنان منهم على الأقل من الاساتذة الأطباء البيطريين بإحدى كليات الطب البيطرى المصرية.

مادة ٢. يكون امتحان الحاصلين على الدرجات أو الدبلومات الأجنبية وفقا لمنهج الامتحان النهائى لدرجة البكالوريوس فى الطب البيطرى من إحدى للجامعات المصرية ويؤدى الامتحان أمام لجنة مؤلفة من أطباء بيطريين يختارهم وزير الصحة العمومية قبل كل امتحان من بين من ترشحهم مجالس كليات الطب البيطرى المصرية.

ويجب على من يرغب فى دخول الامتحان أن يقدم إلى وزارة الصحة العمومية طلبا على النموذج المعد لذلك ، ويرفق به أصل للدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه أو صورة رسمية منه والشهادة المثبتة لتلقى مقرر الدراسة أو لية وثيقة أخرى تقوم مقامها وعليه أن يؤدى رسما للامتحان قدره عشرة جنيهات ويرد هذا الرسم فى حالة عدوله عن دخول الامتحان أو عدم الأذن له بدخوله.

ويؤدى الامتحان باللغة العربية ويجوز تأديته بلغة أجنبية يوافق عليها وزير الصحة العمومية . فإذا راسب الطالب فى الامتحان لا يجوز له أن يستقدم إليه أكثر من ثلاث مرات أخرى خلال سنتين وتعطى وزارة الصحة العمومية من جاز الامتحان بنجاح شهادة بذلك.

مادة ٣. يجوز لوزير الصحة العمومية أن يعفى من أداء الامتحان الأطباء البيطريين الحاصلين على درجة أو دبلوم فى الطب البيطرى من إحدى الجامعات الأجنبية المعترف بها من الحكومة المصرية معادلة لدرجة بكالوريوس الطب البيطرى المصرية إذا كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية للعلمة (التوجيهية) أو ما يعادلها وكانوا مدة دراستهم حسنى السير والسلوك وموظفين على تلقى دروسهم العلمية طبقا لبرنامج المعاهد التى تخرجوا فيها.

مادة ٥- يقدم طالب السجل للقيد بالسجل إلى وزارة الصحة العمومية طلباً موقعاً عليه منه يبين فيه اسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته ويرفق به أصل شهادة للدرجة أو للدبلوم أو صورة رسمية منه أو شهادة الامتحان أو الإعفاء منه حسب الأحوال - وعليه أن يؤدي رسماً للقيد بسجل الوزارة قدره جنيه واحد.

ويقيد في السجل اسم الطبيب ولقبه وجنسيته ومحل إقامته وتاريخ الدرجة أو للدبلوم الحاصل عليه والجهة للصادر منها وتاريخ شهادة الامتحان أو الإعفاء منه حسب الأحوال وتعطى صورة من هذا القيد مجاناً إلى المرخص له في مزاولة المهنة.

مادة ٦- لا يجوز للطبيب المرخص له في مزاولة المهنة أن يفتح أكثر من عيادةتين وعليه أن يخطر وزارة الصحة بكتاب موصى عليه بعنوان عيادته وبكل تغيير دائم فيه أو في محل إقامته خلال شهر من تاريخ فتح العيادة أو حصول التغيير.

مادة ٧- كل قيد بسجل الأطباء البيطريين بالوزارة يتم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أو وسائل أخرى مشروعة يلغى بقرار من وزير الصحة العمومية ويشطب الاسم المقيّد نهائياً منه وتخطر نقابة الأطباء البيطريين والنيابة العامة بذلك.

وعلى النقابة إخطار وزارة الصحة العمومية بكل قرار يصدره مجلسها أو هيئاتها التأديبية بوقف طبيب بيطري عن مزاولة المهنة أو بشطب اسمه.

مادة ٨- تستولى وزارة الصحة العمومية نشر الجدول الرسمي لأسماء الأطباء البيطريين المرخص لهم في مزاولة المهنة وتقوم سنوياً بنشر ما يطرأ عليه من تعديلات.

مادة ٩- يجوز لوزير الصحة العمومية - بناء على طلب وزير الزراعة عند حدوث الأوبئة البيطرية أن يسمح بصفة استثنائية وللمدة التي تتطلبها مكافحة هذه الأوبئة لأطباء بيطريين لا تتوفر فيهم للشروط

المنصوص عليها في المادة الأولى بالقيام بالأعمال التي يؤذن لهم بمباشرتها.
كما يجوز له أن يرخص لطبيب بيطرى أخصائى فى مزولة مهنة
الطب البيطرى فى جهة معينة بمصر لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر غير قابلة
للتجديد وفقا للشروط المبينة فى هذا لترخيص.

ويجوز له بعد أخذ رأى مجلس نقابة الأطباء البيطريين أن يرخص
لطبيب لا تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى فى مزولة
مهنة الطب البيطرى فى مصر للمدة اللازمة لتأدية ما تكلفه به الحكومة على
ألا تتجاوز هذه المدة سنتين قابلتين للتجديد مرة واحدة إذا كان هذا الطبيب من
المشهود لهم بالتفوق فى مهنتهم وكانت خدماته لازمة لعدم توافر أمثاله فى
مصر . ويجوز له أيضا أن يرخص للأطباء الذين يعينون أساتذة أو أساتذة
مساعدين فى إحدى كليات الطب البيطرى فى مزولة مهنة الطب البيطرى
مدة خدمتهم ولو لم تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى .

مادة ١٠- يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على
خمس مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة الطب البيطرى
على وجه يخالف أحكام هذا القانون . وفى حالة العود يحكم بالعقوبتين معا .
وفى جميع الأحوال يأمر القاضى بإغلاق العيادة مع نزع اللوحات ،
واللائقات ومصادرة الأشياء المتعلقة بالمهنة ويأمر كذلك بنشر الحكم مرة أو
أكثر من مرة فى جريدتين يعينهما وذلك على نفقة المحكوم عليه .

مادة ١١- يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة السابقة :

أولاً - كل شخص غير مرخص له فى مزولة مهنة الطب البيطرى
يستعمل نشرات أو لوحات أو لية وسيلة أخرى من موائل النشر إذا كان من
شأن ذلك أن يحمل للجمهور على الاعتقاد بأن له الحق فى مزولة مهنة
الطب البيطرى ، وكذلك كل من تتحل لنفسه لقب طبيب بيطرى أو غيره من
الألقاب التى تطلق على الأشخاص المرخص لهم فى مزولة مهنة الطب
البيطرى .

ثانيا - كل شخص غير مرخص له فى مزاولة مهنة الطب البيطرى وجدت عنده آلات أو عدد طبية ما لم يثبت أن وجودها لديه كان لسبب مشروع غير مزاولة مهنة الطب البيطرى.

مادة ١٢- يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش كل من يخالف أحكام المادة السادسة.

مادة ١٣- الأطباء المقيدون بسجلات وزارة الصحة العمومية عند صدور هذا القانون يستمرون فى مزاولة مهنتهم ولو لم تتوافر فيهم بعض الشروط المنصوص عليها فيه.

مادة ١٤- يجوز لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى مجلس نقابة الأطباء البيطريين - أن يرخص للأطباء البيطريين اللاجئين الذين أجبرتهم الظروف للقاهرة الدولية على مغادرة بلادهم والالتجاء إلى مصر والإقامة فيها والذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة الثانية فى مزاولة مهنة الطب البيطرى فى مصر مدة لفضائها مئة قابلة للتجديد مع اغفائهم من تأدية الامتحان المنصوص عليه فى المادة الثالثة عند الاقتضاء.

مادة ١٥- يلغى القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٨ بمزاولة مهنة الطب البيطرى المشار إليه كما يلغى جميع ما يخالف هذا القانون من أحكام.

مادة ١٦- على وزيرى الصحة العمومية والمعدل تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذه ويحل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

صدر بقصر الجمهورية فى ٢٢ ذى القعدة سنة ١٣٧٣ (٢٢ يوليه سنة ١٩٥٤).

قانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤
في شأن مزاولة مهنة التوليد^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ بمزاولة مهنة التوليد والمعدل

بالمرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٣ وبالقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ، وموافقة رأي مجلس

الوزراء

أصدر القانون الآتي :

مادة ١- لا يجوز لغير الأطباء البشريين مزاولة مهنة التوليد بأية صفة عامة كانت أو خاصة ، إلا لمن كان اسمها مقيدا بسجلات المرخص لها أو لهن ، بمزاولة مهنة التوليد بوزارة الصحة العمومية^(٢).

ويجوز بقرار من رئيس الدولة لصحة الترخيص لمن حصلن على دراسة خاصة بمباشرة استخدام بعض وسائل منع الحمل دون التدخل الجراحي^(٣).

(١) الوقائع المصرية في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤ - العدد ٧٤ مكرر.

(٢) (المادة الرابعة من القانون ١٤٠ لسنة ٨١ تنص على أن) :

يُسْتَبَدَلُ بِعِبَارَاتِ الْمَوْلِدَةِ وَالْمَوْلِدَاتِ وَمُسَاعَدَةِ الْمَوْلِدَةِ وَمُسَاعَدَاتِ الْمَوْلِدَاتِ وَالْقَابِلَةِ وَالْقَابِلَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْقَانُونِ رَقْم ٤٨١ لِسَنَةِ ١٩٥٤ الْمَشَارِإِ إِلَيْهِ عِبَارَةٌ : الْمُرْخَصُ لَهَا أَوْ لِهِنَّ بِمَزَاوَلَةِ مِهْنَةِ التَّوْلِيدِ ، وَذَلِكَ حَسَبِ الْأَحْوَالِ . لِذَا لَزِمَ التَّنْوِيهِ .

(٣) أُنْصِفَتِ الْفَقْرَةُ الثَّلَاثِيَّةُ مِنَ الْمَادَّةِ الثَّانِيَّةِ مِنَ الْمَادَّةِ الْأُولَى بِالْقَانُونِ رَقْم ١٤٠ لِسَنَةِ ١٩٨١ ، الْجَرِيدَةُ الرِّسْمِيَّةُ ، الْعَدَدُ ٣٤ فِي ٢٠/٨/١٩٨١ .

مادة ٢- يشترط للقيّد فى السجلات المنصوص عليها فى المادة السابقة أن يتوافر فى الطالبة ما يأتى :

أولاً -^(١) أن تكون الطالبة حاصلة على أحد المؤهلات التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الدولة للصحة.

ثانياً : أن تكون الطالبة حسنة السیر والسلوك ، والا يكون قد صدر ضدها أحكام بالإدانة فى جنابة أو جنحة مخلة بالشرف.

مادة ٣- تعتبر الشهادات أو الدبلومات الأجنبية معادلة للشهادة أو الدبلومات المصرية بقرار يصدر من لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء يعينهم وزير الصحة العمومية ولا يكون قرار اللجنة نافذاً إلا بعد اعتماده من وزير الصحة العمومية.

مادة ٤- يكون امتحان (المُرخص لهن) بمزولة مهنة التوليد الحاصلات على شهادات أو دبلومات أجنبية ، وفقاً لمنهج الامتحان المقرر للحصول على شهادة أو دبلوم مولدة من وزارة التربية والتعليم^(٢).

ويكون امتحان (مساعداً للمولّدات) المرخص لهن بمزولة مهنة التوليد الحاصلات على شهادات أو دبلومات أجنبية وفقاً لمنهج الامتحان المقرر لإحدى مدارس (مساعداً للمولّدات) التابعة لوزارة الصحة العمومية^(٣).

ويؤدى الامتحان باللغة العربية ويجوز تأديته بلغة أجنبية يوافق عليها وزير الصحة العمومية^(٣).

ويجب على طالبة الدخول فى امتحان (المولّدات) أن تكفّر رسماً للامتحان قدره خمسة جنيهات ، ويرد لها هذا المبلغ فى حالة الدخول عن دخول الامتحان أو عدم الإذن لها بدخوله^(٣).

(١) استبدل البند أولاً من المادة ٢ بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١ المشار إليه.

(٢ ، ٣) يرجع فى شأنها للهامش رقم احدى الصفحات السابقة من هذا الكتاب.

(٣ ، ٢) يرجع فى شأنها للهامش رقم ١ من الصفحة قبل السابقة من هذا الكتاب.

وإذا رسبت الطالبة في الامتحان جاز لها أن تتقدم إليه أكثر من مرة وتعطى وزارة الصحة العمومية من تجوز الامتحان بنجاح شهادة بذلك.

مادة ٥. يجوز لوزير الصحة العمومية أن يرخص للمولفات ومساعدات المولفات والقابات الفلسطينية لللاجئات اللواتى أجبرتهن الظروف الدولية على مغادرة بلادهن ، الالتجاء إلى مصر للإقامة فيها إلى أن تستقر حالة بلادهن فى مزولة مهنة التوليد فى مصر لمدة أقصاها سنة قابلة للتجديد مع إعفائهن من شرط السن والامتحان المقرر فى المادة الرابعة بشرط أن يكن حاصلات على الدبلوم أو الشهادة المنصوص عليها فى المادة الثانية^(١).

مادة ٦. على طالبة القيد بأحد السجلات أن تقدم إلى وزارة الصحة العمومية طلبا تذكر فيه اسمها ولقبها وجنسيته ومحل إقامتها ومرفق به أصل الشهادة أو الدبلوم الحاصلة عليها أو صورة رسمية منها أو شهادة النجاح فى الامتحان وشهادة تحقيق الشخصية وتذكرة عدم وجود سوابق وشهادة حسن السير والسلوك وصورتان فوتوغرافيتان ، وعليها أن تدفع رسما قدره جنيه واحد.

ويقيد فى السجل : اسم الطالبة وجنسيته ومحل إقامتها وتاريخ الشهادة أو الدبلوم الحاصلة عليها والجهة الصادرة منها وتاريخ شهادة النجاح فى الامتحان ، وتلتصق صورتها الفوتوغرافية قرين اسمها فى السجل.

وتعطى وزارة الصحة العمومية صورة من هذا القيد مجانا للطالبة التى قيد اسمها ملصقا عليها وصورتها الفوتوغرافية.

مادة ٧. على كل مرخص لها أو لهن بمزولة مهنة التوليد أن تبلغ وزارة الصحة العمومية بكتاب موصى عليه ، كل تغيير دائم بمحل إقامتها فى مدى شهر من تاريخ هذا التنغير ، وعلى كل قابلة أن تبلغ هذا التنغير فى نفس المدة سالفة الذكر مكتب الصحة الذى تقيم فى دائرته^(٢).

(١) يرجع بشأنها للهامش رقم ١ من الصفحة قبل السابقة من هذا الكتاب.

(٢) يرجع بشأنها للهامش رقم ١ من الصفحة قبل قبل السابقة من هذا الكتاب.

فإذا لم تقم صاحبة الشأن بذلك كان لوزارة الصحة العمومية أو مكتب الصحة ن بحسب الأحوال ، الحق في شطب اسمها من السجل بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغها بخطاب موصى عليه بأخر عنوان معروف لديها تنبها فيه إلى وجوب الإبلاغ عن التغيير في عنوانها.

ويجوز دائما لمن شطب اسمها على الوجه المتقدم أن تحصل على إعادة قيد اسمها في السجل ، إذا أبلغت الوزارة أو مكتب الصحة بحسب الأحوال ، عنوانها وذلك مقابل رسم قدره : خمسمائة مليم بالنسبة إلى المولدة ، و ٢٥٠ مليم بالنسبة إلى مساعدة المولدة ، ومائة مليم للنسبة إلى القابلة.

مادة ٨- يلغى بقرار من وزير الصحة العمومية كل قيد (في سجل المرخص لهن بمزاولة مهنة التوليد بالوزارة) يتم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أو بوسائل أخرى غير مشروعة ، ويشطب الاسم منه.

مادة ٩(١)- يشكل بكل محافظة مجلس لتأديب المرخص لهن بمزاولة مهنة التوليد من غير التعاملات بالجهاز الإداري للدولة والقطاع العام . برئاسة مدير الشؤون الصحية وعضوية طبي من قسم رعاية الأمومة والطفولة وأحد أعضاء الشئون القانونية بالمحافظة وممثل لنقابة مهنة التمريض.

مادة ١٠- لرئيس مجلس التأديب ، الحق في إيقاف (المرخص لها بمزاولة مهنة التوليد) عن مزاولة المهنة فورا في حالة وقوع إهمال جسيم منها تسبب عنه انتشار حمى النفاس وذلك حتى يفصل المجلس في حالتها ، وللمجلس التأديب أن يقرر إيقاف (المرخص لها) عن مزاولة المهنة مدة لا تتجاوز سنتين أو محو اسمها من السجل ، لأمر تمس استقامتها أو شرفها أو كفايتها في مهنتها ، أو لأية مخالفة في مزاولة المهنة.

مادة ١١- يجوز (للمولدة) المرخص لها بمزاولة مهنة التوليد استئناف القرار الصادر بمحو اسمها من السجل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ

(١) استبدلت المادة ٩ بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١ الجريدة الرسمية العدد ٣٤ في ١٠/٨/١٩٨١.

صدره ، إذا كان حضوريا وخلال عشرين يوما من تاريخ استلام كتاب
موصى عليه إلى صاحبة الشأن بعنوان محل إقامتها إذا كان غائبا.

وفصل في الاستئناف مجلس مؤلف من وكيل وزارة للصحة العمومية
أو من يقوم مقامه رئيسا ، ومن اثنين من مديري الأقسام بالوزارة يعينهما
الوزير^(١) وممثل لنقابة مهنة التمريض.

مادة ١٢ - ملغاة^(٢) .

مادة ١٣ - لوزير الصحة العمومية أن يلزم بشطب الاسم من السجل إذا
ثبت أن (المولدة أو مساعدة المولدة أو القابلة) المرخص لها بمزاولة مهنة
التوليد أصبحت في حالة صحية لا تسمح لها بالاستمرار في مزاولة المهنة ،
ويجوز طلب إعادة التقيد بع ذلك إذا زالت الأسباب الموجبة للشطب ، ويلزم
لإعادة التقيد صدور قرار بذلك من وزير الصحة العمومية.

مادة ١٤ - على (المولدة أو مساعدة المولدة أو القابلة) المرخص لها
بمزاولة مهنة التوليد أن تلتزم في مباشرة مهنتها للوجبات التي تبين في قرا
بصدره وزير الصحة العمومية.

مادة ١٥^(٣) - يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من زاول مهنة
التوليد على وجه يخالف أحكام هذا القانون ، وتضاعف العقوبة في حالة
العود.

مادة ١٦ - يحل على كل (مولدة أو قابلة) مرخص لها بمزاولة مهنة
التوليد سبق الترخيص لها بمزاولة المهنة قبل صدور هذا القانون أن تقدم إلى
مكتب للصحة المختص في مدى ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون
طلبا لتقيد اسمها في السجل وفقا لأحكام المادة السادسة ومرقا به الترخيص
السابق صرفه إليها وتعفى من تقديم الشهادة أو الدبلوم ، كما تعفى من دفع

(١) عبادة " وممثل لنقابة مهنة التمريض " مضافة بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١ المشار
إليه.

(٢) المادة ١٢ ملغاة بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١ المشار إليه.

(٣) استبدلت المادة ١٥ بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١ المشار إليه.

رسم القيد وتعطيلها للوزارة مجانا صورة من قيد اسمها في السجل ، وكل مولدة أو قابلة لا تقوم بهذه الإجراءات في المدة المحددة يعتبر ترخيصها ملغيا (١).

ويجب على كل مساعدة مولدة قيد اسمها في سجل القابلات طبقا للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ ، أن تقدم إلى وزارة الصحة العمومية طلبا بقيد اسمها في سجل (مساعدات المواليد) المرخص لهن بمزاولة مهنة التوليد المشار إليه ، ومرفقا به شهادة مساعدة مولدة أو ما يعادلها أو أى مستند يثبت حصولها على تلك الشهادة ، وتعفى من تقديم مستندات القيد بالسجل ، ما عدا الصورة الفوتوغرافية ، وعليها إعادة المستخرج السابق صرفه لها من قيد اسمها في سجل (القابلات).

مادة ١٧ - يلغى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه ، وكل حكم آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ١٨. على وزراء الصحة العمومية والعدل والشئون البلدية والقروية - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ولوزير الصحة العمومية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه.

صدر بقصر الجمهورية في ١٨ المحرم سنة ١٣٧٤ هـ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٤ م).

(١) يرجع للهامش رقم (١) من صدر هذا القانون.

وزارة الصحة

قرار رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٨٢

باللائحة التنفيذية لقانون مزاوله مهنة التوليد رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤

المعدل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١^(١)

وزير الدولة للصحة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤ ، فى شأن مزاوله مهنة التوليد ، المعدل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨١ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم ومسئوليات وزارة الصحة وعلى لقرار الوزارى رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٧٩ ،
بالبهكل للتظلمى لديوان عام وزارة الصحة والوحدات الملحقة به ،
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١- يشترط للترخيص بمزاوله مهنة التوليد الحصول على أحد
المؤهلات الآتية :

- (أ) بكالوريوس المعهد العالى للتمريض بالإسكندرية قبل عام ١٩٦٢ .
- (ب) بكالوريوس المعاهد العليا للتمريض الحاصلات على درجة الماجستير فى التمريض ، تخصص نساء وولادة .
- (ج) ^(٢)بكالوريوس المعاهد العليا للتمريض التى تقرر الدراسة بها اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١) مكرراً من هذا القرار ، أو التى يجتاز خريجاتها بنجاح برنامجاً تدريبياً فى التوليد ، تنظمه الجامعات ووزارة الصحة .
- (د) دبلوم للمعهد الفنى الصحى / شعبة التمريض ، مع الحصول على دبلوم تخصص نساء وولادة .

(١) الواقع المصرية فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٨٢ - العدد ٢٢٢ .

(٢) البند (ج) من المادة الأولى ، مستبدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨٩ -
الواقع المصرية العدد ١١٦ فى ١٩٩١/٥/٢٣

(هـ) دبلوم المعهد الفنى الصحى / شعبة التمريض ، وتجتزئ بنجاح ،
الدورة التدريبية فى التوليد التى تنظمها وزارة الصحة.

(و) دبلوم التوليد وأمراض النساء ، نظام خمس سنوات.

(ز) دبلوم التمريض ، نظام ثلاث سنوات ، مع دبلوم تخصص نساء
وولادة.

(ح) دبلوم المدارس الثانوية الفنية للتمريض ، مع دبلوم تخصص نساء
وولادة.

(ط)^(١) دبلوم التمريض ، نظام ثلاث سنوات ، بشرط أن تفر الدراسة
فيه اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١) مكرراً من هذا القرار ، لو أن
تجائز الحاصلة ، عليه بنجاح ، الدورة التدريبية فى التوليد التى تنظمها
وزارة الصحة.

(ى) دبلوم مساعدات الموليدات.

(ك) دبلوم المدارس الثانوية الفنية للتمريض ، وتجتزئ بنجاح ، الدورة
التدريبية فى التوليد التى تنظمها وزارة الصحة.

(ل) شهادة مدلول الدلائل ، بشرط اجتياز النوزة التدريبية التجديدية
التي تنظمها وزارة الصحة ، على أن تعمل الحاصلات على هذا المؤهل
كأعضاء فى الفريق الصحى تحت إشراف الوحدات الصحية ، ويجدد
الترخيص لهن كل أربع سنوات ، بعد أن تجتزئ بنجاح الدورة التدريبية
التشيطية ، وفى ضوء تقدير من الوحدة الصحية المختصة عن مستوى
الأداء.

مادة (١) مكرراً^(٢) : تشكل لجنة فنية من أخصائى التوليد بوزارة الصحة

(١) البند (ط) من المادة الأولى ، مستبدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨٩ -
الوقائع المصرية ، العدد ١١٦ فى ١٩٩١/٥/٢٣.

(٢) المادة (١) مكرراً ، مضافة بقرار وزير الصحة رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨٩ -
المصرية ، العدد ١١٦ فى ١٩٩١/٥/٢٣.

وأستاذة كليات الطب والمعاهد العليا للتدريب (تخصص نماء وولادة) ،
لمراجعة المقررات الدراسية للمعاهد العليا للتدريب ومدارس التمريض التي
يطلب منتج خريجاتها ترخيص بمزاولة مهنة التوليد ومراجعة إطار التدريب
والتعليم أثناء الدراسة وأسلوب التقييم للتأكد من أن الدراسة النظرية والعملية
تتطابق المعايير التي تضعها اللجنة لكل برنامج دراسي.

مادة ٢- يشترط للترخيص في مباشرة استخدام بعض وسائل منع
الحمل - دون للتدخل الجراحي - للحصول على أحد المؤهلات المشار إليها
في البنود من (أ) إلى (ك) من المادة السابقة ولجنتها الدورة للتدريبية التي
تعد لهذا الغرض.

مادة ٣- تقوم الإدارة العامة للتمريض والإدارة العامة لرعاية الأمومة
والطفولة بالتعاون مع الإدارة العامة لتنمية القوى البشرية بتحديد برامج
الدورات التدريبية المنصوص عليها بهذا القرار ومواعيد ومكان عقدها
وطريقة الالتحاق بها ونظام تقييم تلك الدورات ويصدر بهذا التنظيم قرار من
وكيل أول لوزارة الرعاية الصحية الأساسية.

مادة ٤- ينشأ بإدارة التراخيص الطبية بوزارة الصحة السجلات الآتية:
- سجل لقيد المرخص لهم بمزاولة مهنة التوليد للحاصلات على
المؤهلات المشار إليها في البنود من (أ) إلى (ك) من المادة الأولى من هذا
القرار.

- سجل لقيد المرخص لهم بمباشرة استخدام وسائل تنظيم الأسرة دون
تدخل جراحي - وينشأ بمديريات الشؤون الصحية بالمحافظات سجل لقيد
المرخص لهم بمزاولة مهنة التوليد الحاصلات على المؤهل المنصوص عليه
في البند (ل) من المادة الأولى من هذا القرار.

مادة ٥- على طالبة الترخيص بمزاولة مهنة التوليد أن تقدم إلى مديرية
الشؤون الصحية المختصة بطلب للقيد في أحد السجلات المنصوص عليها في
المادة السابقة من هذا القرار حسب الأحوال على أن ترفق المستندات الآتية :

(أ) أصل المؤهل الدراسي أو صورة رسمية معتمدة أو شهادة التخرج في الامتحان.

(ب) صورة طبق الأصل من بطاقة تحقيق للشخصية.

(ج) صحيفة الحالة الجنائية.

(د) صورتان فوتوغرافيتان.

(هـ) الإيصال الدال على سداد رسم القيد ، وقدره جنيه واحد.

وتتولى مديريات الشؤون الصحية بالمحافظات إرسال الطلبات المقدمة من الحاصلات على المؤهلات المشار إليها في البنود من (أ) إلى (ك) من المادة الأولى من هذا القرار والمستندات المرفقة لها إلى الإدارة العامة للتراخيص الطبية بالوزارة لإصدار التراخيص المطلوبة ، وتتولى هذه المديريات إصدار تراخيص مزولة المهنة للحاصلات على شهادة مدرسة الدايات ، وفقا للشروط المشار إليها في لبند (ك) من المادة الأولى من هذا القرار.

مادة ٦ - يشكل بكل محافظة مجلس لتأديب المرخص لهم بمزولة مهنة التوليد من غير العلامات بالجهاز الإداري للدولة والقطاع العام وذلك على الوجه الآتي :

- مدير عام الشؤون الصحية بالمحافظة
- رئيس قسم رعاية الأمومة والطفولة بالمديرية
- مدير الشؤون القانونية بالمديرية
- ممثل نقابة مهنة التمريض تختاره النقابة

مادة ٧ - ينشر هذا القرار بديوان عام وزارة الصحة مجلس الاستئناف ، المنصوص عليه في المادة (١١) من القانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤ ، المعدل بالقانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه ، للفصل في طلبات استئناف القرارات الصادرة من مجلس التأديب بمحو الاسم من السجلات وذلك على النحو الآتي :

- وكيل أول وزارة لقطاع الرعاية الصحية الأساسية وصحة الأسرة رئيساً
 - مدير عام الإدارة العامة لرعاية الأمومة والطفولة عضو
 - مدير عام الإدارة العامة للرعاية الصحية الأساسية بالريف عضو
 - ممثل لنقابة مهنة التمريض ، تختاره النقابة عضو
- مادة ٨- ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، تحريراً في ١٨ شوال سنة ١٤٠٢ هـ (٧ أغسطس سنة ١٩٨٢ م).

قانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤

في شأن مزاوله مهنة طب وجراحة الأسنان^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ بمزاولة مهنة طب الأسنان المعدل بالمرسومين بقانونين رقمي ٣٢٠ لسنة ١٩٥٢ و ٤٩ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٥٣ ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

اصدر القانون الآتي :

مادة ١- لا يجوز لأحد الكشف على فم مريض أو مباشرة أي علاج به أو وصف أدوية أو الاستعاضة الصناعية الخاصة بالأسنان ويوجه علم مزاوله مهنة طب وجراحة الأسنان ببلية صفة كانت إلا إذا كان مصوريا أو كان من بلد تجيز قوانينه للمصريين مزاوله مهنة طب وجراحة الأسنان بها وكان اسمه مقيدا بسجل أطباء الأسنان أو الأطباء البشريين بوزارة الصحة العمومية وبجدول إحدى نقابتي أطباء الأسنان البشريين على أنه لا يجوز للأطباء البشريين أن يقوموا بالتركيبات الصناعية للأسنان بقواعدها.

ويستثنى من شرط الجنسية الأجانب الذين التحقوا بإحدى الجامعات المصرية قبل العمل بأحكام هذا القانون.

مادة ٢^(٢) - يقيد بسجل أطباء الأسنان بوزارة الصحة ، من كان

(١) الواقع المصرية العدد ٨٢ مكرر (أ) في ١٤/١٠/١٩٥٤.

(٢) المادة (٢) مستبدلة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٨ ، الجريدة الرسمية - العدد ١٧ - في ٢٨/٤/١٩٨٨.

حاصلا على درجة بكالوريوس فى طب وجراحة الأسنان من إحدى الجامعات المصرية ، وأدى للتدريب الإجارى المقرر .

ويتم للتدريب الاجبارى بأن يقضى الخريجون سنة فى مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان بصفة مؤقتة فى المستشفيات الجامعية والمستشفيات والوحدات التدريبية التى تقرها الجامعات ، وذلك تحت إشراف هيئة التدريب بكلية طب الأسنان أو من تتدبرهم مجالس الكليات لهذا الغرض من أطباء المستشفيات والوحدات المشار إليها ، وذلك وفقا للنظم التى يصدر بها قرار من الوزير المختص بالتعليم العالى بالاتفاق مع وزير الصحة .

كما يقيد بالسجل المشار إليه من كان حاصلا على درجة أو دبلوم أجنبى معادل لدرجة البكالوريوس فى طب وجراحة الأسنان التى تمنحها للجامعات المصرية وأمضى بعد حصوله على هذا المؤهل تدريبا لمدة سنة معادلا للتدريب الاجبارى المبين فى الفقرة السابقة ، ويشترط أن يجتاز الامتحان المنصوص عليه فى المادة (٢) من هذا القانون .

ويصدر بهذه المعادلات قرار من لجنة مشكلة من أربعة من أطباء الأسنان يعينهم وزير الصحة ، على أن يكون لثان منهم على الأقل من عدا كليات طب الأسنان بالجامعات المصرية .

مادة ٢- يكون امتحان الحاصلين على الدرجات أو الدبلومات الأجنبية وفقا لمنهج الامتحان النهائى لدرجة بكالوريوس فى طب وجراحة أسنان من إحدى الجامعات المصرية ، ويؤدى الامتحان أمام لجنة مؤلفة من جراحى أسنان ، يختارهم وزير الصحة العمومية قبل كل امتحان ، من بين من ترشحهم مجالس كليات الطب المصرية .

ويجب على من يرغب فى دخول الامتحان أن يقدم إلى وزارة الصحة العمومية طلبا على النموذج المعد لذلك ، ويرفق به أصل الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه أو صورة رسمية منه والشهادة المثبتة لتلقى مقرر الدراسة أو أية وثيقة أخرى تقوم مقامها ، وعليه أن يؤدى رسما للامتحان قدره عشرة جنيهات ، ويرد هذا الرسم فى حالة عدم الإنن له بدخوله الامتحان .

ويؤدى الامتحان باللغة العربية ، ويجوز تأديته بلغة أجنبية يوافق عليها وزير الصحة العمومية ، فإذا رسب الطالب فى الامتحان لا يجوز له أن يتقدم إليه أكثر من ثلاث مرات أخرى خلال سنتين ، وتعطى وزارة الصحة العمومية من جاز الامتحان بنجاح شهادة بذلك.

مادة ٤ - يجوز لوزير الصحة العمومية أن يعفى من أداء الامتحان الأطباء وجراحى الأسنان المصريين الحاصلين على درجة أو دبلوم من إحدى الجامعات الأجنبية المعترف بها من الحكومة المصرية ن معادلة لدرجة بكالوريوس طب وجراحة الأسنان المصرية ، إذا كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهية) أو ما يعادلها وكانوا مدة دراستهم الطبية حسنى للمير والسلوك ومواطنين على تلقى دروسهم العلمية ، طبقا لبرنامج المعاهد التى تخرجوا فيها.

ويشترط أن يؤدى هؤلاء الأطباء التدريب الإجبارى إذا لم يكونوا قد أدوا ما يعادله فى الخارج^(١).

مادة ٥^(٢) - يقدم طالب القيد بالسجل إلى وزارة الصحة طلبا موقعا عليه منه يبين فيه اسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته ، ويرفق به أصل شهادة الدرجة أو الدبلوم أو صورة رسمية منها وشهادة الامتحان أو الاعفاء منه - بحسب الأحوال - وكذلك ما يثبت أداء التدريب الإجبارى أو ما يعادله.

وتعطى بالمجان صورة من هذا القيد إلى المرخص له فى مزاولة المهنة .

مادة ٥ مكرر^(٣) - يعامل خريجو كليات طب الأسنان بالجامعات المصرية أو الجامعات الأجنبية - خلال سنة للتدريب الإجبارى - للمعاملة المالية والعينية المقررة لخريجي كليات الطب خلال مدة تدريبهم.

(١) الفقرة لثانية من المادة الرابعة ، مضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه.

(٢) المادة الخامسة مستنبذة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه.

(٣) المادة الخامسة مكرر ، مضافة بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٨ المشار إليه.

وتنصب مدة للتدريب الاجبارى بالنسبة إلى خريجي كليات طب الأسنان فى القديمة الوظيفة ومدة الخبرة فى العمل المنصوص عليها فى قوانين ولوائح التوظيف ، ومدة الاشتراك فى نظام التأمين الاجتماعى والمعاشات.

مادة ٦ - لا يجوز للطبيب المرخص له فى مزولة المهنة أن يفتح أكثر من عيادتين ، وعليه أن يخطر وزارة الصحة العمومية بكتاب موصى عليه بعنوان عيادته وبكل تغيير دائم فيه أو فى محل إقامته خلال شهر من تاريخ فتح العيادة أو حصول التغيير..

مادة ٧ - كل قيد فى سجل أطباء وجراحى الأسنان بالوزارة تم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أو بوسائل أخرى غير مشروعة يلغى بقرا من وزير الصحة العمومية ، ويشطب الأسم المقيد نهائيا منه ، وتخطر نقابة أطباء الأسنان والنيابة العامة بذلك.

وعلى النقابة لإخطار وزارة الصحة العمومية بكل قرار يصدره مجلسها أو هيئتها التأديبية بوقف جراح أو طبيب أسنان عن مزولة المهنة أو بشطب اسمه.

مادة ٨ - تتولى وزارة الصحة العمومية نشر الجدول الرسمى لأسماء أطباء الأسنان المرخص لهم فى مزولة المهنة وتقوم سنويا بنشر ما يطرأ عليه من تعديلات.

مادة ٩ - يجوز لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى مجلس نقابة أطباء الأسنان أن يرخص لطبيب أخصائى فى مزولة مهنة طب وجراحة الأسنان فى جهة معينة بمصر مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر غير قابلة للتجديد وفقا للشروط المبينة فى هذا الترخيص.

كما يجوز له بعد أخذ رأى مجلس نقابة أطباء الأسنان أن يرخص لطبيب أسنان لا تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى من مزولة مهنة طب وجراحة الأسنان فى مصر للمدة اللازمة لتأدية ما تكلفه به

الحكومة ، على ألا تتجاوز هذه المدة سنتين قابلتين للتجديد مرة واحدة إذا كان هذا الطبيب ممن المشهود لهم بالتفوق فى فرع من فروع طب الأسنان ، وكانت خدماته لازمة ، لعدم توافر مثاله فى مصر .

ويجوز له أيضا أن يرخص للأطباء الذين يعينون أساتذة أو أساتذة مساعدين فى إحدى كليات الطب المصرية ، فى مزاوله مهنة وجراحة الأسنان مدة خدمتهم ، ولو لم تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى .

مادة ١٠- يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من زول مهنة طب وجراحة الأسنان على وجه يخالف أحكام هذا القانون .

وفى حالة العود يحكم بالعقوبتين معا .

وفى جميع الأحوال يأمر القاضى بإغلاق العيادة ، مع نزع اللوحات واللافتات ومصادرة الأشياء المتعلقة بالمهنة ، ويأمر كذلك بنشر الحكم ، مرة أو أكثر من مرة ، فى جريدتين يعينهما وذلك على نفقة المحكوم عليه .

مادة ١١- يعاقب بالعقوبات المنصوص عليه فى المادة السابقة :

(أولاً) كل شخص غير مرخص به فى مزاوله مهنة الطب وجراحة الأسنان يستعمل نشرات أو لوحات أو لافتات أو أية وسيلة أخرى من وسائل النشر ، إذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق فى مزاوله مهنة طب الأسنان .

وكذلك كل من ينتحل لنفسه لقب جراح أو طبيب أسنان أو غيره من الألقاب التى تطلق على الأشخاص المرخص لهم فى مزاوله مهنة طب وجراحة الأسنان .

(ثانياً) كل شخص غير مرخص له فى مزاوله مهنة طب وجراحة الأسنان وجدت عنده آلات أو عدد طبية ما لم يثبت أن وجودها لديه كان لسبب مشروع غير مزاوله مهنة طب وجراحة الأسنان .

مادة ١٢- يعاقب بغرامة لا تتجاوز ١٠ جنيهات كل من يخالف أحكام المادة السادسة وإذا كانت المخالفة بسبب فتح أكثر من عيادتين ، يجب الحكم أيضا بغلق ما زاد عن المصرح به منها .

مادة ١٣- الأطباء المقيّدون بسجلات وزارة للصحة العمومية ، عند صدور هذا القانون يستمرون في ممارسة مهنة ، ولو لم تتوافر فيهم بعض الشروط المنصوص عليها فيه.

مادة ١٤- يجوز لوزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى مجلس نقابة أطباء الأسنان ، أن يرخص لأطباء الأسنان الفلسطينيين اللاجئين الذين أجبرتهم الظروف القهرية الدولية على مغادرة بلادهم والالتجاء إلى مصر والإقامة فيها والذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية فى مزلولة المهنة بمصر مدة أقصاها سنة قابلة للتجديد ، مع إعفائهم من تأدية الامتحان المنصوص عليه في المادة الثالثة عند الاقتضاء.

مادة ١٤ مكرر^(١) - يخول صفة رجال الضبط القضائى فى تطبيق أحكام هذا القانون الموظفون الفنيون الذين يصدر بتحديدهم قرارا من وزير الصحة العمومية.

مادة ١٥- يلغى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه - كما يلغى جميع ما يخالف هذا القانون من أحكام.

مادة ١٦- على وزير الصحة العمومية والعدل - تنفيذ هذا القانون - كل منهما فيما يخصه - ويصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

صدر بقصر الجمهورية فى ١٦ صفر سنة ١٣٧٤ (١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٤).

(١) المادة ١٤ مكررا مضافة بالقانون رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٦ للوائح المصرية العدد ٦٦ مكرر تابع فى ١٨/٨/١٩٥٦.

تعليمات

وزارة الصحة العمومية

للسادة مزاولي مهنة طب الأسنان وجراحاتها^(١)

مادة ١- على الجراح وطبيب الأسنان أن يراعى الدقة والأمانة في جميع تصرفاته وأن يراعى كرامته وكرامة المهنة عند الاتفاق على الاتعاب.

مادة ٢- لا يجوز للجراح وطبيب الأسنان أن يسعى بطريقة ما للحلول محل زميل له في معهد أو شركة أو مستشفى أو علاج مريض.

مادة ٣- إذا دعى جراح أو طبيب أسنان لزيارة مريض ويعلم أن زميلا له يتولى علاجه وجب عليه أن يطلب من أهل المريض اشتراك هذا الزميل معه على أنه يجوز له أن يعالج المريض الذي يقصد عيادته بعد الاتصال بزميله السابق.

مادة ٤- إذا دعى جراح أو طبيب أسنان لحالة عاجلة وكان المريض تحت إشراف زميل له استحالت دعوته ظروف ما فعليه أن يخطره بعد عيادته للمريض وبما اتخذته من إجراءات وأن يترك له تمام العلاج ما لم ير المريض وأهله استمراره في العلاج.

مادة ٥- يحظر على الجراح وطبيب الأسنان رفض طلب زميل له معاونته في علاج مريض إلا لأسباب جهرية كما يحظ على الطبيب المعالج رفض طلب المريض أو أهله دعوى طبيب آخر ينضم إليه على سبيل الاستشارة.

مادة ٦- إذا طلب جراح أو طبيب أسنان من زميل له للحلول محله في عيادته فترة معينة فلا يجوز للزميل رفض الطلب إلا لأسباب تبرز ذلك. وعليه إلا يحاول استغلال هذا لصالحه الشخصي.

مادة ٧- إذا أوقف جراح أو طبيب أسنان عن مزاوله مهنته لمدة ما فلا يجوز أن يحل أحد من زملائه محله في عيادته أثناء تلك المدة.

(١) الوقائع المصرية العدد ٧١ في ١٥/٩/١٩٥٥

مادة ٨ - لا يجوز للجراح وطبيب الأسنان أن يمتنع عن تلبية طلب زميل له يقيم معه في مدينة واحدة لزيارته وعلاجه هو أو من في كتفه.

مادة ٩ - لا يجوز للجراح أو طبيب الأسنان الذي وقع عليه من أية هيئة ما يمن كرامته أن يتقدم بشكواه إلى جهة ما قبل رفع الشكوى إلى مجلس النقابة.

مادة ١٠ - يحظر على الجراح وطبيب الأسنان للدعاية لنفسه أو الإعلان عنها في أي شكل وتعتبر من طرق الإعلان.

(أ) الإشارة ببعض الأدوية وأنواع العلاج المختلفة في نشرات أو خلال محاضرات شعبية يلقيها أو واسطة الإذاعة أو الصورة المتحركة قاصداً بذلك الدعاية لنفسه.

(ب) نشر مذكرات في صحف غير فنية عن حالات عالجها أو عمليات أجراها.

(ج) الإعلان عن العلاج بالمجان.

(د) طلب نشر شكر أو كلمة أو مقال إطراء أو ثناء في الصحف عن عمل من الأعمال المتعلقة بمهنته.

(هـ) استعمال الأتوار الملونة الجاذبة لأبصار الجمهور على لافتة عيادته.

مادة ١١ - يحظر على الجراح وطبيب الأسنان أن يأتي عملا من الأعمال الآتية :

(أ) التعاون مع أدعياء الطب أو مساعدتهم في علاج المرضى في أية صورة من الصور أو التستر عليهم كما يحظر عليه الاستعانة بالوسطاء لجلب الزبائن سواء كان ذلك بأجر أم بدون أجر.

(ب) العمل على ترويج الأدوية والعقاقير ومختلف أنواع العلاج.

(ج) السماح باستعارة اسمه لأغراض تجارية في أي شكل من الأشكال.

(د) السماح لصانعي الأسنان التابعين له بأخذ مقاسات للمرضى في عيادته أو معمله.

(هـ) توجيه مرضاه إلى صيدلية معينة أو الاتفاق مع بعض الصيدليات على صرف أدوية بإشارة متفق عليها أو بوصف يكون شامضا على بعض الصيدلة أو طلب قبول مكافأة أو أجر من أى نوع كان نظير تعهده بوصف أدوية معينة لمرضاه.

مادة ١٢ - لا يجوز للجراح وطبيب الأسنان عند فتح عيادته أن يعلن عن ذلك أكثر من ثلاث مرات في الجريدة الواحدة . على أنه يجوز له أن ينشر إعلانا في جريدة واحدة ولمرة واحدة وبالحروف العادية إذا غاب عن عيادته أكثر من أسبوعين سواء كان النشر قبل الغياب أو بعده.

مادة ١٣ - يجب أن يقتصر في المطبوعات والتذاكر الطبية وما في حكمها ولافتة للباب على ذكر اسم الجراح أو الطبيب وألقابه العلمية ومواعيد عيادته ورقم تليفونه وأن لا يزيد سطح اللافتة عن ٨٥ × ١٠٠ سنتيمتر ويجوز في بعض الأحوال الاستثنائية التي تقع فيها عيادة الطبيب في مكان غير ظاهر أن يضع لافتة ثانية لتنبيه الجمهور وذلك موافقة مجلس النقابة أما لافتة الباب السى يضعها الطبيب على مسكنه الخاص حيث لا يستقبل المرضى فيجب أن تكون بخط لافتة باقى السكان وحجمها.

وفى حالة تغيير محل العيادة يجوز للجراح أو الطبيب أن يضع إعلانا بعنوانه الجديد فى المحل الذى تركه وأن يبقيه إن شاء سنة لشهر.

مادة ١٤ - على الجراح وطبيب الأسنان أن يعد سجلا يدون فيه وصف الحالات التى يتولى علاجها ونتيجة العلاج وأن يحتفظ بهذا السجل لمدة لا تقل عن سنتين بعد انتهاء العلاج.

مادة ١٤ مكررا - يخول صفة رجال الضبط للقضائى فى تطبيق أحكام هذا القانون الموظفون الفنيون الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الصحة العمومية.

مادة ١٥- لا يجوز للجراح وطبيب الأسنان الذى أؤتمن على سر بحكم مهنته أو علم به أثناء ممارسته لها أن يفشيها لأى كان إلا فى الأحوال المصرح بها قانونا.

مادة ١٦- يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.
تحريرا فى ١١ المحرم سنة ١٣٧٥ هـ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٥).

**قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥
فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة^(١)**

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة
١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ بشأن مزاولة مهنة الصيدلة والاتجار
فى المواد السامة ،

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاتجار فى المواد
المخدرة ولستعمالها ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة.

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ،

اصدر القانون الآتى :

الفصل الأول

مزاولة مهنة الصيدلة

مادة ١ - لا يجوز لأحد أن يزول مهنة الصيدلة بأية صفة كانت إلا إذا
كان مصريا أو كان من بلد تجيز قوانينه للمصريين مزاولة مهنة الصيدلة به
وكسان اسمه مقيدا بسجل الصيدالة بوزارة الصحة العمومية وفى جدول نقابة
الصيدالة.

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٠ مكرر فى ١٠/٣/١٩٥٥.

ويعتبر مزولة لمهنة الصيدلة فى حكم هذا القانون تجهيز أو تركيب أو تجزئة أى دواء أو عقار أو نبات طبي أو مادة صيدلية تستعمل من الباطن أو الظاهر أو بطريق الحقن لوقاية الأسنان أو للحيوان من الأمراض أو علاجه منها أو توصف بأن لها هذه المزايا.

مادة ٢ - يقيد بسجل وزارة الصحة العمومية من كان حاصلًا على درجة بكالوريوس فى الصيدلة والكيمياء الصيدلية عن إحدى الجامعات المصرية أو من كان حاصلًا على درجة أو دبلوم أجنبى يعتبر معادلاً لها وجاز بنجاح الامتحان المنصوص عليه فى المادة (٣).

وتعتبر الدرجات أو الدبلومات الأجنبية معادلة لدرجة البكالوريوس المصرية بقرار يصدر من لجنة مكونة من أربعة أعضاء بعينهم وزير الصحة العمومية على أن يكون لثان منهم على الأقل من الصيدلة الأستاذة بإحدى كليات الصيدلة ومن مندوب صيدلى يمثل وزارة الصحة العمومية.

مادة ٣ - يكون لمتحان الحاصلين على الدرجات أو الدبلومات الأجنبية وفقاً لمنهج الامتحان النهائى لدرجة البكالوريوس المصرية ويؤدى الامتحان أمام لجنة مكونة من صيدلة يختارهم وزير الصحة العمومية قبل كل امتحان من بين من ترشحهم مجالس كليات الصيدلة ويضم إليهم عضو صيدلى يمثل وزارة الصحة العمومية.

وعلى من يرغب فى دخول الامتحان أن يقدم إلى وزارة الصحة العمومية طلباً على النموذج المعد لذلك ويرفق به أصل الدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه أو صورة رسمية من هو الشهادة المثبتة لتلقى مقرر الدراسة أو أية وثيقة أخرى تقوم مقامها وعليه أن يؤدى رسماً للامتحان قدره عشرة جنيهات ويرد هذا الرسم فى حالة عنوله عن دخول الامتحان أو عدم الإذن له بدخوله.

ويؤدى الامتحان باللغة العربية ويجوز تأديته بلغة أجنبية يوافق عليها وزير الصحة العمومية بشرط أن يكون الطالب ملماً باللغة العربية قراءة وكتابة وإذا رغب الطالب فى الامتحان لا يجوز له أن يتقدم إليه أكثر من

ثلاثة مرات أخرى خلال سنتين وتعطى وزارة الصحة العمومية من جاز الامتحان بنجاح شهادة بذلك.

مادة ٤ - يجوز لوزير الصحة العمومية أن يعفى من أداء الامتحان المنصوص عليه في المادة (٣) المصريين إذا كانوا حاصلين على شهادة الدراسة الثانوية القسم الخاص أو ما يعادلها وكانوا مدة دراستهم حصى السير والسلوك وموظبين على تلقى دروسهم العملية طبقا لبرنامج المعاهد التي تخرجوا منها.

مادة ٥ - يقدم طالب للتقيد بالسجل إلى وزارة الصحة العمومية طالبا ملصقا عليه صورته الفوتوغرافية وموقعا عليه منه ، يبين فيه اسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته ويرفق به اصل شهادة الدرجة أو الدبلوم أو صورة رسمية منه أو شهادة الامتحان أو الإعفاء منه حسب الأحوال وإيصال تسديده رسم التقيد بجداول نقابة الصيادلة.

وعليه أن يؤدي رسما للتقيد بسجل الوزارة قدره جنيه واحد ويقيد في السجل اسم الصيدلي ولقبه وجنسيته ومحل إقامته وتاريخ الدرجة أو الدبلوم للحصول عليه والجهة الصادرة منها وتاريخ شهادة الامتحان أو الإعفاء منه حسب الأحوال وتبلغ الوزارة نقابة الصيادلة إجراء التقيد في السجل..

ويعطى المرخص إليه في مزاولة المهنة مجنا صورة من هذا التقيد ملصقا عليه صورته وعليه حفظ هذا المستخرج في المؤسسة التي يزاول المهنة فيها وتقديمه عند أى طلب من مفتشى وزارة الصحة العمومية.

مادة ٦ - على الصيدلي إخطار وزارة الصحة العمومية بخطاب موصى عليه بكل تغيير في محل إقامته خلال أسبوع من تاريخ حصول التغيير.

مادة ٧ - كل قيد في سجل الصيادلة بالوزارة يتم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أو بوسائل أخرى غير مشروعة يلغى بقرار من وزير الصحة العمومية ويشطب الاسم المقيد نهائيا منه وتخطر نقابة الصيادلة والتنابة

العامة بذلك . وعلى النقابة إخطار وزارة الصحة للعمومية بكل قرار يصدره مجلسها أو هيئاتها التأديبية بوقف صيدلى عن مزاولة المهنة أو بشطب اسمه.

مادة ٨- تتولى وزارة الصحة العمومية نشر الجدول الرسمى لأسماء الصيداللة. المرخص لهم فى مزاولة المهنة وتقوم سنويا بنشر ما يطرأ عليه من تعديلات.

مادة ٩- يجوز لوزير الصحة للعمومية بعد أخذ رأى نقابة الصيداللة أن يرخص لصيدلى لا تتوفر فيه للشروط المنصوص عليها فى المادة (٢) فى مزاولة مهنة الصيدلة فى مصر للمدة اللازمة لتأدية ما تكلفه به الحكومة أو المؤسسات الصيدلية الأهلية على ألا تتجاوز هذه المدة سنتين قابلتين للتجديد مرة واحدة وذلك إذا كان هذا الصيدلى من المشهود لهم بالنفوق فى فرع من فروع الصيدلة وكانت خدماته لازمة لعدم توفر أمثاله فى مصر.

الفصل الثانى

المؤسسات الصيدلية

١- تعريف

مادة ١٠- ^(١) تعتبر مؤسسات صيدلية فى تطبيق أحكام هذا القانون الصيدليات العامة والخاصة ومصانع المستحضرات الصيدلية ومخازن الأدوية ومستودعات الوسطاء فى الأدوية ومحال الاتجار فى النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية.

٢- أحكام عامة لكل المؤسسات الصيدلية

مادة ١١- لا يجوز إنشاء مؤسسة صيدلية إلا بترخيص من وزارة الصحة للعمومية ويجب ألا يقل من طالب للترخيص عن ٢١ سنة.

وإذا آلت الرخصة إلى عديم الأهلية أو ناقصها بأى طريق قانونى عن صاحب الترخيص الأصلى وجب اعتمادها باسم من آلت إليه مقررنا باسم

(١) المادة ١٠ معلقة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٩ الجريدة الرسمية العدد ٥٣ فى ١٧/٣/١٩٥٩.

الولى أو الوصى أو القيم ويكون مسئولاً عن كل ما يقع مخالفاً لأحكام هذا القانون.

ولا يصرف هذا الترخيص إلا إذا توافرت في المؤسسة الاشتراطات الصحية التى يصدر ببيانها قرار من وزير الصحة العمومية وكذا الاشتراطات الخاصة التى تقرضها السلطات الصحية على صاحب الشأن فى الترخيص فيها.

ويعتبر الترخيص شخصياً لصاحب المؤسسة فإذا تغير وجب على من يحل محله أن يقدم طلباً لوزارة الصحة العمومية لاعتماد نقل الترخيص إليه بشرط أن تتوافر فى الطالب للشروط المقررة فى هذا القانون^(١).

مادة ١٢ - (٢) يحرم طلب الترخيص إلى وزارة الصحة العمومية على النموذج الذى يصدره وزارة الصحة العمومية ويرسل للوزارة بخطاب مسجل بعلم الوصول مرفقاً به ما يأتى :

(١) شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة عدم وجود سوابق.

(٢) شهادة الميلاد أو أى مستند آخر يقوم مقامها.

(٣) رسم هندسى من ثلاث صور للمؤسسة المراد الترخيص بها.

(٤) الإيصال الدال على سداد رسم للنظر وقده خمسة جنيهات مصرية.

فإذا قدم الطالب مستوفياً أدرج فى السجل الذى يخصص لذلك ويعطى للطالب إيصال ويوضح به رقم وتاريخ قيد الطلب فى السجل.

مادة ١٢ - (٢) يرسل الرسم الهندسى إلى السلطة الصحية للمعابة وتعلن

(١) الفقرة الأخيرة من المادة ١١ معلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ الواقع المصرية العدد ٣٨ مكرر (ب) فى ١٤/٥/١٩٥٥.

(٢) المادة (١٢) معلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٦ الواقع المصرية العدد (٩ مكرر) فى ٣/١/١٩٥٦ وبالقانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ الواقع المصرية العدد ٨٤ فى ١٨/١٠/١٩٥٦.

(٣) المادة (١٣) معلة بالقانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه.

السوزارة طالب الترخيص برأيها فى موضع المؤسسة فى موعد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ قيد الطلب بالسجل المشار إليه ويعتبر فى حكم الموافقة على الموقع قوت الميعاد المذكور دون إيلاخ للطالب بالرأى بشرط عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة (٣٠) من هذا القانون.

فإذا أثبتت المعاينة أن الاشتراطات الصحية المقررة مستوفاة صرفت الرخصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ المعاينة وإلا وجب إعطاء الطالب المهلة الكافية لاتمامها ثم تعاد المعاينة فى نهايتها. - ويجوز منحه مهلة لا تجاوز نصف المهلة الأولى فإذا ثبت بعد ذلك أن الاشتراطات لم تتم رفض طلب الترخيص نهائيا .

مادة ١٤ - (١) تلغى ترخيص المؤسسات الخاضعة لأحكام هذا القانون فى الأحوال الآتية :

(١) إذا أغلقت المؤسسة بصفة متصلة مدة تجاوز سنة ميلادية.

(٢) إذا نقلت المؤسسة من مكانها إلى مكان آخر ما لم يكن النقل قد تم بسبب الهدم أو الحريق فيجوز الانتقال بنفس الرخصة إلى مكان آخر متى توافرت فيه الشروط الصحية المقررة ويؤشر بالإلغاء أو النقل على الترخيص وفى السجلات المخصصة لذلك بوزارة الصحة العمومية.

مادة ١٥ - يجب على صاحب الترخيص للحصول مقدما على موافقة وزارة الصحة العمومية على كل تغيير يريد إجراؤه فى المؤسسة الصيدلية وعليه أن يقدم طلبا بذلك مصحوبا بوصف دقيق للتعديلات المطلوب إجراؤها ورسم هندسى لها ، وعليه أن ينفذ كافة الاشتراطات المطلوبة التى تفرض عليه وفقا لأحكام المادة (١١) ومتى تمت الاشتراطات المطلوبة تؤشر وزارة الصحة العمومية بإجراء التعديل على الترخيص السابق صرفه عن المؤسسة.

(١) المادة ١٤ محلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ لولا سالف الذكر ثم بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٦ المؤقت المصرية العدد (٩ مكرر) فى ١٩٥٦/١/٣٠.

مادة ١٦- تخضع المؤسسات الصيدلانية لتفتيش السنوى الذى تقوم به السلطة الصحية المختصة للتثبت من دوال توافر الاشتراطات المنصوص عليها فى المادة (١١) فإذا أظهر التفتيش أنها غير متوافرة وجب على صاحب الترخيص إتمامها خلال المدة التى تحدد له بحيث لا تجاوز ستين يوما فإذا لم يتم خلال هذه المهلة جاز لوزارة الصحة العمومية تنفيذها على نفقته.

وعلى صاحب الترخيص أداء رسم التفتيش السنوى وقدره جنيه.

مادة ١٧- يجب أن يكتب اسم المؤسسة الصيدلانية واسم صاحبها ومديرها المسئول على واجهة المؤسسة بحروف ظاهرة باللغة العربية.

مادة ١٨^(١) - لا يجوز استعمال المؤسسة الصيدلانية لغرض المخصص لها بموجب الترخيص المعطى لها . كما لا يجوز أن يكون لها اتصال مباشر مع مسكن خاص أو محل مدان لصناعة أخرى أو منقذ تتصل بأى شئ من ذلك.

مادة ١٩^(٢) - يدير كل مؤسسة صيدلى مضى على تخرجه سنة على الأقل أمضاها فى مزاولة المهنة فى مؤسسة صيدلانية حكومية أو أهلية.

فإذا كان الأمر يتعلق بصيدلانية خاضعة أو بمستودع وسيط جاز إسناد الإدارة لمساعد صيدلى يكون اسمه مقيد بهذه الصفة بوزارة الصحة العمومية وليس لمدير المؤسسة الصيدلانية أن يدير أكثر من مؤسسة واحدة.

مادة ٢٠- يجوز لمدير المؤسسة الصيدلانية أن يمتنع فى عمله وتحت مسئوليته بمساعدة صيدلى ويكون لمساعد الصيدلى أن يدير الصيدلانية نيابة عن مديرها إذا لم يكن بها صيدلى آخر وذلك فى حالة غياب المدير عنها أثناء راحته لليومية والعطلة الأسبوعية والأعياد الرسمية أو مرضه أو غيابه بسبب قهرى على ألا تزيد مدة الغياب فى الحالتين الأخيرتين على أسبوعين

(١) المادة ١٨ محلة بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ السابق الإشارة إليه.

(٢) المادة ١٩ محلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٦ السابق الإشارة إليه.

فى العام الواحد الذى يبدأ من أول يناير وعلى أن يخطر المدير للوزارة بذلك
الذنية ويانتهائها.

وفى هذه الأحوال يخضع مساعد الصيدلى لجميع الأحكام التى يخضع
لها مدير الصيدلية.

مادة ٢١ - يصدر وزير الصحة العمومية قرار بتأليف هيئة تأديبية
ابتدائية واستئنافية لمساعدى الصيدلة ويعين القرار أعضاء الهيئة والعقوبات
التأديبية التى تحكم بها والإجراءات التى تتبع أمامها.

مادة ٢٢ - مدير المؤسسة الصيدلية مسئول عن مستخدمى المؤسسة من
غير الصيدلة فيما يختص بتنفيذ أحكام هذا القانون.

وإذا ترك المدير إدارة المؤسسة وجب إخطار الوزارة فوراً بخطاب
موصى عليه وعلى صاحب المؤسسة أن يعين لها فوراً مديراً جديداً وإخطار
وزارة الصحة العمومية باسمه مع قراره بقبول إدارتها وإلا وجب على
صاحبها إغلاقها فإذا لم يغلقها قامت السلطات الصحية بإغلاقها إدارياً.

وعلى مدير المؤسسة عند ترك إدارتها أن يسلم ما فى عهده من
المواد المخدرة إلى من يخلفه فوراً وعليه أن يحرر بذلك محضراً من ثلاث
صور موقع عليه من كليهما وترسل صورة منه إلى وزارة الصحة العمومية
وتحفظ الثانية بالمؤسسة للرجوع إليها عند الاقتضاء وتحفظ الصورة الثالثة
لدى مدير المؤسسة الذى ترك العمل.

وإذا لم يعين مدير جديد للمؤسسة فعلى المدير الذى سيتترك العمل أن
يسلم ما فى عهده من واقع الدفتر الخاص بقيد المخدرات إلى مندوب وزارة
الصحة العمومية بالقاهرة أو إلى طبيب الصحة الواقعة فى دائرته المؤسسة
فى سائر الجهات.

ويجب على مندوب الوزارة أو طبيب الصحة ختم النوايب المحتوية
على هذه المواد بخاتمة وبخاتم المدير الذى ترك العمل.

ويجب على مديري المؤسسات الصيدلانية ألا يتقربوا عن مؤسساتهم أثناء ساعات العمل الرسمية ما لم يكن من بين موظفيها من يجوز قانوناً أن يكون مديراً.

مادة ٢٣ - يجوز لكل طالب صيدلة مقيداً اسمه بهذه الصفة بإحدى الجامعات المصرية وكل طالب صيدلة مقيد اسمه بالطريقة القانونية في كلية أجنبية للصيدلة معترف بها أن يمضى مدة تمرينه المقررة باللوائح الجامعية بإحدى المؤسسات الصيدلانية وذلك بعد موافقة الكلية التي ينتمى إليها الطالب ووزارة الصحة العمومية.

مادة ٢٤ - يجوز لكل صيدلى حاصل على درجة أو دبلوم من الخارج ويرغب فى التقدم للامتحان المنصوص عليه فى المادة (٣) أن يمضى مدة تمرينه فى إحدى الصيدليات العامة بعد موافقة وزارة الصحة العمومية بحيث لا تزيد مدة التمرين على سنتين . على أن يكون التمرين تحت إشراف المدير ومسؤوليته.

مادة ٢٥ (١) - على العمال والعاملات الذين يشتغلون بالمؤسسات الصيدلانية أو بتوصيل الأدوية أن يحصلوا على ترخيص بذلك من وزارة الصحة العمومية بعد تقديم شهادة تحقيق شخصية وصحيفة عدم وجود موافق على أن يكونوا ملزمين بالقراءة والكتابة كما يخضعون للقيود الصحية التى يقرها وزير الصحة العمومية.

مادة ٢٦ - يجب على أصحاب المؤسسات الصيدلانية والصيداللة ومطالبة الصيدلة تحت التمرين إخطار وزارة الصحة العمومية بكتاب موسى عليه بتاريخ بذهم العمل بهذه المؤسسات وكذلك إخطارها بمجرد تركهم العمل بها (٢).

(١) المادة ٢٥ محلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ السابق الإشارة إليه.
(٢) الفقرة الأولى من المادة ٢٦ محلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ السابق الإشارة إليه.

ويجب على مديري هذه المؤسسات أن يرسلوا كتابة إلى وزارة الصحة العمومية جميع البيانات التي تطلبها منهم بخطابات موصى عليها.

مادة ٢٧ (١) - إذا أراد صاحب المؤسسة الصيدلية أو مديرها خزن أدوية لحاجة مؤسسته في محل آخر وجب عليه أن يحصل مقبما على ترخيص في ذلك مقابل رسم قدره ثلاثة جنيهات مصرية وبالشروط التي يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية.

مادة ٢٨ - يجب أن يكون كل ما يوجد بالمؤسسة المرخص بها موجب هذا القانون من أدوية أو متحصلات أقر بالبنية أو مستحضرات صيدلية أو نباتات طبية أو مواد كيميائية مطابقا لمواصفاتها المذكورة بدساتير الأدوية المقررة وتركيباتها المسجلة وتحفظ حسب الأصول الفنية.

ويجب أن تزود هذه المؤسسات بالأدوية والأدوات والأجهزة اللازمة للعمل ولحفظ الأدوية بها مع المراجع العلمية والقوانين الخاصة بالمهنة ويكون صاحب المؤسسات ومديرها مسئولين عن تنفيذ ذلك.

مادة ٢٩ - يجب على أصحاب المؤسسات للصيدلية إخطار وزارة الصحة العمومية عن تصفياتها وذلك خلال أسبوعين على الأقل قبل البدء في ذلك وبإرفاق بالإخطار كشف ببيان المواد المخزنة بالمحل وبشرط أن يكون المشتري من الأشخاص المرخص لهم في الاتجار في الأصناف التي سيشتريها في حدود للترخيص الممنوح له ويعتبر الترخيص الخاص بهذه المؤسسة الصيدلية ملغى بعد انتهاء التصفية المذكورة.

كما يجب عليهم إخطار الوزارة عند حصر للتركة أو حصول سرقة أو تلف في الأدوية الموجودة بالمؤسسة لأي سبب كان وذلك بمجرد حصول ذلك.

(١) المادة ٢٧ معلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ السابقة الإشارة إليه.

٣- أحكام خاصة لكل نوع من أنواع المؤسسات الصيدلية : أولاً - الصيدليات العامة :

مادة ٣٠ - لا يمنح للترخيص بإنشاء صيدلية إلا لصيدلى مرخص له فى مزاوله مهنته يكون مضى على تخرجه سنة على الأقل قضائها فى مزاوله المهنة فى مؤسسة حكومية أو أهلية ويعفى من شرط قضاء هذه المدة الصيدلى الذى تؤول إليه الملكية بطريق الميراث أو الوصية ولا يجوز للصيدلى أن يكون مالكا أو شريكا فى أكثر من صيدليتين أو موظفا حكوميا^(١).

ويراعى ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب للترخيص بها وأقرب صيدلية مرخص لها على مائة متر.

مادة ٣١^(٢) - إذا توفى صاحب الصيدلية جاز أن تدار الصيدلة لصالح الورثة لمدة لا تتجاوز عشر سنوات ميلادية.

وفى حالة وجود أبناء للمتوفى لم يتموا الدراسة فى نهاية المدة المشار إليها فى الفقرة السابقة تمتد هذه المدة حتى يبلغ اصغر أبناء المتوفى سن السادسة والعشرين أو حتى تخرجه من الجامعة أو أى معهد علمى من درجاتها أيهما أقرب.

ويعين للورثة وكلاء عنهم تخطر به وزارة الصحة على أن تدار الصيدلية بمعرفة صيدلى وتغلق الصيدلية إداريا بعد انتهاء المهلة الممنوحة للورثة ما لم يتم بيعا لصيدلى.

وتجدد جميع التراخيص التى تكون قد ألغيت وفقا لحكم هذه المادة قبل تعديلها ما لم يكن قد تم التصرف فى الصيدلية.

(١) للفقرة الأولى من المادة ٣٠ محلة بالقتنون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ السابق الإشارة إليه.

(٢) المادة ٣١ مستنبطة بالقتنون ٤٤ لسنة ١٩٨٢ - للجريدة الرسمية لعدد ٢٥ فى ٦/٢٤ ١٩٨٢/.

مادة ٢٢ - لا يجوز للصيدلى أن يصرف للجمهور أى دواء محضر بالصيدلية إلا بموجب تذكرة طبية عدا التراكيب الدستورية التى تستعمل من الظاهر وكذلك التراكيب الدستورية التى تستعمل من الباطن بشرط ألا يدخل فى تركيبها مادة من المواد المذكورة فى الجدول (١) الملحق بهذا القانون كما لا يجوز له أن يصرف أى مستحضر صيدلى خاص يحتوى على مادة من المواد المدرجة بالجدول (٢) الملحق بهذا القانون إلا بتذكرة طبية ولا يتكرر الصرف إلا بتأشيرة كتابية من الطبيب^(١).

ولا يجوز للصيدليات أن تباع بالجملة لأدوية أو مستحضرات طبية للصيدليات الأخرى أو مخازن الأدوية أو الوسطاء أو المستشفيات أو العيادات ما عدا المستحضرات الصيدلية المسجلة باسم الصيدلى صاحب الصيدلية فيكون بيعها بالجملة قاصرا على المؤسسات الصيدلية فقط.

مادة ٢٣ - لا تصرف تذكرة طبية من الصيدليات ما لم تكن محررة بمعرفة طبيب بشرى أو بيطرى أو طبيب أسنان أو مودة مرخص لها فى مزولة المهنة فى مصر.

مادة ٢٤ - كل دواء يحضر بالصيدليات بموجب تذكرة طبية يجب أن يطابق المواصفات المذكورة فى دستور الأدوية المصرى ما لم ينص فى التذكرة على دستور أدوية معين فى هذه الحالة يحضر حسب مواصفاته كما لا يجوز إجراء أى تغيير فى المواد المذكورة بها كما أو نوعا بغير موافقة محررها قبل تحضيرها وكذلك لا يجوز تحضير أى تذكرة طبية مكتوبة بعبارات أو علامات مصطلح عليها مع كتابتها ، والصيدلى مسئول عن جميع الأدوية المحضرة بها.

مادة ٢٥ - كل دواء يحضر بالصيدلية يجب أن يوضع فى وعاء مناسب ويوضع على بطاقته اسم الصيدلية وعنوانها واسم صاحبها ورقم القيد بدفتر قيد التذاكر الطبية واسم الدواء وتاريخ التحضير وكيفية استعمال الدواء طبقا

(١) للفقرة الأولى. من المادة ٣٢ معدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ السابقة الإشارة إليه.

لما هو مذكور بالتذكرة الطبية واسم الدواء إذا صرف بغير تذكرة طبية.

مادة ٣٦ - كل دواء يحضر بالصيدلية يجب أن يقيد بدفتر التذاكر الطبية أولاً بأول في نفس اليوم الذي يصرف فيه وتكون صفحات هذا الدفتر مرقومة برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويجب أن يثبت تاريخ هذا القيد برقم مسلسل وبخط واضح دون أن يتخلله بياض ودون أن يقع فيه كشط وكل قيد بذلك للدفتر يجب أن توضح به أسماء وكميات المواد التي تدخل في تركيب الدواء.

ويجب على محضر الدواء أن يوقع بالدفتر أمام قيد التذكرة وأن يكتب ثمن الدواء واسم الطبيب محرر التذكرة ولا تعاد التذكرة الطبية إلى حاملها إلا بعد ختمها بخاتم الصيدلية ووضع تاريخ القيد ورقمه عليها وثمن الدواء وفي حالة الاحتفاظ بالتذكرة الطبية في الصيدلية لاتقاء المسؤولية يجب أن يعطى حاملها صورة طبق الأصل منها وهذه الصورة يجب ختمها بخاتم الصيدلية حاملها صورة طبق الاصل منها وهذه الصورة يجب ختمها بخاتم الصيدلية ووضع التاريخ الذي صرفت فيه ورقم القيد عليها مع الثمن وكذلك تعطى للطبيب المعالج أو للمريض صورة من التذكرة الطبية عند طلبها وذلك دون مقابل وإذا تكرر صرف التذاكر الطبية المحتوية على مواد مدرجة في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون يكتفى أن ينكر في دفتر قيد التذاكر الطبية تاريخ التكرار برقم جديد مسلسل مع الإشارة إلى الرقم الذي قيدت به التذكرة في المرة الأولى.

مادة ٣٧ - لا يجوز تغير الأشخاص المنصوص عليهم في المواد ١ و ٢٠ و ٢٣ و ٢٤ لتدخل في تحضير للتذاكر الطبية أو صرفها أو في بيع المستحضرات الصيدلية للجمهور.

مادة ٣٨ - تحدد مواعيد العمل بالصيدليات وما يتبع في الإجازات السنوية والراحة الأسبوعية والأعياد الرسمية نظام الخدمة الليلية بقرار يصدره وزير الصحة العمومية بعد أخذ رأى نقابة الصيداللة بحيث لا تقل ساعات العمل اليومية عن ثمانى ساعات وبحيث يضمن وجود عدد من الصيدليات مفتوحة في جميع الأرقام.

ثانيا . الصيدليات الخاصة :

مادة ٢٩ (١) - للصيدليات الخاصة نوعان :

(١) صيدليات للمستشفيات والمستوصفات والعيادات الشاملة وعيادات الأطباء المصرح لهم فى صرف الأدوية لمرضاهم أو ما فى حكمها ، ولا يجوز منح ترخيص بفتح صيدلية خاصة من هذا النوع غلا إذا كانت ملحقة بمؤسسة علاجية مرخص بها طبقا لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالمحال التجارية والصناعية ، وتسرى عليها أحكام الصيدليات العامة عدا أحكام المادتين ٣٠ و ٣٢.

وبجوز لهذه الصيدليات أن تصرف بالثمن الأدوية بالعيادات الخارجية لغير مرضاهم فى البلاد التى لا توجد بها صيدلية عامة وفى هذه الحالة تسرى عليها أحكام المادة ٣٢.

(٢) الصيدليات التابعة لجمعيات تعاونية مشهرة ويمنح للترخيص بفتح صيدلية خاصة من هذا النوع بناء على طلب من رئيس مجلس إدارة الجمعية أو مديرها ، وتسرى على هذا النوع من الصيدليات الخاصة أحكام الصيدليات العامة عدا المادة ٣٢.

مادة ٤٠ - يجوز للطبيب البشرى أو البيطرى متى ثبت أن المسافة بين عيادته وأقرب صيدلية عامة أو مستشفى به عيادة خارجية بها صيدلية خاصة موجودة بالجهة تزيد على خمسة كيلو مترات.

ويلغى هذا الترخيص عند فتح صيدلية عامة أو خاصة بالجهة الموجودة بها العيادة الطبية الحاصلة على هذا الترخيص ويعطى الطبيب مهلة قدرها تسعون يوما من تاريخ فتح الصيدلية لتصفية الأدوية التى بالعيادة المرخص بها وإلا وجب إغلاق الصيدلية الخاصة والعيادة إداريا مع ضبط الأدوية الموجودة بها.

(١) المادة ٣٩ معلقة بالقوانين أرقام ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ السابق الإشارة إليه و ٧ لسنة ١٩٥٦ للوقائع المصرية العدد ٩ مكرر فى ١٩٥٦/١/٣٠ و ٦١ لسنة ١٩٥٩ الجريدة الرسمية العدد ٥٣ فى ١٩٥٩/٣/١٧.

ثالثا - وسطاء الأدوية :

مادة ٤١- يجب على كل من يريد الاشتغال كوسيط أدوية أو كوكيل مصنع أو جملة مصانع فى الأدوية والمستحضرات الصيدلانية أو الاقرباذينية أن يحصل على ترخيص بذلك من وزارة الصحة العمومية ويجب أن يكون طلب الترخيص على النموذج الذى تعده الوزارة لذلك ومصحوبا بما يأتى :

(١) شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة عدم وجود سوابق.

(٢) شهادة من المصنع مصنفا عليها من الجهات المختصة الرسمية تثبت وكالة الطالب عن المصنع أو المصانع وتلحق بها قائمة بها قائمة بأسعار الأدوية والمستحضرات الصيدلانية التى هو كوكيل عن مصانعها مع إيضاح تركيبه نوعا وكما.

(٣) رسم نظر قدره خمسة جنيهات مصرية.

مادة ٤٢- الترخيص للوسيط شخصى وعلى الوسطاء لخطار الوزارة أولا بأول عن كل مصنع جديد يمثلونه أو يتنازلون عن تمثيله وأن يرسلوا فى شهر ديسمبر من كل سنة كشفا باسم المصنع أو المصانع التى يمثلونها.

مادة ٤٣- يجب على الوسطاء الذين يرغبون فى أن يكون لهم مستودعات لحفظ الأدوية أو المستحضرات الصيدلانية التى هم وكلاء عنها أن يحصلوا على ترخي فى ذلك وفقا للأحكام العامة ، الخاصة بالمؤسسات الصيدلانية . *

مادة ٤٤- يكون تخزين وبيع الأدوية من مستودعات الوسطاء بالشروط الآتية :

(١) يجب أن تباع مغلفة فى غلافاتها الأصلية.

(٢) يجب أن يكون البيع قاصرا على الصيدليات العامة والخاصة وعلى مخازن الأدوية والمعاهد العلمية.

مادة ٤٥ (١) - يجب على مدير المستودع أن يمسك دفتر القيد الوارد من الأدوية إلى المستودع والمنصرف منه وتكون صفحات هذا الدفتر مرقومة برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويثبت في الدفتر المشار إليه فيما يختص بالوارد اسم للصنف ومقداره ونسبة وحداته وعبواته وتاريخ وروده والتمن طبقاً للسعر المحدد.

وفيما يختص بالمواد المنصرفة من المستودع يثبت في الدفتر نوع الأدوية المنصرفة ومقدارها ونسبة وحداتها واسم من صرفت إليه وعنوانه وتاريخ البيع.

ويجب أن يكون للقيد أولاً بأول حسب ترتيب التاريخ وبخط واضح دون أن يتخلله بياض بين السطور أو كشط وأن يكون البيع بمقتضى إيصالات من المشتري.

رابعاً. مخازن الأدوية :

مادة ٤٦ - لا يمنع الترخيص في فتح مخزن أدوية إلا في المحافظات أو عواصم المديرية والمراكز التي بها صيدليات.

مادة ٤٧ - يجب أن يكون محل حفظ الأدوية والمستحضرات الصيدلانية في المخزن مستقلاً عن باقي أقسامه ويكون مدير المخزن مسؤولاً عن تنفيذ ذلك.

مادة ٤٨ - تفتح مخازن الأدوية في نفس ساعات ومواعيد العمل المحددة للصيدليات أثناء النهار في نفس الجهة بحيث لا تقل عن ثمان ساعات يومياً ويكون صاحب المخزن ومديره مسؤولين عن تنفيذ ذلك.

مادة ٤٩ - يجب أن تباع الأدوية من المخزن في عبواتها الأصلية ، فإذا جزئت وجب أن تكون داخل عبوات محكمة السد وملصق عليها بطاقات باسم المخزن وعنوانه واسم مدير واسم المادة وقوتها ودستور الأدوية المحضرة بموجبيه ومقداره والمصنع التي استوردت منه أو صنعت فيه وكذلك تاريخ

(١) المادة ٤٥ محلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ السابقة الإشارة إليه.

نهاية استعمالها أن وجدت ، وإذا كانت معدة للاستعمال البيطرى يجب أن يبين ذلك على البطاقة.

مادة ٥٠ - يجب على مدير المخزن أن يمسك دفترًا خاصًا يقيد فيه الوارد والمنصرف أولاً بأول من المواد المدرجة في الجدول (١) الملحق بهذا القانون وكذلك المستحضرات الصيدلانية الخاصة أو الدستورية التي تحوى مادة فعالة واحدة فقط من هذه المواد ، وهذا الدفتر تكون صفحاته مرقومة ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويجب أن يكون القيد بخط واضح دون أن يتخلله بياض أو يقع فيه كشط أو تغيير أو فى الهامش وبحسب ترتيب التاريخ برقم مسلسل.

أما فيما يختص بالاصناف الواردة فيبين فى القيد اسم الصنف وقوته ومقداره ومصدره وتاريخ وروده إلى المخزن.

وفىما يختص بالاصناف المنصرفة فيبين فى القيد اسم الصنف المباع وقوته ومقداره وكذلك اسم المشتري وعنوانه وتاريخ صرفه.

خامساً. محال الاتجار فى النباتات الطبية ومتحصلاتها :

مادة ٥١ - يجب على كل من يريد فتح محل للتجار فى النباتات الطبيعية الواردة فى دساتير الأدوية أو أجزاء مختلفة من هذه النباتات أو فى المتحصلات الناتجة بطبيعتها من النباتات للحصول على ترخيص فى ذلك وفقاً للأحكام العامة الخاصة بالمؤسسات الصيدلانية ولا يسرى هذا الحكم على محال بيع النباتات الطبية الواردة بالجدول السابع الملحق بهذا القانون.

مادة ٥٢ - يجب أن تباع النباتات الطبية فى عبوات مغلقة مبنية عليها اسم دستور الأدوية التى تطابق مواصفاته وكذا تاريخ الجمع وتاريخ انتهاء صلاحيتها للاستعمال أن وجد ويكون البيع قاصراً على الصيدليات ومخازن الأدوية ومصانع المستحضرات الصيدلانية والهيئات العلمية.

ويجوز البيع للأفراد الذين ترخص لهم فى ذلك وزارة الصحة العمومية.

مادة ٥٢- كل ما يرد إلى محل الاتجار فى النباتات الطبية وكل ما يصرف منها يجب قيده أولاً بأول فى دفتر خاص تكون صفحاته مرقومة برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويجب أن يكون القيد بخط واضح دون أن يتخلله بياض أو يقع فيه كشط.

أما فيما يختص بالأصناف المنصرفة فيبين فى القيد اسم الصنف المباع وقوته ومقداره واسم المشتري وعنوانه وتاريخ صرفه.

سادساً - مصانع المستحضرات الصيدلانية :

مادة ٥٤ - يجب أن يكون بكل من مصانع المستحضرات الصيدلانية معمل للتخاليل مزود بالأدوات والأجهزة اللازمة لفحص الخامات الواردة المصنع ومنتجاته ويشرف على هذا العمل صيدلى أو أكثر من غير الصيدلانية المكلفين بتجهيز المستحضرات أو المتحصلات بالمصنع . ويكون الصيدلى المحلل مسئولاً مع الصيدلى مدير المصنع عن جودة الأصناف المنتجة وبصلاحيتها للاستعمال.

مادة ٥٥- يجوز للصيدلى بعد موافقة وزارة الصحة العمومية أن يصنع فى صيدليته مستحضرات صيدلية خاصة به ويشترط أن تكون الصيدلية مجهزة بجميع الأدوات والآلات اللازمة لصنع وتحليل تلك المستحضرات ومستوفاة للشروط التى تضعها الوزارة.

مادة ٥٦ - على كل من الصيدلى الذى يقوم بتجهيز مستحضرات صيدلية خاصة فى صيدليته ومدير مصنع المستحضرات الصيدلانية أن يمسك دفترين أحدهما للتخضير يدون فيه أولاً بأول مقدار الكمية المجهزة فى كل مرة من كل مستحضر وتاريخ التجهيز ويعطى رقم مسلسل لكل عملية تجهيز موقعا عليه من الصيدلى المحضر والصيدلى المحلل.

والدفتر الآخر لقيد الكميات المنصرفة وتاريخ صرفها والجهات المنصرفة إليها ويوقع على هذا الدفتر الصيدلى المدير.

ويجب أن تكون صفحات كل دفتر مرقومة برقم مسلسل ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويجب أن يكون اللقيد بخط واضح لا يتخلله بياض ودون أن يقع فيه كشط.

المادة ٥٧^(١) - يجب أن يوضع على الأوعية التي تعبأ فيها المواد الدوائية أو المستحضرات الصيدلانية وعلقاتها الخارجية بطاقات تذكر فيها البيانات الآتية :

(١) أن كان من المستحضرات الخصوصية يذكر اسم المستحضر وأسماء المواد الفعالة في التركيب ومقاديرها على أن تذكر باسمها المعروف وليس بمزيجها الكيميائي.

وإن كان الدواء مفردا أو من المستحضرات الصيدلانية الدوائية فيذكر اسمه حسب الوارد بالمتور واسم هذا المتور وتاريخ صدوره.

(٢) اسم المصنع أو الصيدلية التي قامت بعملية التعبئة أو للتجهيز أو التركيب وعنوانها واسم البلد الذي جهزت فيه.

(٣) كيفية استعماله إذا كان من المستحضرات الصيدلانية الخاصة ومقدار الجرعة الواحدة في حدود المقرر في نساتير الأدوية.

(٤) كمية الدوار داخل العبوة طبقا للمقاييس المتبعة.

(٥) الأثر الطبى المقدر له أن كان من المستحضرات الصيدلانية الخاصة.

(٦) الرقم المسلسل لعملية التعبئة أو للتجهيز أو للتركيب المنصوص عليه في المادة السابقة.

(٧) وإن كان من الأدوية التي يتغير مفعولها بمرور بعض الوقت فيذكر تاريخ التحضير وكيفية احتفاظه بقوته وتاريخ صلاحيته للاستعمال وكذلك كيفية وقايته من الفساد عند تخزينه.

(١) المادة ٥٧ معدلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ السابق الإشارة إليه.

ويجب أن يرفق بالمستحضرات بيان المولد الملونة والحافظة والمزينة ونسبة كل منها إن وجدت.

وفى جميع الأحوال لا يسمح بتداول المستحضرات الصيدلانية أيا كان نوعها إلا إذا كان ثابتا على بطاقات الخارجية رقم تسجيلها بفاتر وزارة الصحة العمومية وللمن للمحدد الذى يتابع به للجمهور.

الفصل الثالث

المستحضرات الصيدلانية الخاصة والدستورية

مادة ٥٨ (١) - تعتبر فى تطبيق أحكام هذا القانون مستحضرات صيدلانية خاصة المتحصلات والتركيب التى تحتوى أو توصف بأنها تحتوى على مادة أو أكثر ذات خواص طبية فى شفاء الإنسان من الأمراض أو للوقاية منها أو تستعمل لأى غرض طبي آخر ولو لم يعلن عنا صراحة متى أعدت للبيع وكانت غير واردة فى إحدى طبقات نساتير الأدوية وملحقاتها الرسمية . ويجوز لوزير الصحة العمومية بقرار منه أن ينظم تجهيز أو تداول أية مستحضرات أو أدوية أو مركبات يرى أن لها صلة لعلاج الإنسان أو تستعمل لمقاومة انتشار الأمراض.

مادة ٥٩ يحظر تداول المستحضرات الصيدلانية الخاصة سواء أكانت محضرة محليا أو مستوردة من الخارج إلا بعد تسجيلها بوزارة الصحة العمومية ولا تسجل تلك المستحضرات إلا إذا كان طلب التسجيل مقدما من أحد الصيادلة أو الأطباء أو الأطباء البشريين أو أطباء الأسنان من المصرح لهم فى مزاولة المهنة فى مصر أو من أصحاب مصانع الأدوية المحلية أو من أصحاب المصانع الأجنبية فى الخارج أو وكلائهم ويصحب طلب تسجيل المستحضر برسم قدره خمسة جنيهات عن كل مستحضر نظير فحص الطلب وثلاث عينات من المستحضرات فى عبواتها الأصلية كل منها مختومة بالشمع الأحمر وبخاتم الصيدلى الذى قام بتجهيزها أو بخاتم المصنع الذى

(١) المادة ٥٨ معلقة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ السابق الإشارة إليه ثم بالقانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه.

جهزت فيه ونموذج من صورتين لكل من البطاقة والمطبوعات التي سيغلف بها المستحضر موقعا عليها من الطالب أو الصيدلي أو من وكيل أو مدير المصنع وعلى صاحب الشأن يقدم كافة البيانات الأخرى التي تطلب منه.

مادة ٦٠ (١) - لا يتم تسجيل أى مستحضر صيدلي خاص إلا إذا أقرته اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية والتي يصدر بتشكيلها قرار من وزارة الصحة العمومية وتؤلف من رئيس وسبعة أعضاء كالاتى :

- | | |
|-------|--|
| رئيسا | وكيل وزارة الصحة العمومية أو من ينوب عنه. |
| | ١- استاذ صيدلى من إحدى كليات الصيدلة. |
| أعضاء | ٢- استاذ طبيب من إحدى كليات الطب. |
| | ٣- مندوب صيدلى من وزارة الصحة العمومية. |
| | ٤- مدير معهد الأبحاث وطب المناطق الحارة بوزارة الصحة العمومية أو من ينوب عنه ... |
| | ٥- صيدلى من غير الموظفين ترشحه نقابة للصيادلة. |
| أعضاء | ٦- طبيب من غير الموظفين ترشحه نقابة الأطباء للبشريين. |
| | ٧- مندوب من اللجنة الدائمة لمستور الأدوية. |
| | ٨- صيدلى حكومى مختص بتحليل الأدوية . |
| | ٩- طبيب حكومى مختص بالتحاليل البيولوجية . |

وتضع اللجنة اللائحة المنظمة لأعمالها ويصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية وتكون جميع قرارات هذه اللجنة نهائية . ولا يصح انعقاد اللجنة إلا بحضور سبعة أعضاء عدا الرئيس وللجنة استثناء من تشاء لحضور جلساتها للاستئناس برأيه.

مادة ٦١ - للجنة الفنية لمراقبة الأدوية الحق دائما فى رفض تسجيل أى مستحضر صيدلى خاص مع إيداء أسباب ذلك وتسجيل المستحضرات

(١) المادة ٦٠ معلقة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ السابق الإشارة إليه.

لصيدلية الخاصة التى تقرها اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية بدفأتر وزارة الصحة العمومية برقم مسلسل ويعطى الطالب مستخرجا رسميا من القيد ويعتبر هذا المستخرج ترخيصا بالمستحضر . ولا يجوز بعد تسجيل المستحضر إجراء أى تعديل فيما أقرته اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية عند الترخيص بتسجيله وإلا وجب على الطالب إعادة التسجيل.

إذا تغيرت ملكية المستحضر وجب على كل من مالكة القديم ، والجديد إبلاغ الوزارة هذا التغيير خلال ثمانية أيام من تاريخ حصوله.

مادة ٦٢ - تعتبر مستحضرات صيدلية دستورية فى أحكام هذا القانون المتحصلات والتركييب المذكورة فى أحدث طبقات دساتير الأدوية التى يصدر بها قرار من وزارة الصحة العمومية وكذلك الموائل والمجهزات الدستورية المعدة للتطهير ويجوز صنع هذه المستحضرات فى مصانع الأدوية أو الصيدليات دون حاجة إلى تسجيلها.

ولا يجوز البدء فى تجهيز المستحضرات الصيدلية الدستورية إلا بعد إخطار وزارة الصحة العمومية بذلك وموافاتها ببيان الدستور المذكور فيه المستحضر وعينه من العبوة والبطاقة التى ستلصق عليها وموافقة وزارة الصحة العمومية على ذلك.

مادة ٦٣ - يجب أن تباع المستحضرات الصيدلية الخاصة والدستورية مغلقة داخل غلافاتها الأصلية ويستثنى من ذلك الأمبول إذا كان أسم الدواء ومقداره واسم المصنع المجهز مطبوعا بمادة ثابتة تصعب إزالتها.

ويجب أن تكون البيانات المذكورة على بطاقات المستحضرات الصيدلية وعلى ما يوزع عنها من النشرات والإعلانات متفقة مع ما تحويه فعلا تلك المستحضرات من مواد وعلى خواصها العلاجية ، كما يجب ألا تتضمن عبارات تتنافى مع الآداب العامة أو يكون من شأنها تضليل الجمهور . ويجب الحصول على موافقة اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية بوزارة الصحة على نصوص تلك البيانات أو النشرات أو الإعلانات ووسائلها وذلك قبل نشرها.

مادة ٦٤ (١) - لوزير الصحة العمومية بناء على توصية للجنة الفنية لمراقبة الأدوية أن يصدر قرارات بحظر التداول لأي مادة أو مستحضر صيدلى يترى فى تداوله ما يضر بالصحة العامة وفى هذه الحالة يشطب تسجيل المستحضر من دفاتر الوزارة أن كان مسجلا وتصادر الكميات الموجودة منه إداريا أينما وجدت دون أن يكون لأصحابها الحق فى الرجوع على الوزارة بأى تعويض.

الفصل الرابع

استيراد الأدوية والمستحضرات الصيدلانية والمتحصلات الأقرباذينية والنباتات الطبية ومتحصلاتها الطبية

مادة ٦٥ - لا يسمح بدخول المستحضرات الصيدلانية الخاصة فى مصر ولو كانت عينات طبية مجانية ولا بالإفراج عنها إلا إذا توافرت فيها الشروط الآتية وبعد موافقة اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية.

(١) أن تكون مسجلة بدفاتر وزارة الصحة عملا بالمادة (٥٩) من هذا القانون.

(٢) أن تكون بنفس الاسم المعروفة به فى بلادها الأصلية.

(٣) أن تجلب داخل غلافات محكمة الغلق ولا يجوز أن تجلب فرطاً أو بدون حزم.

(٤) أن تنكر على بطاقتها البيانات المنصوص عليها فى المادة (٥٧).

ولا يجوز بأى حال من الأحوال استيراد أوعية تلك المستحضرات الفارغة أو غلافاتها الخالية من الأدوية أو بطاقتها أو صنع شئ من ذلك إلا بعد موافقة وزارة الصحة العمومية.

مادة ٦٦ - لا يجوز السماح بدخول المستحضرات الصيدلانية الدستورية أو النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية أو المواد الدوائية فى مصر إلا إذا كان مبينا عليها اسم دستورية الأدوية المجهزة بموجبه وتاريخ تجهيزها أو

(١) المادة ٦٤ محذلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ السابقة الإشارة إليه.

جميعها وأن تكون مطابقة تماما لجميع اشتراطات هذا الدستور وأن تجلس داخل غلاقات محكمة للخلق.

مادة ٦٧ - يجوز لوزير الصحة العمومية أن يصدر قرارا بعدم السماح بادخال أية أدوية مما هو منصوص عليه في المادة السابقة في مصر إلا إذا توافرت فيها صفات خاصة وبعد اختبارها والتأكد من صلاحيتها للاستعمال الطبي.

مادة ٦٨ (١) - لا يجوز الإفراج عن المواد الدوائية أو المتحصلات الأفر باذنية أو المستحضرات الصيدلية أو النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبية المستوردة التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في هذا القانون إلا للأشخاص المرخص لهم بالاتجار في تلك المواد كل منهم في حدود الرخصة الممنوحة إليه بشرط أن تكون تلك الأصناف واردة إليهم من الخارج خصيصا لهم كما لا يجوز لغير هؤلاء الأشخاص تصدير تلك الأصناف إلى الخارج . ومع ذلك يجوز للأفراد استيراد تلك الأصناف أو تصديرها على أن تكون بكميات محدودة للاستعمال الخاص بشرط الحصول مقدما على تصريح بذلك من وزارة الصحة العمومية.

مادة ٦٩ - يجب أن توضع المواد المدرجة بالجدولين الأول والثالث الملحقين بهذا القانون وكذلك المستحضرات الصيدلية المحتوية على مادة أو أكثر من هذه المواد عند وصولها إلى الجمرک منعزلة عن البضائع الأخرى ولا تسلم إلا إلى مديري المؤسسات الصيدلية في حدود التراخيص الممنوحة لهم بموجب هذا القانون والمصالح الحكومية والأشخاص الحاصلين على ترخيص بذلك مقدما من وزارة الصحة العمومية . كل ذلك مع عدم الاخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه.

ويجب أن توضع الأمصال والطعوم وجميع الأدوية التي تحتاج إلى تبريد بمجرد وصولها في ثلاثيات على حساب مستوردها خشية التلف.

(١) المادة ٦٨ مطلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ السليق الإشارة إليه.

ولا يجوز الإفراج عن المواد المفترقة الواردة بالجدول السادس الملحق بهذا القانون إلا بعد الحصول على موافقة إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية ويراعى فى تخزين المواد الواردة بهذا الجدول اتباع شروط التخزين المنصوص عليها فيه.

وينراعى عند إرسال أى عينة للمعامل أن تكون مماثلة للرسالة وأن تكون السوائل فى زجاجات جديدة جافة ونظيفة.

الفصل الخامس

أحكام عامة

مادة ٧٠ - لا يجوز للصيدلى أن يجمع بين مزاوله مهنته ومزاوله مهنة الطب البشرى أو الطب البيطرى أو طب الأسنان حتى ولو كان حاصلًا على مؤهلاتها.

مادة ٧١ - لا يجوز حفظ المواد الدوائية أو المتحصلات الأقربانينية أو المستحضرات الصيدلية أو النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية أو بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع إلا فى المحال المرخص لها بموجب هذا القانون كل منها فى حدود الرخصة الممنوحة لها ولا يجوز الاتجار فيها لغير الأشخاص المرخص لهم بذلك كما لا يجوز شراؤها إلا من تلك المحال ومن هؤلاء الأشخاص.

مادة ٧٢ - لا يجوز الاتجار فى عينات الأدوية والمستحضرات الصيدلية المعدة للدعاية أو عرضها للبيع ولا يجوز حيازتها لغير المؤسسات الصيدلية المرخص لها فى استيرادها أو فى صنعها . ولا يجوز للوسيط أن يحتفظ بعينات الأدوية فى أى مكان آخر غير المستودع المرخص له به كما يجب أن يكون مطبوعا على بطاقات هذه العينات الداخلية والخارجية بشكل واضح عبارة (عينة طبية مجانية).

مادة ٧٣ - لا يجوز تداول المواد الدوائية المدرجة فى الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون ومستحضراتها بين المؤسسات الصيدلية إلا بموجب طلب كتابى موقع عليه من مدير المؤسسة الصيدلية وعليه خاتم (مسموم).

مادة ٧٤ - يجب حفظ الدفاتر المنصوص عليها في هذا القانون وجميع المستندات الخاصة بها كالتذكر الطبية والفواتير والطلبات مدة خمس سنوات ابتداء من آخر قيد في الدفاتر وعلى اصحاب المؤسسات الصيدلانية ومديرها تقديم الفواتير والمستندات لمفتشى وزارة الصحة العمومية كلما طلبوا منهم ذلك.

مادة ٧٥ - يحظر على مخازن الأدوية أو وسطاء الأدوية أو مصانع المستحضرات الصيدلانية أو مجال الاتجار في النباتات الطبية بيع أى دواء أو مستحضر صيدلى أو نبات طبي أو أى مادة كيميائية أو اقربانينية أو عرضها للبيع الجمهور أو إعطاؤها له بالمجان كما يحظر على تلك المؤسسات تحضير أى دواء أو التوسط فى ذلك.

مادة ٧٦ - لا يجوز للمؤسسات الصيدلانية الامتناع عن بيع الاصناف المعدة للتسليم معاً يصنعون أو يستوردون أو يخزنون من المستحضرات الصيدلانية أو المواد الدوائية أو المتحصلات الاقربانينية أو النباتات الطبية ومتحصلاتها للهيئات أو الاشخاص المخصص لها فى ذلك طبقاً لأحكام هذا القانون مقابل دفع ثمن المحدد لكل منها.

مادة ٧٧^(١) - لا يجوز الإفراج الجمركى عن رسائل الأدوية المستوردة إلا بعد موافقة وزارة الصحة العمومية - كما يلزم الحصول على تلك الموافقة قبل تدول كل عملية من عمليات تشغيل الأدوية المحضرة محلياً - ويضع وزير الصحة العمومية القواعد التى تتبع فى هذا الشأن بناء على ما تقرحه اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية.

الفصل السادس (العقوبات)

مادة ٧٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة الصيدلة بدون

(١) المادة ٧٧ محلة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ - السابق الإشارة إليه وبالقانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه.

ترخيص أو حصل على ترخيص بفتح مؤسسة صيدلية بطريق التحايل أو باستعارة اسم صيدلي . ويعاقب بنفس العقوبة الصيدلي الذي أعار اسمه لهذا الغرض ويحكم بإغلاق المؤسسة موضوع المخالفة وإلغاء الترخيص الممنوح لها.

مادة ٧٩ - يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة كل شخص غير مرخص له في مزاوله المهنة يعلن عن نفسه بأى وسيلة من وسائل النشر إذا كان من شأن ذلك أن يحمل الجمهور على الاعتقاد بأن له الحق في مزاوله مهنة الصيدلة وكذلك كل صيدلي يسمح لكل شخص غير مرخص له في مزاوله مهنة الصيدلة بمزاولتها باسمه في أية مؤسسة صيدلية.

مادة ٨٠ - يعاقب بغرامة لا تقل عن ٥٠ جنيتها ولا تزيد على ٢٠٠ جنيهه كل من فتح أو أنشأ أو أدار مؤسسة صيدلية بدون ترخيص وفي هذه الحالة تغلق المؤسسة إداريا وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة في الحدود المتقدمة معا .

مادة ٨١ - يعاقب بغرامة لا تقل عن ٢٠ جنيتها ولا تزيد على ١٠٠ جنيهه كل من أدار صناعة أخرى غير المرخص بإدارتها في المؤسسة الصيدلية التي رخص له فيها وإذا تكررت المخالفة خلال ثلاثة أعوام من تاريخ الحكم في المخالفة الأولى يحكم بإغلاق المؤسسة مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة.

مادة ٨٢ - كل مخالفة لأحكام المادة ٧٥ يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيتها وتوقع العقوبة على كل من البائع وصاحب المؤسسة ومديرها وإذا تكررت المخالفة خلال ثلاثة أعوام من تاريخ وقوع المخالفة السابقة يحكم بأقصى العقوبة^(١).

(١) للفقرة الأولى من المادة (٨٢) محللة بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٥ السابقة الإشارة إليه.

وكل مخالفة لأحكام المادة ٧٦ يعاقب مرتكبها بالعقوبات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه.

مادة ٨٢ (١) - كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن جنيهين ولا تزيد على عشرة جنيهات.

ونلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها أى قانون آخر.

مادة ٨٢ (٢) مكررو - يحظر إخراج الدواء من البلاد سواء كان مصنعا فيها أو مستورداً ، بغير اتباع القواعد المنظمة لذلك واللى يصد بها قرار من وزير الدولة للصحة ويعاقب كل من يخالف أحكام الفقرة السابقة بالحبس وبغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تجاوز ١٠٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وتضاعف العقوبة فى حالة العود ، ويحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الأدوية محل المخالفة.

مادة ٨٤ - فى جميع الأحوال يحكم فضلا عن العقوبات المتقدمة بمصادرة الأدوية موضوع المخالفة والأدوات التى ارتكبت بها.

مادة ٨٥ (٣) - يعين من مأمورى الضبط القضائى فى تطبيق أحكام هذا القانون الصيدالة للرؤساء ومساعدهم من مفتشى الصيدليات بوزارة الصحة العمومية وكذلك كل من يندبه وزير الصحة العمومية لهذا الغرض.

الفصل السابع

أحكام وقتية

مادة ٨٦ - يستثنى من شرط الجنسية المنصوص عليه فى المادة (١) الأجانب الذين التحقوا بإحدى الجامعات المصرية قبل العمل بهذا القانون.

(١) المادة ٨٢ محللة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥. السابقة الإشارة إليه.

(٢) المادة ٨٢ مكر مضافة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ - الجريدة الرسمية للعدد ١١ فى ١٩٨٤/٣/١٥.

(٣) المادة ٨٥ محللة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ السابقة الإشارة إليه

مادة ٨٧- يجوز لوزير الصحة لعمومية بعد أخذ رأى مجلس نقابة الصيدالة أن يرخص لأصيدالة الفلسطينيين اللاجئين الذين أجبرتهم الظروف للقهريّة الدوليّة على مغادرة بلادهم وألّتجاه إلى مصر للإقامة إلى أن تستقرّ حالة بلادهم ، في مزلولة مهنتهم بالجمهورية المصرية لمدة أقصاها سنة قابسة للتجديد مع إعفائهم من تأدية الامتحان المنصوص عليه في المادة (٣) بشرط حصولهم على الدبلوم المنصوص عليه في المادة (٢).

مادة ٨٨^(١) - لا تسرى أحكام المادة ٣٠ على الصيدليات الموجودة وقت العمل بهذا القانون - كما لا تسرى أحكام المادة ١٩ لمدة ثلاث سنوات من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون على محال الاتجار في النباتات الطبيّة ومتحصلاتها الطبيّة والمؤسسات الصيدليّة الخاصّة الملحقة بوحدة علاجية تابعة لجمعية خيرية مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل أو الهيئة معترف بها.

استثناء من أحكام المادة ٧١ يرخص لمنتجي النباتات الطبيّة ومتحصلاتها الطبيّة في بيعها أو طرحها أو عرضها للبيع أو لتصديرها للخارج متى كانت مطابقة للشروط والمواصفات التي يصدر بها قرار من وزير الصحة لعمومية.

مادة ٨٩- لا تمنح رخص جديدة بفتح مخازن أدوية بسيطة - وتلغى تراخيص مخازن الأدوية البسيطة الموجودة وقت العمل بهذا القانون إذا انتقلت الملكية من الشخص المرخص إليه فيها إلى أي شخص آخر لأي سبب من أسباب نقل الملكية كما يلغى الترخيص إذا نقل المخزن من مكانه الحالي إلى مكان آخر وتعتبر الرخص الحالية شخصية لأصحابها ولا يجوز إشراك أحد في ملكيتها.

(١) المادة ٨ منقولة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٦ لوائح المصرية العدد ٩ مكرر في ١٩٥٦/١/٣٠.

مادة ٩٠ (١) - لا تسرى الأحكام الواردة في هذا القانون في شأن القيود على الإقراج الجمركي والتسجيل والتجهيز والتداول بالنسبة إلى المستحضرات الصيدلانية إلا بعد مهلة قدرها ٢٤ شهرا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ويحدد وزير الصحة العمومية خلال هذه الفترة آخر موعد لقبول طلبات التسجيل عن تلك المستحضرات.

فإذا انقضت المهلة المشار لها جاز لوزير الصحة العمومية أن يصدر بناء على توصية اللجنة الفنية قرارا بمد هذه المهلة بالنسبة للمستحضرات التي قدمت طلبات تسجيلها مستوفاة إلى اللجنة في الميعاد المحدد لذلك.

الفصل الثامن

أحكام ختامية

مادة ٩١ - يجوز لوزير الصحة العمومية أن يمنح تراخيص وقتية لفتح صيدلية أو أكثر في المصايف أو المشاتي المؤقتة وفقا للحاجة بالاشتراطات التي تراها وزارة الصحة العمومية.

مادة ٩٢ (٢) - إلى حين صدور دستور دستور الأدوية المصرية باللغة العربية يصدر وزير الصحة العمومية قرارا ببيان النسايتير الأجنبية التي تعتبر في جمهورية مصر نسايتير أدوية رسمية.

مادة ٩٣ - تعتمد الجداول الملحقة بهذا القانون وتعتبر مكملة له . ويجوز لوزير الصحة العمومية أن يصدر قرارا بإضافة أية مادة أخرى إليها . كما له أن يحذف منها أية مادة تكون مدرجة بها .

وتنشر تعديلات الجداول في الجريدة الرسمية ولا تعتبر جزءا من الجداول المذكورة إلا بعد ٣٠ يوما من تاريخ نشرها .

(١) المادة ٩٠ معلقة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ السابق الإشارة إليه ثم عدلت بالقانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ الواقع المصرية العدد ٨٤ مكرر في ١٨/١٠/١٩٥٦ .
(٢) المادة ٩٢ معلقة بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ السابق الإشارة إليه وبالقانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٩٤ - لا يخل هذا القانون بأى حكم من أحكام القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه.

مادة ٩٥ - يلغى المرسوم رقم (٥) لسنة ١٩٤١ للخاص بمزاولة مهنة الصيدلة والاتجار فى المواد السامة وكذا كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ٩٦ - على وزراء الصحة العمومية والعدل والداخلية والمالية والاقتصاد ، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد مضى ستين يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، ويصدر وزير الصحة العمومية القرارات اللازمة لتنفيذه.

صدر بديون الرئاسة فى ١٤ رجب سنة ١٣٧٤ (٩ مارس سنة ١٩٥٥).

الجدول الأول

المواد السامة

وهي المواد الواجب حفظها في أماكن منعزلة ومغلقة ومكتوب عليها
"مواد سامة" ويرسم عليها جمجمة وعظمتان وهي :

الزرنيج - مشتقاته ومركباته	الهيوسين وأملاح
الأيتين - مركباته ومشتقاته	الهيوسيومين وأملاحه
الزئبق - مركباته ومشتقاته	النيكوتين وأملاحه
حمض سيانديك وأملاحه	البافيرين وأملاحه
درنة خائق للذهب - خلاصتها وصيغتها	الاستركنين وأملاحه
أكونتين	أريكلين وأملاحه
البلاونا وخلاصاتها	التيايين وأملاحه
أنواع الديجيتالا وجليكوزيداتها	التيوكورارين وأملاحه
الفعالة	عرق الذهب وخلاصته
فول الكلابار	حمض الباربوتريك وأملاحه
الازيرين أملاحه	ومشتقاته
أنواع الأمستروفانتوس وجليكوزيداتها	الباريوم وأملاحه
الفعالية	كارياكول
الجابوراندى ولشباء قلوباته للفعالة	الأوبين
الديونين	البكروتوكسين
كودايين وأملاحه	المابين (الابهل) وزيت الطيار
الكورنين وأملاحه	السند البرو وزيت الطيار
الكوتارين وأملاحه	اللوبيلا وخلاصتها
الإميتين وأملاحه ومشتقاته	للولين وأملاحه
هوماتروبين وأملاحه	الكورار
اليوهمبين وأملاحه	أملاح الثاليوم
الكوكا أوراق وثمار وخلاصتها	جيليسيوم (الياسين الأصفر)

وأشياء قلوباته	وصبغتها
الساباديل وأشباه قلوباته الفعالة	البروسين وأملاحه
الأرجوت وأشباه قلوباته الفعالية	التريديون
أثروبين وأملاحه	الأدرينالين وأملاحه
ثلاثي برومور مثيل الكحول	حمض الأوكساليك وأملاحه
فوسفيد الزنك	اليود
السانتونين (بالشج)	أملاح الفضة
المخدرات الموضعية والمخدرات العامة	فورمالين
أملاح الرصاص	فينيلين دايامين (ميثا وبارا)
البروم	كريسول وكريسيلات الصودا
كلورال يدرات	الألوين ومشتقاته
نترت الأمول	سينكوفين ومشتقاته
البيريدين	زيت الشولموجرا
مشتقات الأكريندين	للحلاح
زيت الكونوبوديوم	الكولشيسين وأملاحه (بالحلاح)
زيت هينفو كاريس ومشتقاته	الداتورة وخلصتها
زيت حب الفلوك	السكران وخلصته
اميتوبين وأملاحه	الفينول
الزراح وصبغته	حمض البكريك
الكاتناردين	الجوز المقى وخلصته
بودوفيلين	السلفانيل أميد ومشتقاتها (مركبات السلفا ومشتقاتها)

الجدول الثاني

المواد والمستحضرات الصيدلانية الجاهزة

المواد الأتية والمستحضرات الصيدلانية الجاهزة التي تحتوى على أحداها يجب ألا تصرف من الصيدليات إلا بتكررة طبية ولا بتكرار الصرف إلا بتأشيرات كتابية من الطبيب.
الادرينالين للحقن.

مبواد للتخدير العامة والموضعية فيما عدا مستحضراتها التي تستعمل من الظاهر وكذلك ماء الكلورفورم وروح الأثير.
أشباه قلوبات الأفيون وأملاحها ومشتقاتها فيما عدا البابافرين عموماً والديونين والكودابين في الاستعمال بطريق الفم والاستعمال من الظاهر.
الزررايح (الزراح) فيما عدا المستحضرات التي تستعمل من الظاهر.
زيت خب الملوك - كورار وأشباه قلوباته ومشتقاته وأملاحه.
أملاح حمض السيانيديريك فيما عدا المستحضرات المستعملة من الظاهر.

حمض السيانيديريك فيما عدا المستحضرات المحتوية على أقل من ١٥ % منه.

الديجيتال بأنواعها - أوراق - مسحوق - صبغة - خلاصة ،
وأصولها للفعالة والمركبات الجلوكونية.

خلاصة للغدة الدرقية والثيروكسين - أملاح الأكتيومون ومشتقاتها.
الأميتين وأملاحه فيما عدا المستحضرات التي تحتوى على أقل من ١ % من الأميتين.

أملاح الأكتيومون ومشتقاته.

أشباه قلوبات الياسمين الأصفر وأملاحها.

الكوكا - أوراق وثمار ومسحوق فيما عدا المستحضرات التي تحتوى على أقل من ١ في الألف من أشباه القلوبات.
أملاح ومركبات الزئبق للحقن.

خلاصة وصيغة جنور القطن وأصوله للفعالة.
 الليبنوروبال والأبهل والسنب وأورلقها ومساحيقها وجنورها.
 مشتقات حامض البريبيتيوريك.
 الأرجوت ومركباته.
 الاستروفانتين ومركباته.
 جميع المستحضرات التي تحتوى على مواد مخدرة بنسبة أقل من اثنين
 من الألف من المورفين أو للكوكاينين.
 مركبات السلفا جميعها ما عدا السلفا قليلة الامتصاص مثل : السلفا
 جوانيديس والسلفا سكسدين والسلفا تالدين وكذا مركباتها المستعملة من
 الظاهر.
 الثيوزاسيل ومركباته.
 التاليوم استات ومركباته - البكروتوكسين ومركباته.
 الكورتيزون وما يشابهه فى المفعول.
 أملاح الزرنيخ ومركباته ومشتقاته.
 الكونيم ومركباته.
 بىرومور أو كلوروز ثلاثى إيثيل النوشادر أو ما يماثلها فى المفعول
 وكذا المركبات الأخرى التى تستعمل فى ارتخاء العصب السمبثاوى.
 المواد المدرجة فى الجدول ١ و ٢ من قانون المخدرات رقم ٣٥١
 لسنة ٢٩٥٢ للهيبارين وما يشابهه فى المفعول.
 الأدوية المجهضة فيما عدا اللكتين وأملاحه.
 الاستركنين وأملاحه.
 حقن الليثيوتريين وما يشابهها فى المفعول.
 الهرمونات للحقن ما عدا الأنسولين.
 مركبات جوزة الطيب.
 الحقن المستعملة عن طريق اللقاح.
 مستحضرات المضادات الحيوية فيما عدا البنسلين وكذلك مستحضراتها
 المستعملة من الظاهر.

الجلول الثالث

المخدرات

وتشمل المواد والمستهضرات المعتبرة مخدرة طبقا لأحكام القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والتي يجب أن تعزل وتحفظ فى دولا خاص يكتب عليه كلمة (مخدرات) كذا يجب أن تكون للصيدلية مزودة على الدولم ببعض الأمبولات للمخدرة.

الجدول الرابع

الأدوية التي يجوز للصيدلي صرفها بموجب تذكرة محررة بمعرفة المولدة

- (١) المطهرات الموضعية مثل الليزول والديتول وما يماثلها.
- (٢) محلول حمض البكريك.
- (٣) محلول برمجنات البوتاسا ١ في الخمسة آلاف على الأكثر.
- (٤) محلول نترات الفضة ٥% على الأكثر.
- (٥) محلول اليود ٥% على الأكثر.
- (٦) حبوب وشراب الكاسكارا.
- (٧) جليسرين لكتيول إلى ١٠% وقماعة.
- (٨) قطرة أبرجيرول وبروتارجول.
- (٩) قطرة السلفا لغاية ١٠%.
- (١٠) محلول ميركروكروم.
- (١١) دوماتول مسحوق.
- (١٢) بودرة السلفا المعقمة.
- (١٣) البنسلين.
- (١٤) تركيبات دوش مهبلى من دستور الأدوية للمستشفيات المضربة.
- (١٥) أنيول أنجوتين.

الجدول الخامس

المواد البسيطة التي يصرح بالاكجار فيها في مخازن الأدوية البسيطة ويشترط أن تكون هذه الأصناف داخل عبوات محكمة الغلق ومبينا عليها أسم الصنف وكميته وألثمن واسم المؤسسة الصيدلية الواردة منها وعنوانها واسم الصيدلى محضر أو مجزئ الصنف ويشترط أن تباع في عبواتها الأصلية ومحظور تجزئتها في مخازن الأدوية البسيطة^(١).

بيكربونات الصودا	سكر لمن
ورق بوكو	بارفين سائل
زهر بابونج	ماء ألكسوجين
مسحوق فحم نباتى	سائل قاتل الحشرات
درماتول	مسحوق العرقسوس المركب
لازقة أمريكانى واللازقات	خشب المر
الأخرى ماعدا المحتوي على مواد	لبخة الكاولين
سامة أو مخدرة	شراب التين
روح النعناع	كرلوية
ورق السينامكا وقرونه	بنسون
أوراق الخبيزة	قرفة
كبريت مسحوق	شمع بسيط
ملح لتجليزى	كحول نقى
سلفات صودا	بنور الكتان ومسحوقه
طلق	نفتالين
سائل مطهر (عام)	أربطة شاش
زيفون	قطن طبي
جلسرين	لنت

(١) مقدمة الجدول الخامس من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ معنلة بالقانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦.

زيت كلفور	زيت لوز حلو
زبدة كاكلو	زيت خروج
فازلين في أمبوله	مانزيا مكلمة
مترات الصودا لفوالرة الجاهزة	شواشي الاثرة
المياه المعدنية في زجاجاتها الأصلية	المر
بستليا صمغية	خطمية
بستليات مما تحتوى على يوكالبتوس	شراب شيكوريا
لو نعاغ أو عرقسوس أو قطران	أدوات الزينة
لائولين في أنبوبة	شاش معقم
أقرص الأسبرين	شاش يودو فورم
زهور البنفسج	حبوب كيرينات الكينين
مسحوق الخبيزة	أعناق الكريز
حبوب الكاسكارا ساجرادا	عنب الديب
قطرات العين الجاهزة	حبوب للروند
شعير لولتي	الصابون الطبي
مقياس حرارة	فانيليا
كيس خصية	مرهم زنك ١٠% في أنبوبة
ندى صناعي	" بوريك ١٠% "
أنوك طيبة	" اكنيول ٣٠% "
حلمة الندى	" كيريت ١٠% "
حقنة شرعية	محلول اليود ٢,٥% "
	عجائن الأسنان

الجدول السادس

المواد القابلة للاشتعال والمواد المفروقة والخطرة والحد الأقصى
للكميات التي يجوز تخزينها في المؤسسات الصيدلانية والمحال المرخص لها
بالاتجار في المواد الصناعية :

المواد القابلة للاشتعال

عدد

٢٠ لتر أسيتون.

٢٠ لتر بنزين.

١٠ لتر إثير.

٢٠ لتر ترينيتا.

٥ لتر سلفور الكربون.

٥ لتر إثير الكربون.

١٠ لتر كلورديون.

المواد القابلة للمفرقة

١/٤ كيلو كلورات الصودا.

٥ كيلو كلورات البوتاسيا.

٥ كيلو نترات البوتاسا.

المواد الخطرة

٢٠ كيلو حامض الكبريتيك.

٢٠ كيلو حامض النتريك.

٢٠ كيلو حامض الكلورديريك.

١٠ لتر كحول بدرجة ١٠٠.

٥٠ لتر كحول بدرجة ٩٥.

٥٠ لتر كحول عادي.

٢٠ لتر كحول أميليك.

٢٠ لتر فورمول.

١٠ لتر كلوديون مرر.

١ كيلو قطن البارود القابل للنوبان.

٥ كيلو نترات الصودا.

٢٥٠ جرام نيترو جلوسرين.

٢٥٠ جرام حامض البكريك.

١٠ كيلو حامض الفوسفوريك.

١ كيلو نيترو هيدرو كلوريك.

٥ كيلو حامض الخليك.

ولتخزين هذه المواد يجب اتباع الشروط الآتية :

(١) توضع كل مجموعة من هذه المجاميع الثلاثة على حدة داخل

صناديق من الخشب بها طبقة سمكية من الرمل الأصفر الناعم.

(٢) توضع صناديق المجاميع الثلاث داخل دواب مستقل مقسم إلى

ثلاث أقسام رأسية بكل قسم مجموعته وبهذا الدواب تقوى للتهوية تغطي من

الداخل بشبك من الملاك الضيق النسيج ويوضع عليها لافتة مكتوب عليها

(مواد خطرة).

(٣) توضع جميع الموائل داخل رجاجات سمكية مغلقة إغلاقاً محكماً

وباقى المواد داخل عيوبات مناسبة مغلقة.

(٤) تملأ جميع الزجاجات والعبوات خارج مكان تخزينها.

(٥) يوضع حامض البكريك داخل دواب السموم منعزلاً عن المواد

السامة الأخرى.

(٦) توضع هذه المواد في جهة واحدة من المحال المرخص بها

وبطريقة تجعل الوصول إليها سهلاً من الشارع ويبعدا عن مكان إشعال

النار.

(٧) ضرورة وجود جهاز إطفاء رغوى سعة ٢ جالون مع وضعه في

مكان قريب.

الجدول السابع

جدول العطارين

هو عبارة عن أصناف العطارة النباتية ومختصاتها التي يمكن للعطارين الاتجار فيها طبقا للمواصفات التي تقررها وزارة الصحة وهي :

جاوى أفرنجى أصناف ملوز	بخور محوج
جاوى بلدى	بذر رجلة
جاوى تتاصرى	بذر سفرجل
حبة البركة شامى وقبرصى وبلدى	بذر قطونة
حبهان	بذر كتان حصا وناعم
حبة خضرة	مسكة لادن
حبة عالية	بن أصناف
حفش مر	بهار ناعم وخصا
حنة ثمرة ١ و ٢ و ٣	بهمل
حنة بغدلى	تراب لبان
خزامة	تمر هندي أسود نتر (١)
خلنجان	تمر هندي مدراس لعمر
خميرة للمرب	تمر هندي بقشرة بيضاء
دار صيني ثمرة ١ و ٢	تين فويل
عرقسوس ناعم	رسول حموى
عرقسوس حطب	ريحان
عصفر	زر ورد مرلكشى وعادة
عقاب	زعر
عازروت	زعفران أفرنجى

عود أبيض	زعفران معربى
عود	زنجبيل هندى أبيض
عود قابلى نمرة ١ و ٢	زنجبيل هندى أحمر
فاسوخ	زنجبيل يابانى أبيض
قلقل أسود	زنجبيل ناعم
قلقل أحمر نمرة ١	زهو بنفسج
قلقل أحمر سالونيك	مخلب حصا
قشر صفا	مخلب ناعم
قرض	سكر أحمر وأخضر
قرفة حصا	سكر نبات مصرى
قرفة ناعمة	سنامكى أصناف
قرنفل نمرة ١	سندراكة
كافورة	شمر
كبابا فرنجى	شبية نمرة ١ و ٢
كبابا هندى	صابون نابلسى أصناف
كبريت جمال	صبر هندى
كبريت عامود حصا	صبر لفرنكى
كبريت عامود ناعم	صمغ طلاح
كثيرة لكسرا	صمغ هشاب عربى
كثيرة نمرة ١	صندل نمرة ١ و ٢
كثيرة حمراء	عرق جناح
كرأوية شامى	عرق حلالة تركى وشامى

لبان دكر عادة	كراوية مغرى وكراوية هندي
لبان نمة ١	كر كدية
لبان دكر لفظ	كر كم حصا
لبانة شامى	كر كم نمرة ١ و ٢
ليف أبيض	كريزا بلدى
مرسن	كريزا شامى
مر جمجمة	كمون بلدى
مر فص	كمون شامى
محلّب تركى	كمون قبرصى
مستكة تركى نمرة ١	كمون كرمانى
مغات خشب	كنف مريم
مغات ناعم	كيننا نمرة ١ و ٢
نخوة هندي	لادن من
نعناع ورق	لادن فص ١ و ٢
هيل حبشى	لادن فص مشط
ينسون	لادن وسط عادة
حب رشاد	لادن وسط مشط

الجدول الثامن

جميع للمواد المنامة وغير السامة ومستحضراتها التى تستعمل فى الصناعة بوجه عام أيا كان شكلها.والتى يصد بتنظيم الاتجار فيها قرا من وزير الصحة العمومية يسند فيه رسم نظر لا يجاوز خمسة جنيهاات^(١).

(١) الجدول الثامن معدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ السابق الإشارة إليه.

وزارة الصحة

قرار رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥

في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية
المؤثرة على الحالة النفسية

وزير الصحة

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة
الصيدلة والقوانين المعدلة له والمنفذة له ،

وعلى القانون رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والقرارات المنفذة له ،

وعلى القرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم وتداول بعض
المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية والقرارات
المكملة والمعدلة له أرقام ٣٧٢ ، ٥٠٦ ، ٥٨١ لسنة ١٩٨١ والقرار رقم
٣٢٧ والقرار رقم ٧١١ لسنة ١٩٨٣ والقرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٤ ،

وعلى قرار لجنة المخدرات والأمم المتحدة بتاريخ ١٩٨٤/٢/٧ بادراج
بعض المواد في الجدول الرابع من المعاهدة النفسية عام ١٩٧١ ،

وعلى القرار الوزاري رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم تداول
لبعض المواد والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على الحالة النفسية ،

وعلى ما عرضه علينا الدكتور/رئيس الإدارة المركزية للشئون
الصيدلانية،

قرار

مادة ١- تعتبر مواد مؤثرة على الحالة النفسية في تطبيق أحكام هذا
القرار المواد والمستحضرات المبينة بالجدول المرفقة لهذا القرار .

مادة ٢- تلتزم مصانع الأدوية بإخطار الإدارة المركزية للشئون
الصيدلانية بوقت كاف قبل البدء في تصنيع كل تشفيلة من مستحضرات
الجدول الأول ، وعلى هذه الإدارة مراقبة جميع مراحل التصنيع والتخزين
بهذه المصانع .

مادة ٢ - يحظر بيع أو توزيع هذه الأصناف إلا عن طريق الشركة المصرية لتجارة الأدوية وفروعها وعلى الشركات المنتجة لهذه الأصناف تحويل كل إنتاجها للشركة المذكورة ، وعلى مستوردي هذه الأصناف تسليم كل الكميات المستوردة للشركة المذكورة.

مادة ٤ - تقوم المستودعات الرئيسية بالشركة المصرية لتجارة الأدوية ببيع هذه الأصناف بدفتر معتمد ومرقوم من الإدارة المركزية للشئون الصيدلية تبين به الكميات الواردة وكذلك المنصرفة إلى فروع الشركة وفروع تموين المستشفيات مع ذكر تاريخ الورد أو الصرف والأصناف الواردة أو المنصرفة كما ونوعا.

مادة ٥ - يمكن كل فرع من فروع الشركة المصرية لتجارة الأدوية أو تموين المستشفيات دفتر معتمدا ومرقوما من إدارة الصيدلية بمديرية الشئون الصحية المختصة ويكون هذا الدفتر والأدوية عهدة صيدلى ويقيد به أولا بأول الوارد والمنصرف من هذه الأدوية كما ونوعا.

مادة ٦ - تصرف الصيدليات العامة من الفروع التابعة له الحصة التالية من المواد والمستحضرات الواردة بالجدول الأول ... المرافق لهذا القرار كحد أقصى شهريا:

(أ) عشرة جرامات من المواد الواردة به.

(ب) عشرة عبوات من أصغر أو أقل العبوات المسجلة للمستحضرات من الأمبولات والأقراص والكبسولات واللبوسات والأمربة والنقط.

(ج) مائة وخمسون لمبول للفاكافين .. مائة سنتيمتر ستادول.

مادة ٧ - يصرح لصيدليات الخدمة الليلية وصيدليات الشركة المصرية لتجارة الأدوية بتجاوز هذه الكميات — كما يصرح لصيدليات الخدمة الليلية بتجاوز هذه الكميات بحد أقصى ثلاث مرات حصة الصيدلية العامة.

مادة ٨ - يصرف للمستشفيات الخاصة المرخص بها حصة تحدد بمعرفة إدارة الصيدلة بمديرية الشئون الصحية المختصة وفقا للقواعد التى

تضعها الإدارة المركزية للشئون الصيدلية بالاشتراك مع الإدارة المركزية المختصة بالوزارة ، وتكون هذه الأصناف عهدة بصيدلية المستشفى .. وفى حالة عدم وجود صيدلية بالمستشفى تكون عهدة طبيب تخصصه إدارة المستشفى وتخطر باسمه إدارة الصيدلية المختصة.

مادة ٩ - تمسك كل مؤسسة صيدلية (صيدلية عامة أو خاصة) أو مستشفى خاص بدون صيدلية تصرف لها مستحضرات صيدلية مؤثرة على الحالة النفسية ولردة بالجدول الأول دفترًا لتقيد هذه الأصناف معتمدًا ومرقومًا من إدارة الصيدلية المختصة بدون به تاريخ الورد وللصرف كما ونوعًا وتلتزم هذه الجهات بالاحتفاظ بالدفاتر والتذكر الطبية المنصرف بموجبها هذه الأصناف مدة خمس سنوات تكون خلالها عهدة مدير الصيدلية أو الطبيب الذى تعينه إدارة المستشفى بحسب الأحوال.

مادة ١٠ - لا تصرف مواد ومستحضرات الجدول الأول من الصيدليات العامة إلا بموجب تذكرة طبية من التذكر المدموعة لاتحاد نقابات المهن الطبية مستقلة تسحب من المريض وتقيد بدفتر المواد النفسية المذكور فى المادة (٩).

لا تصرف مواد الجدول الثانى إلا بموجب تذكرة طبية من تذكر اتحاد نقابات المهن الطبية المدموعة مستقلة أو متضمنة أدوية أخرى ويتم ختمها بخاتم الصيدلية لعدم تكرار الصرف.

على ألا تستعدى الكمية الموصوفة والمنصرفة من المواد المؤثرة والمنصرفة من المواد المؤثرة على الحالة النفسية الكميات المذكورة بمقمنة الجداول المرفقة.

مادة ١١ - يجب أن يبين بالتذكرة الطبية المخصصة لصرف هذه المستحضرات اسم المريض وعنوانه ورقم بطاقته الشخصية أو العائلية أو اسم وعنوان ورقم البطاقة الشخصية أو العائلية لمن تولى الصرف.

ولا تصرف هذه التذاكر بعد مضي خمسة أيام على تحريرها أو إذا وجد بها كشط أو شطب أو تصحيح ويجب ألا تتعدى الكمية الموصوفة الكميات الواردة بالجدول المرفقة.

مادة ١٢ - على المؤسسات الصيدلية عند استلام هذه الأصناف من الشركة المصرية لتجارة الأدوية أن تقدم طلبا مختوما بخاتم الصيدلية (سموم) موقعاً عليه من مدير الصيدلية ويقوم فرع الشركة المذكورة بتحرير فاتورة بيع بالأجل ويحظر البيع نقداً وعلى الصيدلية عند استلام هذه الأصناف اعتماد صورة من فاتورة البيع يتم توقيعها من الصيدلي المدير ويتم الاحتفاظ بها بالصيدلية لمدة خمس سنوات كما يتم حفظ صورة الفاتورة المختومة بفرع الشركة لنفس المدة برفقة طلب الصرف.

مادة ١٣ - ترسل فروع الشركة المصرية لتجارة الأدوية كشفاً شهرياً بالمنصرف من هذه المستحضرات إلى إدارة الصيدلية بمديرية الشؤون الصحية المختصة يبين به أسماء المؤسسات الصيدلية والمستحضرات المنصرفة كما ونوعاً ووصيد كل نوع في نهاية الشهر من كل نوع ، وترسل صورة إلى الإدارة المركزية للشئون الصيدلية للمتابعة.

مادة ١٤ - تلتزم صيدليات الخدمة الليلية وصيدليات الشركة المصرية لتجارة الأدوية بتوفير أصناف المواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية.

مادة ١٥ - يراعى تطبيق أحكام هذا القرار عند تسجيل مستحضرات جديدة تحتوى على إحدى المواد المبينة بالجدول المرفقة ويتم إدراجها بالجدول المناسب بناء على قرار من اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية.

مادة ١٦ - على اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية مراجعة ملفات تسجيل المستحضرات المسجلة المفتوية على مواد واردة بهذا القرار بما يضمن عدم إساءة استعمالها وذلك على النحو الآتى :

(أ) تعديل الكمية بالعبوة السابق تسجيلها.

(ب) إضافة التحذيرات اللازمة بالنشرة أو البطاقة أو العبوة.

(ج) نقل أى مادة لو منتحضر من دول إلى آخر.

مادة ١٧ - لا يجوز توزيع عينات طبية مجانية من المواد والمستحضرات الواردة بالجدول المرفقة لهذا القرار ، ويتم حصر الكميات الموجودة وقت العمل بأحكام هذا القرار بأى من المكاتب العلمية أو الشركات وتسلم إلى الإدارة العامة للتأمين الطبى بالوزارة.

مادة ١٨ - يجوز بقرار من رئيس الإدارة المركزية للشئون الصيدلية بناء على عرض إدارة الصيدلية المختصة وقف صرف الحصة المقررة للمؤسسات الصيدلانية من المواد والأدوية المؤثرة على الحالة النفسية فى حالة ثبوت عدم انتظام القيد بالدفتر المخصص لهذا الغرض أو فى حالة فقدة أو عدم الاحتفاظ به أو ضياع للتذكر المنصرفة بموجبها هذه الأدوية وذلك إلى حين زوال الأسباب.

مادة ١٩. تبطل العقوبات المنصوص عليها فى القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ على المخالفين لأحكام هذا القرار وتخطر النقلة المختصة بالمخالف.

مادة ٢٠ - يلغى القرار رقم ٣٠١ لسنة ١٩٧٦ والقرارات المعدلة له والمكملة له والقرار الوزاوى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه.

مادة ٢١ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، صدر فى ١٠/٧/١٩٨٥.

وزير الصحة

أ. د. / حلمى العديلى

الجدول الأول

للمواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية^(١)

المواد والمستحضرات الواردة في الجدول تخضع لأحكام جميع بنود القرار ولا يجوز أن تحتوى المستحضر الطبية المنصرف بموجبها مواد ومستحضرات هذا الجدول إلا على علبة واحدة لصنف واحد من أصغر العيوب المسجلة بوزارة الصحة من صنف واحد فقط.

(أ) المواد الأتية وكذلك المستحضرات التى تحتوى على أى مادة من هذه المواد بكمية تزيد عن ١٠٠ ملليجرام فى الجرعة الواحدة أو يتجاوز تركيزها فى المستحضر الواحد ٢,٥%.

١-٣ إيثيل مورفين.

إيثيل مورفين - مثل ديونين.

٢-٦ أسيتوكسى - ٣ - ميثوكسى - ن - مثيل ٤,٤ - أبوكسى -

مورفينان - استيل داي هيدرو كودالين.

٣-٦ هيدروكسى - ٣ - ميثوكسى - ن - ميثيل - ٤,٤ - أبوكسى -

مورفينان - (داى هيدرو كودالين).

٤-٤ مورفولين إيثيل مورفين

فولكودين - مثل نيكودين

٥-٣-٣ ميثيل مورفين

(كودالين)

٦-٦ ن - ديميثيل مودالين

(نوركودين)

٧-٦ نيكوتينيل ثنائى ليندروكودالين

(موكوداي كودالين)

(١) تضاف إلى الجدول الأول من القرار رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ جميع المستحضرات التى تحتوى على مادة كيتامين هيدروكلوريد.

٨-٦ نيكوتينيل كوداين

نيكوكودين

وأملحها ونظائرها

(ب) المادة الآتية ومستحضراتها التي تحتوى على أكثر من ١٠٠ ملليجرام بالجرعة الواحدة مع وجود ما يماويها على الأقل من مادة الميثيل سيليلولوز.

ن- (١ - ميثيل - ٢ - بييريديل نوايثيل) - ن - ٢ - بييريديل بيو ناميد بروبيرام مثل الجيريل.

(ج) للمواد الآتية ومستحضراتها بأى نسبة كانت ماعدا المستحضرات الصيدلية الواردة فى الجدول الثالث من هذا القرار.

١ - ٣ - ميثيل - ٢ - فينيل مورفولين

(فينمترالين) مثل ابوزان

٢ - (+) - ٣,٤ - داي ميثيل - ٢ - فينيل مورفولين

فيندا يمترازين.

٣ - X - X داي ميثيل فينيل ايثيل أمين

فنترمين مثل ميرابرون

٤ - ٥ - (ب - كلورفيني) - ٥,٢ - داي هيدرو - ٣ ه - اميدازو (١,٢ - x) - ايزوبندول - ٥ - أول.

مازندول . مثل تيرونالك.

٥ - ٥ - ايثيل - ٥ - (١ - ميثيل بيوتيل) حمض باربيتيوريك

بنثوبارميثال

٦ - ١ (١ - فينل سيكو لو هيكسيل) بييريدين.

فسيكليدين

٧ - ٥ - ٥ (١ - سيكلوهكسين - ١ - يل) - ٥ - ايثيل حمض

باربيتوريك

سيكلوباربيتال مثل فانودرم — فالامين

٨ - (ثنائي ايثيل امينو) - بروبيوفينون.

امفيبرامون مثل ابيست

٩ - ٥ - ٥ - ٥ - (١-ميثيل بيوتيل) حمض باربيتوريك

سيكلوباربيتال

١٠ - ن - بنزيل - ب x - داي ميثيل ايثيل فيناثيلامين

بنزفيتامين

١١ - x - (+) - ٤ - داي ميثيل - امينو - ٢,١ - ادي فينيل - ٣

- ميثيل - ٢ - بيتانيل بروبيونيت.

ديكسترو بربوكسيفين مثل الحافان - دولوكسين - داي انتالفيك -

بروبوكسين

١٢ - ٥ - (و - فلوروفينيل) - ٣,١ - داي هيدرو - ١ - ميثيل - ٧

- نيترو - ٢ هـ - ٤,١ بنزوديازيبين - ٢ - لون

فلونيترا ازيپام مثل روهينول

١٣ - ٣,١ - داي هيدرو - ٧ - نيترو - ٥ - فينيل - ٢ هـ - ٤,١

بنزوديازيبين - ٢ - لون نترازيبا مثل موجادون.

(د) المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على أكثر من ٢٠٠ ملجرام

(مائتا ملجرام) في الجرعة الواحدة من مادة :

٢ - ميثيل بروبييل - ٣,١ بروبانيدول داي كاربامات

(مبروبامات) مثل كويتان وترانكيلان وبرلرانكيل.

(هـ) المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على أكثر من ٧٠ ملجرام

في الجرعة الواحدة من مادة :

٥ - ٥ - ٥ - ايزوبوتيل حمض باريتوريك بيوتالبيتال.

(و) كذلك المواد والمستحضرات الصيدلانية الآتية بأشكالها الصيدلانية

المختلفة ما لم ينص على تحديد شكل صيدلي بذاته :

صبغة الكافور للمركبة

مسحوق دوفر

قط كلورودين

الفاكامفين

ديوكامفين

نيو كودين

باراكودين

كودينال

كودينال الفيدرين

أقراص كودلين فوسفات

أقراص بونكولاز

كبسولات كونيبرنت

فسباركس

لنيمونال

سالمونال

فينوباربيتون ٠,١ جراه

باربي ٢

دورميل

سرباتورفيل

بليمازين

فيال ستادول

رياكتيغان

كبسولات باراكودين ريتارد

الجدول الثاني

للمواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية

المواد الواردة في هذا الجدول ومستحضراتها بأى نسبة كانت يسمح بوصفها وصرفها فى حدود علاج شهر واحد وبعد أقصى صنفان فقط فى التذكرة الطبية للوحدة.

- جميع مشتقات الديازيبام (بنزوديازيبينز).

١ - ٨ - كلورو - ١ - ميثيل - ٦ - فينيل - ٤ - هـ - س .
ترايازولو (٤,٣ - أ).

(١,٤) بنزوديازيبين - ميرازولام.

٢ - ٧ برومو - ٣,١ - داي هيدرو - ٥ - (٢ - بيريديل) - ٢ هـ -
٤,١ بنزوديازيبين - ٢ - لون برومازيپام مثل ليكوتانيل.

٣ - ٧ - كلورو - ٣,١ داي هيدرو - ٣ - هيدروكسى - ١ - ٥ -
ميثيل - ٥ - فينيل - ٢ - ٤,١ بنزوديازيبين - ٢ - لون - داي ميثيل
كاربامات (استر) كامازيبام.

٤ - ٧ - كلورو - ٢ - ميثيل امينو - ٥ - فينيل - ٣ هـ - ٤,١ -
بنزوديازيبين - ٤ - أكسيد كلوريديازيبو أكسيد مثل ليبريوم - لبران -
ليبرتات.

٥ - ٧ - كلور - ١ - ميثيل - ٥ - فينيل - ١ هـ - ٥,١ -
بنزوديازيبين - ٤,٢ (٣ هـ - ٥ هـ) دايون كلوايزام مثل فيريزوم.

٦ - ٧ - كلورو - ٣,٢ داي هيدرو - ٢ لكسو - ٥ فينيل - ١ هـ -
(٤,١) بنزوديازيبين - ٣ كاربو كسيليك اسيد كلورازيبات مثل ترانكسين.

٧ - ٥ - (و - كلور فينيل) ٧ اثيل - ٣,١ داي هيدرو - ميثيل - ٢ هـ -
- ثينيو (٣,٢ اى) ٤,١ - يازبين - ٢ لون

كلوتيازيبام

۸ - ۱۰ - کلورو - ۱۱ ب (و - کلورو فینیل) - ۲ و ۴ و ۷ و ۱۱
 ب - تترا هیدرو - لکزانولو (۳ و ۷ - د) (۴،۱) بنزودیازبین - ۶ (ه) -
 لون

کلوکازولام

۹ - ۷ کلورو - ۵ (و - کلورو فینیل) ۳،۱ دای هیدرو - ۲ ه - ۲
 (۴،۱) بنزودیازبین ۲ لون -

دیلازیپام

۱۰ - ۷ کلورو ۳،۱ دای هیدرو - ۱ - مثیل - ۵ - فینیل - ۲ ه -
 ۴،۱ - دیازبین ۲ لون دیازپام مثل فالیم - ستسولید - سیدوکسین -
 فالنیل - کلیم - دیازپام.

۱۱ - ۸ - کلورو - ۶ فینیل - ۴ ه - ک - ترای زولو (۴،۳ - ا)
 (۴،۱) بنزودیازبین استازولام.

۱۲ - ایثیل ۷ کلورو - ۵ - (فلوروفینیل) ۳،۲ دای هیدرو -
 ۲ - لوکسو - ۱ ه - ۴،۱ - بنزودیازبین - ۳ - کاربو کسيلات.
 ۱۳ - ۷ - کلورو - ۵ (و - فلورو فینیل) ۳،۱ دای هیدرو - ۱ -
 میثیل - ۲ ه - ۴،۱ - بنزودیازبین - ۲ لون.

فلودیپام

۱۴ - ۷ - کلورو - ۱ - (۲ - دای ایثیل امینو) ایثیل - ۵ (و -
 فلورو فینیل) ۳،۱ دای هیدرو - ۲ ه - ۴،۱ - بنزودیازبین - ۲ - لون
 فلورازپام.

۱۵ - ۷ کلورو - ۳،۱ دای هیدرو - ۵ - فینیل - ۱ - (۲و۲و۲ -
 ترای فلورو ایثیل) - ۲ ه - ۴،۱ بنزودیازبین - ۲ - لون
 هالازپام

۱۶ - ۱۰ برومو - ۱۱ ب - (و - فلورو فینیل) - ۲ و ۳ و ۷ و ۱۱

ب - تتراھید روکسازولو (۴،۲،۴) (۴،۱) بنزودیازیبین - ۶ (۵ھ) - اون

ھالوکسازولام

۱۷ - ۱۱ - کلورو - ۱۲،۸ ب - دای ھیدرو - ۸،۲ - دای میتیل -

۱۲ ب فینیل - ۴ ھ - (۳،۱) - اوکسازینو (۲،۳ - ۵) (۴،۱) بنزودیازیبین - ۷،۴ (۶ ھ) - دیون.

کیتازولام

۱۸ - ۶ - (و - کلوروفینیل) - ۴،۲ - دای ھیدرو - ۲ - (۴ -

میتیل - ۱ - بیرازینیل - میتیلین) ۸ - نیترو - ۱ ھ - امیدیزول (۲،۱) - (۴،۱) بنزودیازیبین - ۱ - اون.

لوبرازولام.

۱۹ - ۷ کلورو - ۵ (و - کلورو فینیل) ۳،۱ - دای ھیدرو - ۳ -

ھیدروکسی - ۲ ھ - ۴،۱ بنزودیازیبین - ۲ - اون

(لورازپام) منٹ لتیفان

۲۰ - ۷ کلورو - ۵ (و - کلوروفینیل) ۳،۱ - دای ھیدرو - ۳ -

ھیدروکس - ۱ - میتیل - ۲ ھ - ۴،۱ بنزودیازیبین - ۲ - اون.

لوزمیتازپام منٹ نوکتامید ولورامیت

۲۱ - ۷ کلورو - ۳،۲ دای ھیدرو - ۱ - میتیل - ۵ - فینیل - ۱

ھ - ۴،۱ بنزودیازیبین.

میدنازیپام منٹ نوبریوم.

۲۲ - ۳،۱ دای ھیدرو - ۱ - میتیل - ۷ نیترو - ۵ - فینیل - ۲

ھ - ۴،۱ بنزودیازیبین.

نیمیتازپام.

۲۳ - ۷ کلورو - ۳،۱ دای ھیدرو - ۵ - فینیل - ۲ ھ - ۴،۱

- بنزودیازیبین - ۲ - اون

نورد از پیام مثل مادر و مادر نوتی.

۲۴ - ۷ - کلورو - ۳,۱ - دای هیدرو - ۳ - هیدروکسی - ۵ -
فینیل - ۲ هـ - ۴,۱ - بنزودیازبیین - ۲ لون

لوكازيپام مثل سيتريلاكس

۲۵ - ۱۰ - کلورو - ۲ و ۳ و ۷ و ۱۱ ب - تتراهیدرو - ۲ -
ميثيل ۱۱ ب - فینیل لوكازولو (۲,۳ - د) (۴,۱) بنزودیازبیین - ۶ (۵ هـ) - لون لوكازولام.

۲۶ - ۷ - کلورو - ۳,۱ - دای هیدرو - ۵ - فینیل - ۱ - ۲ -
بروبینیل) ۲ هـ - ۴,۱ بنزودیازبیین - ۲ - لون.

۲۷ - ۷ - کلورو - ۱ - (سیکلو بروبیل ميثیل) - ۳,۱ - دای هیدرو
- ۵ - فینیل - ۲ هـ - ۴,۱ بنزودیازبیین - ۲ - لون.

برازيپام مثل ديپتريين.

۲۸ - ۷ کلورو - ۳,۱ - دای هیدرو - ۳ - هیدروکسی - ۱ - ميثیل
- ۵ - فینیل - ۲ هـ - ۴,۱ - بیزودیازبیین - ۲ - لون.

تيمازيپام مثل نورميزون وليفا نكسول.

۲۹ - ۷ - کلورو - ۵ - سیکلو هیکسان - ۱ - پیل - ۳,۱ - دای
هیدرو - ۱ - ميثیل - ۲ هـ - ۴,۱ - بنزودیازبیین - ۲ - لون.

۳۰ - ۸ کلورو - ۶ - (و - کلورو فینیل) - ۱ - ميثیل - ۴ هـ

س - تراپازولو (۳,۴ - ا) (۴,۱) بنزودیازبیین

تراپا زولام مثل هالسيون.

الجدول الثالث

للمواد والمستحضرات المؤثرة على الحالة النفسية

المواد والمستحضرات الواردة في هذا الجدول يجب أن تصرف من الصيدليات بموجب تذكرة طبية معفاة من شرط سحب التذكرة الطبية من المريض ومن الحد الأقصى للتذكرة الواحدة.

١- كبسولات كورفام.

٢- أقراص مجرانيل.

٣- ليوس كافرجوت.

٤ - مادة : ٥ - (و - كلوروفينيل) - ٣,١ - داي هيدرو - ٧ - ليترو

- ٢ هـ - ٤,١ - بنزوديازيبين - ٢ - ألون.

كلونازيبام مثل رد يفوتريل - أقراص - نقط.

٥- لبراكس أقراص.

وزارة الصحة

قرار رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٩٢

بتعديل جداول القرار الوزاري رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥
في شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلانية
المؤثرة على الحالة النفسية^(١)

وزير الصحة

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاوله مهنة
الصيدلة ،

وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ،

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم تداول
بعض المواد المؤثرة على الحالة النفسية ،

وعلى ما عرضه علينا السيد الدكتور / رئيس الإدارة المركزية للشئون
الصيدلانية ،

تقرر:

مادة ١- تضاف إلى الجدول الثاني من القرار الوزاري رقم ٤٨٧ لسنة
١٩٨٥ جميع المستحضرات التي تحتوي على أى كمية من مادتي الكودايين
والدائ هيدرو كودايين وأملحها حتى ١٠٠ ملليجرام في الجرعة أو بتركيز
حتى ٢,٥% في المستحضرات الواحد.

لما للمستحضرات التي تحتوي على أكثر من ١٠٠ ملليجرام أو بتركيز
أكثر من ٢,٥% في المستحضر الواحد تظل كما هي مدرجة بالفقرة (أ) من
الجدول الأول من القرار الوزاري رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥.

(١) الواقع المصرية للعدد ٢٥٥ في ١٩٩٢/١١/٩.

كما تضاف مادة الفينو. باربيون وأملجها إلى الجدول من نفس القرار
الوزارى المشار إليه.

" مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ
صدوره ، صدر فى ١١/١٠/١٩٩٢.

وزير الصحة

دكتور / محمد راغب دويدار

**قانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦
بتنظيم مهنة العلاج النفسى^(١)**

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٩٥٣ ،

وعلى القرار الصادر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الصحة العمومية ،

اصدر القانون الآتى :

مادة ١- لا يجوز لأى شخص أن يزاول مهنة العلاج النفسى إلا إذا كان مرخصا له فى ذلك من وزارة الصحة العمومية.

ويشترط للحصول على هذا الترخيص الشروط الآتية :

أولا- أن يكون طالب الترخيص من إحدى الفئات الآتية :

(أ) الحاصلين على دبلوم الأمراض العصبية والعقلية من إحدى الجامعات المصرية.

(ب) الحاصلين على دبلوم من الخارج تعادل الدبلوم المنصوص عليها فى البلد السابق فإن كان أجنبيا وجب عليه أداء الامتحان أمام اللجنة المشار إليها فى المادة الثانية.

(ج) الحاصلين على مؤهل جامعى من الجمهورية المصرية لو من الخارج وعلى شهادة تخصص فى العلاج النفسى من أحد معاهد العلاج النفسى المعترف بها والتي تقرها اللجنة المذكورة.

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٦ مكرر (ج) فى ١٩٥٦/٥/٦.

(د) أن يكون عضوا عاملا أو منتسبا بإحدى جمعيات العلاج النفسى أو هيئاته المعترف بها فى مصر أو فى الخارج والتي تقرها للجنة المذكورة ويكون قد أجتاز امتحانا أمام هذه اللجنة.

(هـ) (الحاصلين على مؤهل عال فى علم النفس من إحدى الجامعات أو أحد المعاهد فى مصر أو فى الخارج وأعدوا أنفسهم للتخصص فى العلاج النفسى لمدة سنتين على الأقل بأحد معاهد العلاج النفسى أو بمؤسساته التى تعترف بها اللجنة المذكورة أو يكون تحت إشرافها وبعد اجتيازه امتحانا أمام اللجنة.

ثانيا - ألا يكون قد حكم بإدانته فى جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو ماسة بالكرامة أو لجنة مزاوله مهنة الطب أو إحدى المهن المرتبطة بها بدون ترخيص - وفى هذه الحالة الأخيرة لا يجوز له أن يتقدم بطلب الترخيص قبل مضى خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة.

ثالثا - أن يكون حسن السمعة ومحمود السيرة وتقدر اللجنة المذكورة حالة الطلب من هذه الناحية ولها إذا أرادت أن تطلب إيضاحات منه أو من أية جهة أخرى ويكون قرارها فى ذلك نهائيا.

مادة ٢ - تشكل اللجنة المشار إليها فى المادة السابقة على الوجه الآتى:

رئيسا	وكيل وزارة الصحة العمومية الدائم
	مندوب من مجلس الدولة من درجة نائب على الأقل
أعضاء	استاذ الأمراض العصبية بكلية طب القصر بجامة القاهرة خمس أعضاء يختارهم وزير الصحة العمومية لمدة ثلاث سنوات قابلية للتجديد أحدهم استاذ من استاذة الأمراض الباطنية بكلية الطب بجامة القاهرة على أن تكون له دراية بالمسائل النفسية
أعضاء	والأربعة الآخرون من الفنيين الأخصائيين فى العلاج النفسى

ويجرى الامتحان بواسطة لجنة فنية خاصة شكل من بين أعضائها
ويصحح أن يضم إليها أعضاء من الخارج عند الاقتضاء ويكون تشكيل لجنة

الامتحان بقرار من الوزير . وترفع قرارات اللجنة العامة إلى وزير الصحة العمومية خلال أسبوع من تاريخ صدورها وعليه أن يصدر قراره بالتصديق أو بالرفض خلال أسبوعين من تاريخ رفع القرار إليه وألا أصبح القرار نافذا من تلقاء نفسه.

على من يسمح له بتأدية الامتحان أن يدفع رسما قدره عشرة جنيهات ويرد الرسم للطلاب إذا أخطر الوزارة بحذوله عن تأدية الامتحان قبل الميعاد المحدد له بسبعة أيام على الأقل^(١).

مادة ٢ - يجب على طالب الترخيص تقديم طلبه إلى وزارة الصحة العمومية موضحا فيه الأسم واللقب والجنسية ومحل الإقامة ومرافقا له صحيفة السوابق والمؤهلات الفنية والعلمية الحاصل عليها الطالب.

مادة ٤ -^(٢) يجب على من يرخص له في مزولة مهنة العلاج النفسي أن يحلف أمام اللجنة للمشار إليها في المادة (٢) يمينا بأن يؤدي أعمال مهنته بالأمانة والصديق وأن يحافظ على سر المهنة وأن يدفع رسما مقابل قيد اسمه بجدول المشتغلين بالعلاج النفسي قدره مائة قرش.

ويغفى من حلف اليمين الأطباء البشريون الذين سبق لهم أداء اليمين بمناسبة مزولة مهنتهم^(٣).

مادة ٥ - يجب على المعالج النفسي أن يخطر وزارة الصحة العمومية بمسكنة ومقر عمله خلال شهر من تاريخ حصوله على الترخيص وأخطاره بقيد اسمه بجدول المعالجين النفسيين بوزارة الصحة العمومية وعليه أيضا إخطارها بكل تغيير يحصل في مسكنه أو مقر عمله خلال شهر من تاريخ حصول هذا التغيير.

(١) الفقرة الأخيرة من المادة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٧ الموقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر (ز) في ١٣/٧/١٩٥٧.

(٢) المادة ٤ محلة بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٧ السابق الإشارة إليه.

(٣) الفقرة الأخيرة من المادة ٤ مضافة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧٥ الجريدة الرسمية للعدد ٢٨ في ٨/٩/١٩٧٥.

مادة ٦ - لا يجوز لمن يمنح ترخيصاً في مزولة مهنة للعلاج النفسي وكان من غير الأطباء أن يتولى علاج أية حالة نفسية مصحوبة بأعراض بدنية أو عقلية أو يشتبه في أنها كذلك إلا بعد عرض المريض على طبيب يقوم بفحصه للتثبت من أن الأعراض التي يشكو منها ليست نتيجة علة في الجسم أو مرض في العقل وعلى الطبيب أن يبعث للمعالج النفسي بتقرير بنتيجة فحصه وعلى المعالج النفسي أن يحتفظ بالتقرير إذا ظهر أن الحالة نفسية أو تحتاج لعلاج نفسي كجزء متمم للعلاج البدني أو العقلي وتولى علاجها على هذا الاعتبار وفي هذه الحالة الأخيرة يتعين عليه أن يكون على اتصال دائم بالطبيب وأن يبادلته الرأي فيما يختص باستمرار العلاج النفسي أو قطعه أو إرجائه.

مادة ٧ - إذا كانت الحالة نفسية وطرأ على المريض أعراض جديدة غير التي إثبتها الفحص من قبل بمعرفة الطبيب فعلى المعالج النفسي أن يشير على المريض بعرض نفسه على الطبيب للتثبت من حقيقة الأعراض وسببها وليس له أن يستمر في العلاج النفسي إلا بمشورة لطبي كما لو كانت الحالة مستجدة.

كذلك إذا تبين للمعالج النفسي أن الحالة المعروضة عليه عقلية أو يشتبه في أنها عقلية يجب عليه أن يتصل بأهل المريض على الفور لعرضه على طبيب إخصائي في الأمراض العقلية ولا يجوز له أن يستمر في علاج المريض نفسياً إلا تحت إشراف الطبيب العقلي وبالتعاون معه.

مادة ٨ - إذا كان المعالج النفسي غير طبيب فلا يجوز له بحال من الأحوال أن يتصدى لتشخيص العلل والافات الجسمية أو علاجها أو مباشرة أى علاج عضوى مما لا يجوز لغير الطبيب أن يزولوه ومحظور عليه الكشف على جسم المريض أو النصيح إليه بأية وصفات طبية أو دوائية.

مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يزول مهنة العلاج النفسي دون أن يكون اسمه مقيداً في جدول المعالجين النفسيين بوزارة الصحة

العمومية وفي حالة العود يحكم بالعقوبتين معا.

مادة ١٠- إذا أخل المعالج النفسى بواجبه عرض أمره على اللجنة المذكورة لمحاكمته تأديبيا ولها بعد تحقيق ما نسب إليه وسماع أقواله أن توقع عليه أحد الجزاءات التأديبية الآتية : الإنذار أو التوبيخ أو الوقف مدة أقصاها ثلاث سنوات أو سحب الترخيص نهائيا ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا في هذه الحالة الأخيرة إلا بحضور سبعة من أعضائها على الأقل.

مادة ١١- استثناء من أحكام الفقرة أولا من المادة الأولى . يجوز للأشخاص المشغولين بالعلاج النفسى حاليا ممن لا تتوافر لديهم هذه المؤهلات ويكونون قد أمضوا فى ممارسة فى هذه المهنة خمس سنوات على الأقل أن ينضموا إلى اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثانية خلال سنة من تاريخ صدور هذا القانون لتتظر فى الترخيص لهم فى الاستمرار فى مزاوله العلاج النفسى بعد التثبت من خلوهم من الموانع المنصوص عليها فى الفقرتين ثانيا وثالثا من المادة المذكورة ومن صلاحيتهم فنيا لهذا النوع من العلاج.

مادة ١٢- استثناء من أحكام المواد السابقة للخاصة بامتحان الاطالاب أمام اللجنة المنصوص عليها فى المادة الثانية . يجوز لوزير الصحة العمومية أن يعفى من هذا الامتحان أساتذة علم النفس بالجامعات أو المعاهد المصرية.

كما يجوز له أن يعفى من هذا الامتحان أساتذة علم النفس السابقين بالجامعات أو المعاهد المصرية أو الأجنبية.

مادة ١٣- على وزيرى الصحة العمومية والعدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ولوزير الصحة العمومية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه.

صدر بديون الرئاسة فى ٢١ رمضان ١٣٧٥ (٢ مايو سنة ١٩٥٦).

قانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٥

في شأن تنظيم مزاوله مهنة العلاج الطبيعى^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب للقانونى الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

مع مراعاة أحكام قانون مزاوله مهنة الطب ، لا يجوز مزاوله مهنة العلاج الطبيعى إلا بترخيص من وزارة الصحة طبقا للإجراءات والأوضاع المقررة فى القانون.

(المادة الثانية)

يشترط للحصول على ترخيص مزاوله مهنة العلاج الطبيعى ما يأتى :

١- أن يكون طالب للترخيص مصرى الجنسية أو من رعايا الدول التى تعامل المصريين بالمثل.

٢- أن يكون حاصلا على أحد المؤهلات الدراسية الآتية :

(أ) بكالوريوس العلاج الطبيعى من إحدى الجامعات المصرية.

(ب) بكالوريوس العلاج الطبيعى من معهد التربية الرياضية قبل العمل

بهذا القانون.

(ج) دبلوم البعثة الداخلية فى العلاج الطبيعى من معهد التربية

الرياضية قبل العمل بهذا القانون.

(د) شهادة أجنبية معادلة لأى من الشهادات السالف ذكرها وفقا للقوانين

واللوائح الخاصة بذلك.

٣- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة.

(١) الجريدة الرسمية للعدد ١٢ تابع لسنة ٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢١.

٤- ألا يكون سبق للحكم عليه بعقوبة جنائية أو جنحة فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة متعلقة بمزاولة مهنة الطب أو إحدى المهن المرتبطة بها دون ترخيص ، وذلك كله ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

(المادة الثالثة)

٢- سجل إخصائى للعلاج الطبيعى : وتفيد فيه الفئات الآتية :

(أ) من يزاول مهنة العلاج الطبيعى مدة لا تقل عن خمس سنوات.

(ب) ممارس العلاج الطبيعى الذى حصل على درجة علمية لا تقل عن الماجستير فى مجال التخصص.

(المادة الرابعة)

للحاصل على دبلوم للتخصص فى التليك والكهرباء أو أى مؤهلات دراسية معادلة الحق فى مزاولة تخصصه تحت إشراف الطبيب المعالج. ويقيد فى السجل المعد لذلك بوزارة الصحة قبل حصوله على الترخيص بالعمل.

(المادة الخامسة)

تشكل لجنة دائمة من كل من :

- | | |
|-------|--|
| رئيسا | ١- رئيس الإدارة المركزية للشئون العلاجية أو من ينوب عنه |
| | ٢- أحد رؤساء أقسام الطب الطبيعى بالجامعات أو الأكاديمية الطبية العسكرية يختاره وزير الصحة. |
| أعضاء | ٣- عميد المعهد العالى للعلاج الطبيعى. |
| | ٤- رئيس الجمعية المصرية للطب الطبيعى أو من ينوبه. |
| | ٥- رئيس قسم الطب الطبيعى بوزارة الصحة. |
| أعضاء | ٦- مدير إدارة التراخيص الطبية أو من ينوب عنه. |
| | ٧- عضو من إدارة الفتوى لوزارة الصحة بمجلس الدولة. |

٨- عضوين عن رابطة أخصائى العلاج الطبيعى.

وتكون إحصائيات اللجنة كالتالى :

(أ) السنظر فى طلبات الترخيص سواء لمزاولة مهنة العلاج الطبيعى أو المكان الذى ستمارس فيه مهنة العلاج الطبيعى.

(ب) وضع الاشتراطات اللازمة لمراكز العلاج الطبيعى.

(ج) اعتماد أجهزة ووسائل العلاج الطبيعى.

(د) تحديد المراكز المتخصصة الواردة فى الفقرة (ب) من السجل (٢) بالمادة الثالثة.

(المادة السادسة)

على طالب السب الترخيص أن يتقدم بطله إلى اللجنة المذكورة بالمادة السابقة متضمنا البيانات التى يحددها وزير الصحة ويرفق بالطلب صحيفة الحالة الجنائية والمؤهلات الدراسية وشهادات الخبرة وإيصال سداد رسوم القيد التى تحدد بقرار من وزير الصحة بما لا يجاوز عشرة جنيهات.

(المادة السابعة)

لا يجوز لمن قيد اسمه بالسجلات المشار إليها بمزاولة العلاج الطبيعى إلا بعد حلف يمين أمام وزير الصحة أو من ينوبه بأن يؤدي مهنته بأمانة وأن يحافظ على سر المهنة.

(المادة الثامنة)

على من يزاول العلاج الطبيعى وضع وتنفيذ برنامج العلاج الطبيعى بناء على التقرير الطبى الكتابى الصادر من الطبيب المعالج ، وأن يكون على اتصال دائم به ، ويتبادل الراى معه فى شأن استمرار العلاج ، ويكون الاتصال فوراً إذا ظهرت على المريض أعراض جديدة غير التى أثبتتها فحص الطبيب المعالج من قبل.

ولا يجوز لمن يزول العلاج الطبيعى تشخيص الحالات ، أو إعطاء وصفات أو شهادات طبية أو دوائية ، أو طلب فحوص معملية أو إشعاعية أو غيرها .

(المادة التاسعة)

لا يجوز مزاولة مهنة العلاج الطبيعى فى مراكز خاصة خارج المنشآت الطبية المنصوص عليها فى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية إلا بترخيص خاص من وزارة الصحة ويمنح هذا الترخيص للمقيدين بالسجل (٢) المنصوص عليه فى المادة الثالثة من هذا القانون .

(المادة العاشرة)

يمنح المشغولون بالعلاج الطبيعى وقت صدور هذا القانون مهلة قدرها سنة تبدأ من تاريخ العمل به لاستيفاء شروط مزاولة المهنة المنصوص عليها فيه .

(المادة العاشرة عشر)

مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة فى القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاولة مهنة الطب ، يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد عن خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد الأولى والثامنة والتاسعة من هذا القانون وتضاعف العقوبة فى حالة للعود .

(المادة الثانية عشر)

يعاقب تأديبياً كل من زول مهنة العلاج الطبيعى بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو العرف والتقاليد المرعية على مقتضاياتها ، وتكون العقوبات التأديبية كالآتى :

١- الإنذار .

٢- الوقف عن مزاولة المهنة لمدة لا تزيد على سنتين .

٣- شطب الاسم من السجل المعد لذلك بوزارة الصحة .

(المادة الثالثة عشر)

يشكل مجلس التأديب بوزارة الصحة من :

رئيس	رئيس الإدارة المركزية للشئون العلاجية أو من ينوب عنه.
نائب	نائب من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة.
رئيس قسم الطب الطبيعي	رئيس قسم الطب الطبيعي بوزارة الصحة.
مندوبين عن رابطة إخصائي العلاج الطبيعي.	

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا إلا إذ حضره أغلبية الأعضاء
ويصدر المجلس قراراته بالأغلبية وتكون نهائية مشتملة على الأسباب التي
بنيت عليها ويبلغ صاحب الشأن بالقرار خلال خمسة عشر يوما من تاريخ
صدوره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول.

(المادة الرابعة عشر)

يشطب من السجل المعد بوزارة الصحة كل من فقد شرطا من الشروط
الواردة في المادة الثانية من هذا القانون ، ويصدر بالشطب قرا من لجنة القيد
المنصوص عليها في المادة الخامسة بعد إحالة الأمر إليها من وزير الصحة
ويجوز للجنة قبل إصدار قرارها الاستماع إلى أقوال صاحب الشأن ، ويكون
قرار اللجنة نهائيا ، وتنظم اللائحة التنفيذية الإجراءات المقررة لذلك.

(المادة الخامسة عشرة)

لمن صدر قرار تأديب يشطب اسمه أن يطلب من اللجنة المنصوص
عليها في المادة الخامسة إعادة قيده بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ
صدور القرار وتصدر اللجنة قرارا نهائيا في هذا الشأن خلال شهر على
الأكثر من تاريخ تقديمه.

(المادة السادسة عشرة)

يصدر وزير الصحة لقرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

(المادة السابعة عشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم النالى لتاريخ نشره.

يصم هذا القانون بخاتم للدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٥ (٧ مارس سنة ١٩٨٥).

حسنى مبارك

قرار وزير الصحة رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٦
بالأمانة التنفيذية للقانون رقم (٢) لسنة ١٩٨٥
في شأن تنظيم مهنة العلاج الطبيعي^١

وزير الصحة

بعد الإطلاع على القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ في شأن تنظيم مزاوله مهنة العلاج الطبيعي ،

وعلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم مسئوليات واختصاصات وزارة الصحة.

قرر :

(المادة الأولى)

على طالب القيد بسجل ممارسة العلاج الطبيعي أو سجل أخصائى العلاج الطبيعى أن يقدم اللجنة المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه طلبا ملصقا عليه صورته الفوتوجرافية وموقعا منه يبين فيه اسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته ويرفق به صحيفة الحالة الجنائية وأصل شهادة الدرجة أو الدبلوم أو صورة رسمية منه وأن يدفع رسما للقيد مقداره عشرة جنيهات.

وعليه عند اللزوم تقديم شهادة بسابق خبرته صادرة من إحدى المنشآت الطبية المنصوص عليها فى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية.

وعلى اللجنة المشار إليها بعد أن تتحقق من توافر الشروط فى طالب القيد ومن أنه محمود السيرة وحسن السمعة أن تأمر بقيد فى السجل المطلوب ويقيد فى السجل اسم المرخص له ولقبه وجنسيته ومحل إقامته والدرجة أو الدبلوم الحاصل عليه وتاريخه والجهة الصادر منها.

(١) اللوائح المصرية العدد رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٦ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٥.

وتعطى إلى المرخص له فى مزاولة المهنة مجاناً صورة من هذا القيد ملصقا عليها صورته الفوتوجرافية ، وعليه حفظ هذا المستخرج فى المنشأة أو المركز الخاص الذى يزاول المهنة فيه وتقديمه عند أى طلب من مفتشى وزارة الصحة.

(المادة الثانية^(١))

يحلف المرخص له قبل مزاولة مهنة العلاج الطبيعى اليمين المبينة فى المادة السابعة من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ بالصيغة الآتية :

أحلف بالله العظيم أن أزاول مهنة العلاج الطبيعى بأمانة وأن أحافظ على سرها ويكون حلف اليمين أمام مدير إدارة التراخيص الطبية بديوان عام وزارة الصحة ويعفى من حلف اليمين إخصائيو العلاج الطبيعى . الذين سبق لهم أداء اليمين بمناسبة مزاولة مهنتهم ،،،

(المادة الثالثة)

على المرخص له إخطار وزارة الصحة بكل تغيير فى محل إقامته أو فى عنوان المركز الخاص الذى يزاول فيه المهنة خلال شهر من تاريخ حصول التغيير .

(المادة الرابعة)

كل قيد فى سجل ممارسى العلاج الطبيعى أو إخصائى العلاج الطبيعى يتم بطريق التزوير أو بطرق احتيالية أو بوسائل أخرى غير مشروعة يلغى . بقرار من وزير الصحة ويشطب الاسم المعقّد فى السجل نهائياً ، وتبلغ رابطة إخصائى العلاج الطبيعى والنيابة العامة بذلك .

وعلى رابطة إخصائى العلاج الطبيعى إخطار إدارة التراخيص الطبية بوزارة الصحة بكل قرار تصدره بوقف المرخص له عن مزاولة المهنة أو بشطب اسمه .

(١) المادة الثانية مستبدلة بقرار وزير الصحة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٧ الواقع المصرية العدد ١٤٩ فى ١/٧/١٩٨٧ .

(المادة الخامسة)

تتولى وزارة الصحة نشر الجول الرسمي لأسماء ممارسي وأخصائي العلاج الطبيعي المرخص لهم في مزولة المهنة وتقوم سنويا بنشر ما يطرأ عليه من تعديلات.

(المادة السادسة)

لا يجوز لغير المقيدين بسجل أخصائي العلاج الطبيعي إنشاء مركز خصا لمزولة المهنة خارج المنشآت الطبية المنصوص عليها في القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ ، ويشترط لإنشاء هذا المركز الحصول على ترخيص بذلك من مديرية الشؤون الصحية التي يقع في دائرتها المركز.

(المادة السابعة)

لا يجوز للمرخص له في مزولة المهنة أن يفتح أكثر من مركزين خاصين.

(المادة الثامنة)

على المرخص له بمزولة المهنة أن يضع برنامج العلاج الطبيعي ويحدد أساليب وطرق تنفيذه بناء على ما يضمنه التقرير الطبي الكتابي الصادر من الطبيب المعالج متعلقا بتشخيص الحالة وبما قد يكون المريض قد تلقاه من علاج دوائي أو جراحى أو بغير ذلك وعليه أن يدوم الاتصال بالطبيب ويخطر به أية أعراض جديدة قد تظهر على المريض وبناتج العلاج ولن يبادل الرأى في شأن استمراره.

(المادة التاسعة)

على المرخص له أن يراعى الدقة والأمانة في جميع تصرفاته وأن يراعى كرامته وكرامة المهنة عند الاتفاق على الأتعاب ولا يجوز له أن يسعى بأى طريق للطول محل زميل له في معهد أو شركة أو منشأة طبية أو في مباشرة مريض.

(المادة العاشرة)

إذا طلب أحد المرخص لهم من زميل الحلول في المركز الخاص الذي يزاول فيه مهنته لفترة معينة فلا يجوز للزميل رفض الطلب إلا لأسباب تبرر ذلك وعليه ألا يعمل على استغلال هذا لصالحه الشخصي.

(المادة الحادية عشرة)

إذا أوقف المرخص له عن مزاولة المهنة لمدة معينة فلا يجوز لأحد من زملائه أن يحل محله في مركزه الخاص أثناء تلك المدة.

(المادة الثانية عشرة)

يحظر على المرخص له الدعاية لنفسه أو الإعلان عن عمله بأي طريق وتعتبر من طرق الإعلان.

(أ) نشر مذكرات في صحف أو مجلات غير فنية عن حالات باشروها أو الإشارة إلى عمله بواسطة الإذاعة أو للصور المتحركة قصدا بذلك الدعاية إلى نفسه.

(ب) طلب نشر شكر أو كلمة أو مقال إطراء أو ثناء في الصحف عن عمل من الأعمال المتعلقة بمهنته.

(ج) استعمال الأسوار الملونة الجاذبة لأبصار الجمهور على لافتة مركزه الخاص.

(المادة الثالثة عشرة)

يحظر على المرخص له بمزاولة المهنة أن يأتي عملا من الأعمال الآتية :

(أ) التعاون مع أدعياء الطب أو مساعديهم بأية صورة من الصور أو التستر عليهم كما يحظر عليه الاستعانة بالوسطاء لجلب المرضى سواء كان ذلك بأجر أو بدون أجر.

(ب) السماح باستعارة اسمه لأغراض تجارية في أي شكل من الأشكال.

(المادة الرابعة عشرة)

لا يجوز للمرخص له أن يطن عن فتح مركزه الخاص لأكثر من ثلاث مرات في الصحيفة الواحدة على أنه يجوز له أن ينشر إعلاناً في جريدة واحدة ولمرة واحدة وبالحروف العادية إذا غاب عن مركزه أكثر من أسبوعين سواء كان للنشر قبل الغياب أو بعده.

(المادة الخامسة عشرة)

يجب أن يقتصر في المطبوعات وما في حكمها ولافتة الباب على ذكر اسم المرخص له ومؤهلته العلمية ومواعيد العمل في مركزه الخاص ورقم تليفونه وأن لا يزيد سطح اللافتة عن ٨٥ × ١٠٠ سم ويجوز في بعض الأحوال الاستثنائية التي يقع فيها مركز المرخص له في مكان غير ظاهر أن يضع لافتة ثانية لتنبيه الجمهور ، أما لافتة الباب التي يضعها على مسكنه الخاص حيث لا يستقبل المرضى فيجب أن تكون بخط لافتة باقي السان وحجمها.

وفي حالة تغير محل المركز يجوز للمرخص له أن يضع إعلاناً بعنوانه الجديد في المحل الذي تركه وأن يبقيه لمدة أقصاها ستة أشهر.

(المادة السادسة عشرة)

لا يجوز للمرخص له بممارسة المهنة أن يقضى سرا أو تمن عليه بحكم مهنته أو علم به أثناء ممارسته لها إلا في الأحوال المصرح بها قانوناً.

(المادة السابعة عشرة)

إذا فقد المرخص له بمزاولة المهنة شرطاً من شروط الترخيص المنصوص عليها في القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ المشار إليه وجب عليه أن يتوقف عن مزاولة المهنة وأن يخطر إدارة التراخيص الطبية بوزارة الصحة بذلك خلال أسبوع.

وعلى إدارة التراخيص الطبية بمجرد اتصال صها بفقد المرخص له لأى شرط من شروط منح الترخيص إبلاغ لجنة القيد المنصوص عليها في

المادة الخامسة من القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٥ ، وتصدر للجنة قرارا
بشطب اسم صاحب الترخيص من السجل المقيّد به وذلك بعد سماع أقواله
وتحقّقها من زوال الشرط.

(المادة الثامنة عشرة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار.

(المادة التاسعة عشرة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ،
صدر في ١٩٨٦/٤/٢٨.

وزير الصحة

أ.د / حلمي الحديدي .

(ثانياً)
المهن المتعلقة بالطب
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٧

بتنظيم مزاوله مهنة صانعى الأسنان ومحال صنعها^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - لا يجوز لأحد مباشرة صناعة أجهزة الأسنان الاستعاضية إلا إذا كان مصري الجنسية أو من بلد تجيز قوانينه للمصريين مباشرة هذه الصناعة بها وكان اسمه مقيداً بسجل صانعى الأسنان بوزارة الصحة العمومية.

مادة ٢ - ينشأ بوزارة الصحة العمومية سجل يقيد فيه أسماء صانعى الأسنان نظير أداء رسم قدره مائة قرش.

مادة ٣ - يشترط للقيد بالسجل المشار إليه فى المادة السابقة أن يكون الطالب حاصلًا على شهادة صادرة من أحد أقسام صناعة الأسنان الملحقه بالمدارس التقنية الحكومية أو على شهادة صادرة من معهد فنى لجنبى تعتبر معادلة للشهادة المصرية ولجتياز الامتحان المنصوص عليه فى المادة (٤).

وتقرر معادلة الشهادة الأجنبية للشهادة المصرية لجنة مكونة من مدير قسم الرخص الطبية وأربعة أطباء أسنان يعينهم وزير الصحة العمومية على أن يكون اثنين منهم على الأقل من جراحى الأسنان الأستاذة أو الأساتذة المساعدين بالجامعات المصرية . وتعطى وزارة الصحة العمومية مستخرجا رسميا من هذا القيد فى السجل مجاناً.

(١) للوقائع المصرية العدد ٥٣ مكرر (ز) فى ١٣/٧/١٩٥٧.

مادة ٤- يكون امتحان حملة الشهادات أو الدبلومات الأجنبية في صناعة الأسنان وفقا لمنهج الامتحان النهائي لأقسام صناعة الأسنان أمام لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء لثان منهم من الأساتذة أو الأساتذة ويعينون بقرار من وزير الصحة العمومية.

وعلى من يرغب دخول الامتحان أن يقدم إلى وزارة الصحة العمومية طلبا بذلك على الوجه الذي يحدده وزيرها وأن يؤدي رسما للامتحان قدره خمسة جنيهات ويرد هذا المبلغ إذا أخطرت الوزارة بعنونه عن دخول الامتحان قبل الميعاد المحدد له بسبعة أيام على الأقل أو لم يسمح له بدخوله.

ويؤدي الامتحان باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية التي يوافق عليها وزير الصحة العمومية من يجتاز الامتحان شهادة بذلك.

مادة ٥ - (١) الممارسون لصناعة الأسنان الذي أمضوا في مزاوله هذه الصناعة خمس سنوات أو أكثر عند العمل بهذا القانون يعفون من الشروط المنصوص عليها فيه . ويقبل قيد أسمائهم في السجلات متى قدموا لوزارة الصحة العمومية ما يثبت انقضاء هذه المدة على ممارستهم لصناعة الأسنان بجمهورية مصر .

أما من أمضى من هؤلاء في ممارسة هذه الصناعة مدة لا تقل عن سنتين ولم تبلغ خمس سنين حتى تاريخ العمل بهذا القانون فلا يقبل قيد اسمه في السجلات إلا إذا اجتاز الامتحان المنصوص عليه في المادة ٤ .

ولم يرسب في هذا الامتحان الحق في أن يعاد امتحانه أمام هذه اللجنة بعد ستة أشهر على الأقل من تاريخ ظهور نتيجة الامتحان الأول وتعطى للناجحين شهادة بذلك من وزارة الصحة العمومية.

(١) القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٤ سمح لممارسة صناعة الأسنان ممن لم يطلبوا الانتفاع بأحكام المادة الخامسة في الموعد المحدد أن يتقدموا بطلباتهم إلى وزارة الصحة في موعد لا يجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به - الجريدة الرسمية العدد ٦٤ في ١٩٦٤/٣/١٨ .

مادة ٦ - على الممارسين لصناعة الأسنان ممن يرغبون الانتفاع بأحكام المادة السابقة أن يقدموا طلباتهم إلى وزارة الصحة العمومية مرفقا بها كافة الأوراق والمستندات اللازمة للتقيد أو لدخول الامتحان وذلك في موعد لا يجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون.

مادة ٧ - لا يجوز إنشاء أو إدارة محل أو مصنع لصناعة الأسنان إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من وزارة الصحة العمومية ولا يعطى هذا للترخيص إلا لطبيب أسنان مرخص له في مزولة المهنة أو لصانع أسنان مقيد اسمه بسجل صانعي الأسنان ويصدر وزير الصحة العمومية قرارا بالاشتراطات الواجب توافرها في هذه المحال أو المصانع.

وعلى طالب الترخيص أن يؤدي رسم معاينة عند تقديم طلبه ، كما يحصل رسم سنوي نظير التفتيش على المحال والمصانع المرخص بها ويصدر بتحديد هذين الرسمين قرار من وزير الصحة على ألا يجاوز رسم المعاينة مبلغ مائتي قرش ورسم التفتيش مبلغ مائة قرش سنويا^(١).

مادة ٨ - لا يجوز لصانع الأسنان المقيد اسمه بالسجل أخذ مقياس أسنان أو تعديل مقياس ورد له من طبيب أسنان مرخص له . كما لا يجوز له حيازة الكرسي الذي يستعمل لمرضى الأسنان.

مادة ٩ - يجب على صاحب مصنع الأسنان أن يخطر وزارة الصحة العمومية بكتاب موصى عليه بأسماء الصناع الذين يعملون بالمصنع ورقم وتاريخ قيد كل منهم بسجل صانعي الأسنان وبأسماء غيرهم من العمال وعليه أيضا أن يخطرها بالطريقة ذاتها بأسماء كل من صانعي الأسنان الذين يعينون بالمصنع أو يتركونه وذلك خلال ثلاثين يوما من التعيين أو الترك.

مادة ١٠ - لا يجوز لصاحب المصنع أن يقل طقم أسنان أو أجزاء منه لصنعها إلا إذا كان مصحوبا بتككرة من طبيب أسنان مرخص له في مزولة المهنة موضحا فيها جميع البيانات اللازمة لتقيدها بسجل المصنع وتحفظ هذه

(١) للفترة الأخيرة من المادة (٧) مضافة بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٦٤ الجريدة الرسمية العدد ٦٤ في ١٨/٣/١٩٦٤.

المنكرة فى المصنع لتقديمها عند الطلب.

مادة ١١ - يجسب أن يحفظ فى كل مصنع للاسنان سجل للأطقم أو لأجزائها التى تجهز بالمصنع وتكون صفحاته مرقومة برقم مسلسل تقيد فيه :

(١) تاريخ ورود الطقم.

(٢) اسم الطبيب الذى أخذ المقاس.

(٣) نوع الطقم ونوع المادة المطلوب صنعه منها.

(٤) عيار الذهب أو البلاتين للمستعمل فى الطقم.

(٥) تاريخ تسليم الطقم.

(٦) توقيع صاحب المصنع.

مادة ١٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها الحبس مدة لا تجاوز سنة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيهًا أو بإحدى هاتين العقوبتين . وإذا كان المصنع غير مرخص وجب الحكم بإغلاقه.

وينفذ الحكم بالإغلاق دون اعتداد بأى استشكال فى تنفيذه.

مادة ١٣ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ولوزير الصحة العمومية إصدار القرار اللازم لتنفيذه.

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يونيه سنة ١٩٥٧).

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٤^(١)

فى شأن قيد بعض ممارسى صناعة الأسنان فى سجل صانعى الأسنان
بوزارة الصحة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الأتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يجوز للمارسى صناعة الأسنان المعنيين بالوحدات الحكومية أو
الجامعية أو القوات المسلحة أو القطاع العام ومضت على تعيينهم عند العمل
بهذا القانون مدة لا تقل عن خمس سنوات ، أو من القطاع الخاص ، ولم
يسبق لهم الانتفاع بأحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم مزولة مهنة
صانعى الأسنان ومحال صنعها والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٤ بتعديل القانون
رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٧ أن يتقدموا بطلبات القيد فى سجل صانعى الأسنان إلى
وزارة الصحة مرفقا بها جميع المستندات اللازمة للقيد وذلك فى موعد لا
يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . ولا يتم القيد فى السجل
إلا بعد اجتيازه الامتحان المنصوص عليه فى المادة (٤) من القانون رقم
١٦٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه.

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ

نشره.

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها.

(١) صدر بالجريدة الرسمية للعدد ١١ فى ١٥/٣/١٩٨٤.

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩

فى شأن إعادة تنظيم مزولة مهنة تجهيز النظارات الطبية
وبيعها فى إقليمى الجمهورية^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور الموقت ،

وعلى القانون رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم مزولة مهنة تجهيز وبيع
النظارات الطبية بالأقاليم للمصرى ،

وعلى القانون رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٥٧ بالأقاليم السورى ،

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتى

الباب الأول

مزولة المهنة

مادة ١ - لا يجوز لأى شخص أن يزول مهنة تجهيز النظارات الطبية
وبيعها فى الجمهورية العربية المتحدة غلا إذا كان مرخصا له فى ذلك من
وزارة الصحة التنفيذية المختصة.

ويقصد بالنظارات فى نصوص هذا القانون - النظارات التى تحمل
عدسات مصححة للنظر .

مادة ٢ - يشترط فومن يرخص له فى مزولة هذه المهنة أن تتوافر فيه
للشروط الآتية :

(أ) أن يكون متمتعا بجنسية الجمهورية العربية المتحدة أو من بلد تجيز
قوانينه للمتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة مزولة هذه المهنة فيه .

(١) الجريدة الرسمية للعدد ١٨٨ مكرر فى ١٩٥٩/٩/٣ .

(ب) أن يكون حاصلاً على شهادة من أحد المعاهد المتخصصة المعترف بها في أي من الإقليمين أو على شهادة معادلة من الخارج . وتقوم باستدراج هذه الشهادات وتقرير معادلتها لجنة تشكل بقرار من وزير الصحة المركزي.

(ج) أن يكون قد أمضى بعد حصوله على المؤهل المنصوص عليه في الفقرة السابقة مدة تمرين لا تقل عن ستة أشهر في مؤسسة لتجهيز النظارات الطبية تعترف بها وزارة الصحة التنفيذية المختصة.

(د) أن يكون محمود السيرة ، حسن السمعة وإلا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو جنحة في جريمة مخلة بالشرف ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

ويستثنى من شرط الحصول على المؤهل المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة كل من سبق للترخيص له بمزاولة هذه المهنة.

الباب الثاني

سجل القيد

مادة ٢ - ينشأ بوزارة الصحة التنفيذية المختصة سجل تقيد فيه أسماء المرخص لهم في مزاولة هذه المهنة والمؤهلات الحاصلين عليها ، وتاريخ حصولهم عليها والجهة التي منحتهم الترخيص ومحل مزاولة المهنة ومحل الإقامة.

ويؤدي رسم قيد قدره جنيهان مصريان أو عشرون ليرة سورية كما يؤدي هذا الرسم عند طلب إعادة القيد.

وتعطي الوزارة المختصة مستخرجاً من هذا القيد تلتصق عليه الصورة الفوتوغرافية للمرخص له مختومة بخاتمها - نظير رسم قدره جنيه مصري أو عشرة ليرات سورية.

مادة ٤ - تتولى وزارة الصحة التنفيذية المختصة نشر أسماء المرخص لهم في مزاولة هذه المهنة في الوقائع.

مادة ٥ - على من سبق أن رخص له فى مزاوله المهنة أو إدراج اسمه فى السجل ثم توقف عن العمل أن يخطر بذلك وزارة الصحة للتنفيذ المختصة بخطاب مسجل مصحوب بعلم وصول مبينا فيه تاريخ توقفه ، ورقم الترخيص وتاريخه ، وسبب التوقف ويرفق به كذلك المستخرج المعطى له .
ويشطب أسم المرخص له من السجل المنصوص عليه فى المادة الثالثة من هذا القانون إذا مضى على توقفه عن العمل مدة ثلاث سنوات .
ولا يعاد قيده فى السجل إلا إذا توافرت للشروط الواردة فى المادة الثانية من هذا القانون .

الباب الثالث

محلات تجهيز النظارات الطبية وبيعها

- مادة ٦ -** لا يجوز فتح محل لتجهيز النظارات الطبية لبيعها إلا بترخيص من وزارة الصحة للتنفيذ المختصة ، ويصدر قرار من وزير الصحة للتنفيذ بالشروط الواجب توافرها فى المحل وفى طالب الرخصة .
- مادة ٧ -** يجب على من يطلب فتح محل من هذا النوع أن يدفع رسما قدره جنيهان أو عشرة ليرة سورية ، كما يؤدى هذا الرسم عند نقل المحل .
- مادة ٨ -** يجب أن يكون للمحل مدير فنى مرخص له فى مزاوله المهنة ويكون هو المسئول عن تجهيز النظارات الطبية وبيعها ويجب على صاحب المحل إبلاغ وزارة الصحة للتنفيذ المختصة عن اسم المدير الفنى لمحلّه .
- مادة ٩ -** لا يجوز لشخص أن يدير أكثر من محل لتجهيز النظارات الطبية وبيعها أو فرع واحد إذا تعددت فروع المحل الواحد .
- مادة ١٠ -** يقتصر العمل فى المحل على تجهيز النظارات الطبية وبيعها ومع ذلك يجوز بيع أصناف أخرى تحدد بقرار من وزير الصحة العمومية للتنفيذ .
- مادة ١١ -** لا يجوز أن يصرف المحل نظارة طبية إلا بناء على تذكرة من طبيب رمى ، ولا يجوز إدخال أى تعديل على الوصف المبين بها .

مادة ١٢- لا يجوز توقيع الكشف على طالب النظارة أو غيره في المحل كما لا يجوز أن يحتوى المحل على حجرة مظلمة أو على الآلات الخاصة بقياس انكسار الأنسة فى العين.

مادة ١٣- يجب أن يبين على العدسات والنظارات التى بالمحل نوعها واسمها التجارى والمصانع المستوردة منها.

مادة ١٤- على المدير الفنى للمحل أن يحتفظ فيه بسجل مرفومة صفحاته بأرقام مسلسلـة وعلى كل صفحة خاتم وزارة للصحة التنفيذية ، وعليه أن يثبت فيه كل نظارة طبية بصرفها للبيانات الآتية :

(١) اسم الطبيب الذى وصف النظارة.

(٢) اسم طالب النظارة.

(٣) قوة العدسات كما هو وارد فى التكررة.

(٤) نوع العدسات الموصوفة ومميزاتها.

(٥) تاريخ صرف النظارة.

(٦) توقيع مدير المحل.

مادة ١٥- يجب على المدير الفنى للمحل أن يختم تـكررة الطبيب بخاتم يبين فيه اسم المحل ورقم وتاريخ قيد النظارة بالسجل المنصوص عليه فى المادة السابقة وأن يوقع عليه باسمه.

مادة ١٦- يجب أن يبين رقم الترخيص بفتح المحل وتاريخه ورقم الترخيص للمدير الفنى وتاريخه فى لوحة تعلق بمكان ظاهر بالمحل .

مادة ١٧- تفصل اللجنة المشكلة وفقا لأحكام المادة الثامنة عشرة من هذا القانون فى كل خلاف قد يحدث بين الطبيب الذى وصف النظارة وبين المدير الفنى للمحل الذى قام بتجهيزها ، ويكون قرارها فى هذا الشأن نهائيا.

الباب الرابع التأديب وإعادة القيد

مادة ١٨ - كل مشغل بمزاولة مهنة تجهيز النظارات الطبية وبيعها يرتكب أمرا من الأمور المخلة بحسن أدائها أو يخالف أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له أو يصدر ضده حكم نهائي بحقوقه جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة مخلة بالشرف أو بحكم بالتعويض فيها يجازى تأديبيا.

ويشكل مجلس للتأديب في الأقليم الجنوبي من :

- مدير عام مصلحة طب العيون
- رئيسا
- مدير عام قسم البصريات
- نائب مجلس الدولة ينتدبه رئيس إدارة الفتوى والتشريع المختص
- عضوين
- ويشكل في الأقليم الشمالي من :
- لخصائي في البصريات يعينه وزير الصحة للتنفيذ
- رئيسا
- لخصائي رمد يعينه مدير الصحة للتنفيذ
- نائب من مجلس الدولة ينتدبه رئيس إدارة الفتوى والتشريع
- عضوين
- الضريبي

وتنظم بقرار من وزير الصحة المركزي الإجراءات التي تتبع في المحاكمة وفي تنفيذ العقوبات.

مادة ١٩ - مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية للمجلس أن يوقع على المخالف إحدى العقوبات الآتية :

الإنذار.

التوبيخ.

الوقف لمدة لا تزيد على سنتين.

شطب اسمه نهائيا من السجل

وتبلغ هذه العقوبات إلى وزارة الصحة للتنفيذ المختصة بالتأشير بها في السجل المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذا القانون.

مادة ٢٠ - مع مراعاة ما نص عليه فى هذا القانون ز يجوز لوزير الصحة التنفيذى المختص النظر فى إعادة قيد من شطب اسمه نهائيا من السجل بعد خمس سنوات ميلادية من تاريخ صدور قرار الشطب إلا إذا رد إليه اعتباره قبل ذلك ويؤدى فى هذه الحالة الرسم المقرر.

الباب الخامس

التفتيش

مادة ٢١ - تخضع محلات تجهيز النظارات الطبية وبيعها للتفتيش الذى تقوم به السلطات الصحية المختصة للتثبت من تنفيذ أحكام هذا القانون والاشتراطات التى يصدر بها قرار من الوزير التنفيذى المختص.

مادة ٢٢ - إذا وجدت مخالفة للاشتراطات المنوطة عنها فى المادة السادسة من هذا القانون يجب على المرخص له إزالتها خلال فترة تحدد له بحيث لا تتجاوز سنتين يوما فإذا لم يزلها خلال هذه المهلة جاز للوزير التنفيذى المختص إصدار قرار بإغلاق المحل إداريا إلى أن تزال المخالفة.

الباب السادس

العقوبات

مادة ٢٣ - كل من زاول مهنة تجهيز النظارات الطبية أو بيعها أو فتح محلا بدون ترخيص يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا أو مائتى ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين وفى جميع الأحوال يحكم القاضى بإغلاق المحل وتزع لوحاته ومصادرة الأشياء المتعلقة بالمهنة.

مادة ٢٤ - كل مخالفة أخرى لأى حكم من أحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا أو مائتى ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين ويجب الحكم بمصادرة الأشياء محل المخالفة.

الباب السابع أحكام عامة

مادة ٢٥ - يعتبر مفتشو وزارة الصحة الـرمـديون ومفتشو الصحة فى المحافظات والمراكز من رجال الضبط القضائى فى تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له.

مادة ٢٦ - يحسد بقرار من وزير الصحة التنفيذى المختص المهل اللازم أعطائه للمحلات القائمة عند صدور هذا القانون حتى تكيف أوضاعها وفقا له.

مادة ٢٧ - يلى القانون رقم ٦٢٢ لسنة ١٩٥٣ للإقليم المصرى والقانون رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٥٧ للإقليم المورى.

مادة ٢٨ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره.

قرار وزير العمل رقم ١٥ لسنة ١٩٨٢
بتحديد الحالات أو الأعمال التي يجوز استمرار
العمل فيها دون فترة راحة^(١)

وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الإطلاع على المادة ١٣٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم
١٣٧ لسنة ١٩٨١^(٢).

المادة

مادة ١- يجوز استمرار العمل دون فترة راحة في الحالات والأعمال
الآتية :

.....

.....

١١- العمل في المستشفيات والمصحات ودور العلاج الأخرى

.....

٢٠- صناعة الدواء.

٢١- العمل بالصناعات

مادة ٢ - على صاحب العمل أو المدير المسئول في كل من الأعمال
والصناعات الواردة بيانها في المادة السابقة أن يصرح للعامل بتناول
المشروبات أو الأطعمة الخفيفة أو براحة بطريقة تنظمها إدارة المنشأة أثناء
العمل.

مادة ٣ - بنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم
التالي لتاريخ نشره.

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٦ تابع في ١٣/٢/١٩٨٢.

(٢) المادة ١٣٤ من قانون العمل خولت وزير العمل أن يحدد الحالات والأعمال التي
يتحتم لأسباب فنية أو لظروف التشغيل استمرار العمل فيها دون فترة راحة وقد صدر
القرار الوزاري المذكور تنفيذا لهذه المادة .

قرار وزير العمل رقم ١٦ لسنة ١٩٨٢
بشأن استثناء بعض الجهات والمناطق والمحال
من حكم الإغلاق الأسبوعي للمنشآت وت تحديد
مواعيد الإغلاق الليلي^(١)

وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الإطلاع على المادة ١٣٦ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١^(٢).

قرر

مادة ١ - يستثنى من حكم الإغلاق المنشآت الآتية :

.....

(ب) المستشفيات والمصحات والمستوصفات ودور العلاج بما في ذلك
معامل التحليل والأشعة وعيادات الأطباء.

.....

(د) الصيدليات وكذلك مخازن الأدوية في المدن والقرى.

.....

(١) اللوائح المصرية العدد ٣٦ تابع في ١٩٨٢/٢/١٣ وقد عدل هذا القرار بالقرار رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٥ للوائح المصرية العدد ٢٨٨ في ١٩٨٦/٢/٢ ثم بالقرار رقم ١٨ لسنة ١٩٨٦ والوائح المصرية العدد ٤٨ في ١٩٨٦/٢/٢٥.

(٢) أوجبت المادة ١٣٦ من قانون العمل إغلاق المنشآت يوما كاملا في الأسبوع وخولت وزير العمل أن يستثنى بعض الجهات والمناطق والمحال من حكم الغلق الأسبوعي وتحديد مواعيد الإغلاق الليلي . وتنفيذا لهذه المادة صدر للقرار الوزاري سالف الذكر والذي استثنى من حكم الغلق الأسبوعي المستشفيات والمصحات والمستوصفات ودور العلاج ومعامل التحليل والأشعة وعيادات الأطباء والصيدليات ومخازن الأدوية في المدن والقرى . كما استثنى هذه الجهات أيضا من مواعيد الإغلاق الليلي إذا كانت تعمل بنظام الورديتين فأكثر .

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بالقرارات الإدارية الصادرة في شأن تحديد مواعيد الإغلاق الليلي.

يجب إغلاق المنشآت مساءً في الساعة العاشرة على الأكثر صيفاً وفي الساعة التاسعة والنصف شتاءً.

.....

ولا يسرى حكم هذه المادة على المنشآت المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار التي تعمل بنظام الورديتين فأكثر.

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

قرار وزير العمل رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢

بتحديد الأعمال المتقطعة بطبيعتها التي يجوز وجود العامل بها في مكان العمل أكثر من إحدى عشرة ساعة في اليوم الواحد بحيث لا تزيد عن اثني عشرة ساعة في اليوم الواحد^(١)

وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الإطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٣٥ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣^(٢) :

قرر

مادة ١ - يجوز تولد العامل في مكان العمل أكثر من إحدى عشرة ساعة وبحد أقصى اثني عشرة ساعة في اليوم الواحد في الأعمال الآتية :

(١) العمل بالصناعات

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

(١) نشر بالوقائع المصرية للعدد ٣٦ تابع في ١٣/٢/١٩٨٢.

(٢) لقد حدد المشرع من سلطة صاحب العمل في تنظيم أوقات العمل خشية احتجاز العامل في مكان العمل لمدة طويلة بلا مبرر مما يؤدي إلى إرهاقه وعدم تمتعه بالراحة الحقيقية فحدد في الفقرة الأولى من المادة ١٢ من قانون العمل حدا أقصى لمدة بقاء العامل في مكان العمل يوميا قدره اثني عشر ساعة وجاء في الفقرة الثانية من المادة المذكورة واستنتى من حكمها العمال المشتغلين في أعمال متقطعة بطبيعتها والتي يحددها وزير العمل بحيث لا تزيد عن اثني عشر ساعة في اليوم الواحد . وقد حدد وزير العمل هذه الأعمال المتقطعة في القرار سالف الذكر والتي من بينها العمل بالصناعات . فاصبحت أقصى مدة لعمل العامل بالصناعات هي اثني عشر ساعة في اليوم الواحد على أن يحسب فترات الراحة ضمن هذه المدة إذا كان العامل متواجدا أثناءها في مكان العمل وجدير بالذكر أن مخالفة حكم مادة ٨٢ من قانون العمل أو القرار الوزاري سالف الذكر يعرض صاحب العمل أو المدير المسئول للمعقبة المنصوص عليها في المادة ٤٩/٢ من قانون العمل وهي الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على مائتين جنيها مع تعدد الغرامة بحد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة ومضاعفة العقوبة في حالة العود.

قرار وزير العمل رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢

بشأن تشغيل النساء ليلاً^(١)

وزير الدولة للقوى العاملة والتدريب

بعد الإطلاع على المادة ١٥٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣^(٢).

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧.

قرر

مادة ١- يجوز تشغيل النساء فى الفترة ما بين الساعة السابعة مساءً والسابعة صباحاً فى أى من الأحوال أو الأعمال أو المناسبات الآتية :

.....

٣- للعمل فى المستشفيات والمصحات ودور العلاج الأخرى.

٤- العمل فى الصيدليات

.....

مادة ٢- يشترط للترخيص لتشغيل النساء فى أى من الأحوال والمناسبات أو الأعمال المنصوص عليها فى المادتين السابقتين أن يوفر

(١) نشر فى الوقائع المصرية قانون العمل تجريدة الرسمية العدد ٢٤٠ مكرر فى ٢٠٠٣/٤/٧.

(٢) حظرت المادة ٨٩ من قانون العمل تشغيل النساء فى الفترة من بين الساعة السابعة مساءً والسابعة صباحاً إلا فى الأحوال والأعمال والمناسبات التى يحددها وزير العمل . وتطبقاً لذلك أصدر وزير العمل القرار سالف الذكر وأجاز تشغيل النساء فى الفترة ما بين الساعة السابعة مساءً والسابعة صباحاً فى المستشفيات والمصحات ودور العلاج والصيدليات وإلزامهم بالقرار صاحب العلم أن يوفر كافة ضمانات الحماية بسرعة والانتقائية والأمن للنساء العاملات . ومخالفة صاحب العمل لهذا الالتزام يعرضه للمعقبة الواردة فى المادة ٢٤٨ من قانون العمل وهى الغرامة التى لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد عن شهرين جنياً.

صاحب العمل كافة ضمانات الحماية بالرعاية والانتقال والأمن للنساء
العاملات ويصدر هذا الترخيص من مديرية القوى العاملة والتدريب
بالمختصة بعد التحقق من توفر الضمانات والشروط سالفة الذكر.
مادة ٤ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالى
لتاريخ نشره.

قانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠٤
بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١
بتنظيم المنشآت الطبية

باسم الشعب
رئيس الجمهورية
قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :
(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٤ ،
١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت
الطبية ، النصوص التالية :

مادة (١) : " في تطبيق أحكام هذا القانون تعتبر منشأة طبية كل
مكان أعد للكشف على المرضى أو علاجهم أو تمريرهم أو إقامة الناقلين أو
إجراء الفحوصات الطبية وتشمل ما يأتي :

(أ) **العيادة الطبية الخاصة :**

هي كل منشأة يملكها أو يستأجرها أو ينتقل إليه الحق في استغلالها
قانونا ويديرها طبيب أو طبيب أسنان كل حسب مهنته المرخص له في
مزاولتها ولا تمنعه أي قواعد أخرى عن هذه المزاولية ومعدة لاستقبال
المرضى ورعايتهم طبيا ويجوز أن يكون بها أسرة للملاحظة وليست للإقامة
على ألا يجاوز عددها ثلاثة أسرة ، ويجوز أن يساعد أو أن يقوم مقامه في
حالة غيابه طبيب أو طبيب أسنان أو أكثر مرخص له في مزاوله المهنة من
ذات التخصص .

ويعتبر في حكم العيادة الطبية الخاصة عيادة الأشعة والمعمل التي
يملكها أو يديرها طبيب .

(ب) العيادة التخصصية :

هي كل منشأة يملكها أو يستأجرها أ، ينتقل إليه الحق في استعمالها قانونا طبيب أو أكثر مرخص له في مزاولة المهنة وتكون معدة لاستقبال المرضى ورعايتهم طبيا ، ويجوز أن يكون بها أسرة لا يجاوز عددها خمسة أسرة ، ويعمل بالعيادات التخصصية أكثر من طبيب من تخصصات مختلفة تجمعهم إدارة مشتركة يكون أحدهم هو المدير الفني المسئول عن العيادات . ويجوز إجراء عمليات صغرى فقط في غرفة عمليات مجهزة طبقا للوائح المنظمة لذلك .

كما يجوز الترخيص بإنشاء العيادات التخصصية لجمعية مقيمة بوزارة الشؤون الاجتماعية أو لهيئة عامة يكون من بين أغراضها إنشاء وإدارة هذه العيادات التخصصية أو شركة لعلاج العاملين بها أو المقيمين في منشأتها . وتخضع هذه العيادات لأحكام الفقرتين السابقتين من هذا البند .

(ج) المركز الطبي التخصصي :

هو كل منشأة يملكها أو يستأجرها أو ينتقل إليه الحق في استعمالها قانونا طبيب أو أكثر مرخص له في مزاولة المهنة ويكون معدا لاستقبال المرضى ورعايتهم طبيا ، ويقتصر العمل بالمركز على تخصص واحد بفروعه الدقيقة وما يرتبط به من تخصصات مكملة ، وتجمعهم إدارة مشتركة يكون أحدهم المدير الفني المسئول ، ويجوز أن يكون به أسرة لا يجاوز عددها خمسة وعشرين سريرا ، كما يجوز إجراء عمليات جراحية به في غرفة عمليات كبرى مجهزة طبقا للوائح المنظمة لذلك .

(د) المستشفى الخاص :

هو كل منشأة أعدت لاستقبال المرضى والتكشيف عليهم وعلاجهم ويوجد به على الأقل خمسة عشر سريرا ، كما يلزم أن يوجد بها غرفتان للعمليات على الأقل وغرفة إفاقة وأخرى رعاية مركزة ، ويكون مجهزة طبقا للوائح المنظمة لذلك وحسب التخصصات الموجودة بالمستشفى الذي يخصص له لأول مرة طبقا لأحكام هذا القانون مدخل خاص به منفصل عن المدخل الخارجي للعقار الموجود به .

ولا يتم الترخيص للمستشفى إلا بعد متابعة استكمال تجهيزاته وكفاءة العاملين به بما يضمن توفير الجودة الشاملة بصدر شهادة من الجهة المختصة بوزارة الصحة نظير مبلغ ألف جنيه يورد لحساب صندوق تحسين أداء العمل في الإدارة المشرفة على تنفيذ هذا القانون بوزارة الصحة .
ويصدر بإنشائه قرار من رئيس الجمهورية يحدد فيه موارده ونظام العمل به.

(هـ) دار النقابة :

هي كل منشأة أعدت لإقامة المرضى ورعايتهم طبياً أثناء فترة النقابة من الأمراض ، على أن يكون ذلك تحت إشراف وإدارة طبيب مرخص له بمزاولة المهنة .

كما يعتبر صاحب المنشأة هو من صدر باسمه ترخيص مزاولة نشاط المنشأة " .

مادة (٢) : " لا يجوز لمنشأة طبية مزاولة نشاطها إلا بترخيص من المحافظ المختص بعد تسجيلها في النقابة الطبية المختصة مقابل رسم تسجيل يؤدي للنقابة ويحدد على النحو التالي :

- ١- (١٠٠) مائة جنيه للعيادة الطبية الخاصة .
 - ٢- (٢٥٠) مائتين وخمسين جنيهاً للعيادات التخصصية .
 - ٣- (١٠٠) مائة جنيه عن كل سرير بالمستشفى الخاص أو دار النقابة أو المركز الطبي التخصصي .
- على أن يخصص ٣٠% منها لصالح صندوق تحسين أداء العمل في الإدارات المشرفة على تنفيذ القانون بوزارة الصحة وإدارات العلاج الحر بالمحافظات .

ويحوز بقرار من وزير الصحة مضاعفة هذه الرسوم بعد أخذ رأي النقابة المختصة .

وتقوم المحافظة المختصة عند الترخيص للمنشأة الطبية بمزاولة نشاطها بإخطار وزارة الصحة بالبيانات اللازمة لتسجيلها في سجل مركزي ينشأ لهذا الغرض " .

مادة (٢) : " يجب أن تكون إدارة المنشأة الطبية لطبيب مرخص له في مزاوله المهنة على أن تكون إدارة المنشأة الطبية المخصصة لطب وجراحة الأسنان لطبيب مرخص له في مزاوله مهنة طب وجراحة الأسنان . وإذا تغير مدير المنشأة وجب على صاحب المنشأة إخطار الجهة الصحية المختصة بالمحافظة والنقابة الطبية الفرعية المختصة بالمدير الجديد خلال أسبوعين بخطاب موصي عليه بعلم الوصول وعليه أن يعين لها مديراً جديداً خلال أسبوعين من تاريخ الإخطار على أن يخطر الجهة الصحية المختصة باسمه وإلا وجب عليه التوقف عن ممارسة نشاط المنشأة فإذا لم يتم ذلك قامت الجهة المختصة باسمه وإلا وجب عليه التوقف عن ممارسة نشاط المنشأة فإذا لم يتم ذلك قامت الجهة المختصة بإغلاقها إدارياً لحين تعيين المدير . " .

مادة (٦) : " يجوز للطبيب أن يمتلك أكثر من عيادة طبية خاصة ، وإنما لا يجوز له أن يدير أكثر من منشأة طبية واحدة بخلاف العيادات الطبية الخاصة . " .

مادة (٧) : " يجب أن يتوافر في المنشأة الطبية الاشتراطات الصحية والطبية التي يصدر بها قرار من وزير الصحة وتشمل كل ما يتعلق بالتجهيزات وكيفية أداء الخدمة الطبية ، مع مراعاة استيفاء الشروط والمواصفات الخاصة بغرفة العمليات في حالة إجراء جراحات وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم العمل بالإشعاعات المؤينة والوقاية من أخطارها ، في حالة وجود جهاز أشعة .

وكذلك القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم مهنة الكيمياء الطبية والبيكترولوجيا والباثولوجيا وتنظيم معامل التشخيص الطبي ومعامل الأبحاث العلمية ومعامل المستحضرات الحيوية . " .

مادة (٩) : " تحدد بقرار من وزير الصحة نسبة عدد الأطباء المقيمين وأعضاء هيئة التمريض والفنيين الواجب توافرهم في كل منشأة طبية بالنسبة إلى عدد الأسرة المخصصة للعلاج الداخلي بها على أن يكونوا من المرخص لهم بمزاوله المهنة .

مادة (١٠) : " تلتزم كل منشأة طبية بلاتحة آداب المهن الطبية فسي بجميع تصرفاتها وخاصة في وسائل الدعاية والإعلان بحيث لا يتم الإعلان عن المنشأة إلا بعد الحصول على موافقة وزارة الصحة وعلى ألا يتضمن الإعلان طرق التشخيص أو العلاج . ويلزم الحصول على موافقة النقابة إذا ما أراد الطبيب أن يعلن عن نفسه أو عن نشاطه . " .

مادة (١٣) : يلغى الترخيص بالمنشأة الطبية في الأحوال الآتية :

١- إذا طلب المرخص له إلغائه ، أو إذا لوقف العمل بالمنشأة مدة تزيد على عام وفي حالة العيادات الطبية الخاصة بوقف الترخيص في حالة تغيب المرخص له به أكثر من عام ويتم إعادة سريانه بعد عودته وطيه إخطار النقابة الفرعية والإدارة المختصة بمديرية الشؤون الصحية في الحالتين .

٢- إذا نقلت المنشأة من مكانها إلى مكان آخر أو أعيد بناؤها .

٣- إذا أجرى تعديل في المنشأة يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ولم تعد الحالة إلى ما كانت عليه قبل التعديل في المدة التي تحددها السلطة المختصة .

٤- إذا أديرت المنشأة لغرض آخر غير الغرض الذي منح من أجله الترخيص .

٥- إذا صدر حكم بإغلاق المنشأة نهائيا أو بإزالتها .

٦- إذا تكررت المخالفة من المنشأة رغم توقيع العقوبات المقررة بالقانون ولم تردع المنشأة عن المخالفة .

٧- إذا زول بالمنشأة الطبية أشخاص غير حاصلين على ترخيص بمزاولة مهنة الطب وكذا المهن الطبية الأخرى . " .

مادة (١٤) : " يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد عن عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أدار منشأة كبيرة سبق أن صدر حكم بإغلاقها قبل زوال أسباب الإغلاق . " .

مادة (١٥) : " يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن

عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حصل على ترخيص بفتح منشأة طبية خاصة طريق التحايل أو باستعارة اسم طبيب لهذا الغرض ، ويعاقب بذات العقوبة الطبيب الذي أعار اسمه للحصول على الترخيص فضلا عن الحكم بإغلاق المنشأة موضوع المخالفة وإلغاء الترخيص الممنوح لها وللقاضي أن يأمر بتنفيذ حكم الإغلاق فوراً ولو مع المعارضة فيه أو استئنافه .

وفي جميع الأحوال ينفذ الحكم الصادر بالإغلاق ولا يؤثر استئصال صاحب المنشأة أو الغير في التنفيذ ، وكل ذلك مع عدم الإخلال بتطبيق أية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر .

مادة (١٦) : " كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه ، وفي حالة عدم إزالة المخالفة خلال المهلة الممنوحة لذلك يجوز للقاضي أن يحكم بنسأ على طالب السلطة الصحية المختصة بإغلاق المنشأة نهائياً أو للمدة التي يحددها الحكم وينفذ الحكم فوراً ولو مع المعارضة فيه أو استئنافه ، وينفذ حكم الإغلاق دون الاعتداد بما قد يزول فيها من أنشطة أخرى متى كانت حالة المنشأة لا تسمح بقصر الإغلاق على الجزء الذي وقعت فيه المخالفة . وفي حالة تكرار ارتكابها لمخالفات مهنية يجوز وضع المستشفى تحت إشراف الوزارة مباشرة . "

مادة (١٧) : " يكون للأطباء العاملين بالإدارة المركزية للمؤسسات العلاجية غير الحكومية والترخيص وكذا مديري مديريات الشؤون الصحية بالمحافظات والإدارات الصحية والعلاج الحر بها وكذا مديري إدارات طب الأسنان ومن يندرجهم وزير الصحة بالاتفاق مع وزير العدل من بين الأطباء المتفرغين ، صفة مأموري الضبط القضائي لإثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو لقرارات المنفذة له ، ولهم في سبيل ذلك حق دخول المنشآت الطبية هم ومراقبوهم والتفتيش عليها في أي وقت . "

مادة (١٨) : " يستمر العمل بالتراخيص السابق إصدارها للمنشآت الطبية قبل العمل بهذا القانون على أن يتم توفيق لوضعها وفقاً لأحكام هذا

القانون خلال سنتين من تاريخ العمل به . .

(المادة الثانية)

يضاف إلى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨١ بتنظيم المنشآت الطبية مادة

جديدة برقم (١٦ مكررا) ، نصها كالتالي :

مادة (١١٦ مكررا) : " مع مراعاة حكم المادة (١٤) من هذا القانون إذا زاولت المنشأة نشاطها قبل الحصول على الترخيص ، يتم غلقها بقرار من السلطة الصحية المختصة مباشرة ، ويجوز للقاضي أن يحكم بناء على طلبها بتوقيع غرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه على المنشأة المخالفة ولا يتم مزاوله النشاط إلا بعد الحصول على الترخيص . " .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي

لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

(حسني مبارك)

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ جمادي الأولى سنة ١٤٢٥ هـ

الموافق ١٤ يولييه سنة ٢٠٠٤ م .

صورة مرسلة إلى السيد / وزير العدل

أمين عام مجلس الوزراء

(دكتور / صفوت النحاس)

مراجع الكتاب

(١) المسؤولية الطبية .

د / محمد حسين منصور

دار الجامعة الجديدة للنشر

(٢) المسؤولية الطبية في الجراحة التجميلية

د / منذر الفضل

مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع

(٣) مسؤولية الأطباء والجراحين المدنيين

د / وديع فرج

مجلة القانون والاقتصاد العددان الرابع والخامس

(٤) مسؤولية الأطباء

د / أحمد محمد إبراهيم

مجلة الازهر المجلد ١٩ ، ٢٠ رسالة دكتوراه

(٥) مسؤولية الأطباء الجراحين المدنيين

د / حسن زكى الابراشى

(٦) المسؤولية المدنية للطبيب

د / عبد السلام النوبختى

(٧) مسؤولية الطبيب في المستشفيات العامة

د / احمد شرف الدين

(٨) المسؤولية الطبية في قانون العقوبات

د / محمد فائق الجوهري

دار الجوهري للطبع والنشر سنة ١٩٥١

(٩) المسؤولية الجنائية للأطباء والصيدالة

مستشار / منير رياض حنا

دار المطبوعات الجامعية

(١٠) المسؤولية الجنائية للطبيب

د / محمود القبازي

دار الفكر الجامعي

(١١) موسوعة المهن الطبية

مستشار / عدلى خليل

دار النهضة العربية مطبعة ١٩٨٩

(١٢) الموسوعة القانونية في القواعد الجنائية الخاصة

د / اسامة عبد الله فايد

المكتبة القانونية ابو ربيع ش حسن الأكبر باب الخلق

القاهرة

كتب صدرت للمؤلف

م	اسم الكتاب	الناشر
١	المطول في الملكية العقارية والعقود المدنية العقارية	دار المطبوعات الجامعة أمام كلية حقوق إسكندرية
٢	الوسيط في حماية حقوق الملكية الفكرية وجواز النول وجرانم الكمبيوتر والانترنت	دار المطبوعات الجامعة أمام كلية حقوق إسكندرية
٣	مسئولية الطبيب والصيدلي والمرض والمستشفى العام والخاص في ضوء احداث احكام النقض	دار المطبوعات الجامعة أمام كلية حقوق إسكندرية
٤	الوسيط في التمريض المدني عن المسؤولية المدنية	دار المطبوعات الجامعة أمام كلية حقوق إسكندرية
٥	الوجيز في ادارة المال الشائع ودعوى الفرز والتنجيب	دار المطبوعات الجامعة أمام كلية حقوق إسكندرية
٦	الوجيز في مكافحة غسل الاموال ودور البنوك في مكافحتها	دار المطبوعات الجامعة أمام كلية حقوق إسكندرية
٧	الوجيز في الشفعة كسبب لكسب الملكية في العقار	دار المطبوعات الجامعة أمام كلية حقوق إسكندرية
٨	الوجيز في السجل العيني ومشكلات عملية واجهت تطبيقه بمصر	دار المطبوعات الجامعة أمام كلية حقوق إسكندرية
٩	الوسيط في التوثيق بمكاتب التوثيق	دار المطبوعات الجامعة أمام كلية حقوق إسكندرية

فهرس الكتاب

رقم الصفحة	العنوان
٥	مقدمة
٧	دراسة وتقسيم
	الباب الأول (الطبيب)
	الفصل الأول
	عمل الطبيب
١١	ومشروعية العمل الطبي
١١	١- استعمال حق مقرر بمقتضى القانون بحسن نية بقصد العلاج
	٢- شروط استعمال الحق (شرطان) :
	١ - استعمال حق مقرر بمقتضى القانون
١١	٢ - إثبات فعل العلاج بحسن نية
١٣	٣- شروط اباحة فعل الطبيب بقصد العلاج
١٤	٤- لئلا تخلف أحد هذه الشروط وأحكام النقض في ذلك
	الفصل الثانى
١٧	٥- مفهوم الخطأ الطبي
١٧	٦- تعريفه
١٨	٧- صور الخطأ وأحكام النقض الخاصة بكل صورة
	(الأهمال - السرعة - عدم الاحتراز - عدم مراعاة أو مخالفة
	القوانين واللوائح) وأثاره المترتبة عليه (مسئولية جنائية - مسئولية
١٨	تقديرية)
	الفصل الثالث
٢٣	٨- الخطأ الطبي فى العمليات الجراحية وآثره
٢٥	٩- هل يفقد المريض حقه فى التعويض إذا رفض إجراء الجراحة ؟

الفصل الرابع

- ١٠- مسئولية المستشفى العام عن خطأ الطبيب . وأحكام النقض الصادرة
بخصوص هذا الموضوع ٢٧

الفصل الخامس

- ١١- مسئولية المستشفى الخاص عن خطأ الطبيب ٢٩

الفصل السادس

- ١٢- مسئولية المتبوع (الشركة) عن تابعه (الطبيب الحر الخارجي) : ٣١

الفصل السابع

- ١٣- مسئولية الممرضة ٣٣

الفصل الثامن

- ١٤- مدى مسئولية مستشفى الأمراض العقلية عن الأضرار التي يلحقها
المريض بنفسه وبالأخرين أثناء إقامته بالمستشفى وبعد حروجه من
المستشفى ٣٥

الفصل التاسع

- ١٥- مسئولية طبيب التخدير وأحكام النقض الصادرة فيها 37

الفصل العاشر

- ١٦- للمسئولية عن جراحة التجميل وأحكام النقض ٤١

الفصل الحادي عشر

- ١٧- مسئولية الطبيب عن اجهاض الحامل - ومسئولية للتمورجى ٤٣

الفصل الثاني عشر

- ١٨- حكم عمليات نقل الدم ٤٥

الفصل الثالث عشر

- ١٩- حكم القانون في إجراء لاداية أو حلاق للصحة لعمليات ختان الأنثى
أو طهارة الذكر وأحكام النقض الصادرة في ذلك ٤٧

الفصل الرابع عشر

- ٢٠- مسؤولية طبيب الأسنان عن التركيبات الصناعية للأسنان ٥١
- الفصل الخامس عشر (تابع من صور الخطأ الطبي)**
- ٢١- ١) مسؤولية الطبيب عن الخطأ في تشخيص المرض ٥٣
- ٢٢- ٢) وصف العلاج وكتابة وصفة العلاج ٥٤
- ٢٣- ٣) رفض الطبيب علاج المريض ٥٦
- ٢٣ ٤) تركيب جهاز اشعة مؤينة بدون ترخيص ٥٦
- مكرر-

الفصل السادس عشر

- ٢٤- مسؤولية الطبيب بوجه عام ٥٧
- ٢٥- مدى حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية وماذا لو قضى ببراءة الطبيب؟ ٥٨
- ٢٦- المسؤولية التأديبية للطبيب ٥٩
- ٢٧- مسؤولية الطبيب عن نقل المريض إلى مستشفى آخر قبل لحاقته للقسم المختص ٦٠
- ٢٨- هل يحق للمريض طلب تعويض عن خطأ الطبيب؟ ٦٠

الفصل السابع عشر

- ٢٩- أركان المسؤولية المدنية عن خطأ الطبيب ٦٣
- ٣٠- الركن الأول : الخطأ ٦٤
- ٣١- الركن الثاني : الضرر ٦٥
- ٣٢- الركن الثالث : علاقة السببية بين الخطأ والضرر ٦٦

الفصل الثامن عشر

- ٣٣- الأعضاء من المسؤولية ٦٧
- ٣٤- حالاته : ٦٧
- ١) استغراق خطأ المضرور خطأ المسؤول ٦٧

رقم الصفحة	العنوان
٦٨	٢) استغراق خطأ للغير خطأ الجاني
٦٨	٣) القوة القاهرة
٦٨	٣٥- العقوبة
٦٨	٣٦- المصادرة
	الفصل التاسع عشر
٧١	٣٧- موانع المسؤولية
٧١	٣٨- أسباب موانع المسؤولية (أربعة)
	١) الإكراه وحالة الضرورة
	٢) الجنون
	٣) الغيبوبة الناشئة عن تعاطي المواد المخدرة والمسكرات
	٤) عدم التمييز لحدائث المن
٧١	٣٩- حالة الضرورة وشروطها كمناع للمسائلة الجنائية للطبيب
	١) وجود خطر يهدد النفس
	٢) أن يكون للخطر جسيما
	٣) أن يكون الخطر حالا
	٤) ألا يكون لإدارة الجاني تدخل في حلول للخطر
	٥) أن يكون من شأن الفعل التخلص من الخطر
	٦) أن يكون الفعل هو الوسيلة الوحيدة للدفع والتخلص من الخطر ...
٧٢	٤٠- آثار توافر حالة الضرورة
٧٢	٤١- إثبات حالة الضرورة
٧٢	٤٢- تطبيقات قضائية من أحكام للنقض
	الفصل العشرون
٧٥	٤٣- شهادة الطبيب للزور والعقاب عليها
	الفصل الحادي والعشرون
٧٧	٤٤- هل يجوز للطبيب إفتاء من المهنة ؟ وحالاته إفتاء السر

الفصل الثاني والعشرون

- ٤٥- حكم القسانون ازاء محترفي الدجل والشعوذة وممارسة مهنة الطب بدون ترخيص ٨١

الفصل الثالث والعشرون

- ٤٦- شروط مزولة مهنة للتحاليل الطبية والمسئولية عنها ٨٣

الفصل الرابع والعشرون

- ٤٧- حالات إلغاء ترخيص للمنشأة الطبية ٨٥

الفصل الخامس والعشرون

- ٨٧ صيغ دعاوى التعويض المدنية عن خطأ الطبيب

- ٤٨- صيغة دعوى تعويض عن جراحة خطأ من طبيب يعمل بالمستشفى العام ٨٨

- ٤٩- صيغة دعوى بطلب تعويض من المتبوع عن خطأ تابعه طبيب يعمل بمستشفى خاص ٩٠

الباب الثاني

الصيدلي

الفصل الأول

- ٥٠- مسئولية الصيدلي ٩٣
- ٥١- ممارسة مهنة الصيدلة بدون ترخيص ٩٥
- ٥٢- حكم ممارسة مهنة الصيدلة بدون ترخيص ٩٥

الفصل الثاني

- ٥٣- علاقة الصيدلي والطبيب بالمواد المخدرة ٩٩

المبحث الأول

- ٥٤ - صرف المواد المخدرة من الصيدليات والرقابة عليها ٩٩
٥٤ - نصوص قانون المخدرات بشأن صرف المواد المخدرة من الصيدليات
والرقابة عليها ٩٩

المبحث الثاني

- ٥٥ - الأشخاص المباح لهم صرف مواد مخدرة ١٠٣
٥٦ - التزامات على الصيدلة بخصوص للبطاقة والمخدر ١٠٥
٥٧ - أثر كمية المخدر على الجريمة ١٠٨
٥٨ - خضوع الطبيب الذي يسعى استعمال حقه في وصف المخدرات لأحكام
قانون المخدرات ١٠٩
٥٩ - إجراءات وشروط صرف الأدوية المؤثرة على الحالة النفسية من
الصيدلية ١٠٩

المبحث الثالث

- ٦٠ - الاذن للصيدليات ومعامل التحاليل بجلب المواد المخدرة ١١٠
٦١ - من لهم حق للجلب والتصدير ١١١
٦٢ - العقوبات ١١٣
٦٣ - وقف التنفيذ ١١٣
٦٤ - المصادر ١١٤

الباب الثالث

أولاً : نصوص التشريعات الخاصة بالطب والصيدلة

- ١ - قرا وزير الصحة رقم ٧٤/٢٣٤ بميثاق شرف مهنة الطب البشرى .. ١٢٥

رقم الصفحة	العنوان
١٢١	٢ - نظام تأديب الأطباء والصيادلة
١٢٨	٣ - تأديب الصيادلة
١٣٢	٤ - ق ٨١/٥١ بتنظيم المنشآت الطبية
١٣٩	٥ - قرا ١٩٨١/٢١٦ باللائحة التنفيذية لقانون ١٩٨١/٥١
١٤٧	٦ - القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاولة مهنة الكيمياء الطبية والبيكولوجيا والباثولوجيا ومعامل التشخيص الطبى والأبحاث العلمية والمستحضرات الحيوية
١٧٢	٧ - القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاولة مهنة الطب
١٧٩	٨ - القانون رقم ٤١٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاولة مهنة الطب البيطرى ..
١٨٤	٩ - القانون رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاولة مهنة التوليد
١٩٠	١٠ - قرا وزير الصحة رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٨٢ باللائحة التنفيذية لقانون مزاولة مهنة التوليد رقم ٤٨١ لسنة ١٩٥٤
١٩٥	١١ - القانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤ فى شأن مزاولة مهنة طب الأسنان وجراحتها والتعليمات الصادرة بشأنها
٢٠٥	١٢ - القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مهنة الصيدلية
٢٥٠	١٣ - قرار وزير الصحة برقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحالة النفسية ..
٢٦٤	١٤ - قرار وزير الصحة رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٩٢ بتعديل القرار رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥
٢٦٦	١٥ - القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مهنة العلاج النفسى
٢٧١	١٦ - القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ فى شأن مزاولة مهنة العلاج الطبيعى ...

رقم الصفحة	العنوان
٢٧٧	١٧- قرار وزير الصحة رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٥ فى شأن تنظيم مزاوله مهنة العلاج الطبيعى
	ثانيا - المهن المتعلقة بالطب
٢٨٣	١- القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم مزاوله مهنة صانعى الأسنان ومحال بيعها
٢٨٧	٢- القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٤ فى شأن قيد بعض ممارسى صناعة الأسنان فى سجل صانعى الأسنان بوزارة الصحة
٢٨٨	٣- القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٩ فى شأن إعادة تنظيم مزاوله مهنة تجهيز النظرات الطبية وبيعها فى إقليمى الجمهورية
	ثالثا : قرارات وزير العمل
٢٩٥	١- قرار وزير العمل رقم ٨٢/١٥ بتحديد حالات استمرار العمل
٢٩٦	٢- قرار وزير العمل رقم ٨٢/١٦ باستثناء بعض أعمال من حكم الإغلاق الأسبوعى وتحديد مواعيد الإغلاق الليلى
٢٩٨'	٣- قرار وزير العمل رقم ٨٢/٣٢ بتحديد الأعمال المنقطعة بطبيعتها التى يجوز وجود العامل بها أكثر من إحدى عشر ساعة ولا تزيد عن ١٢ ساعة فى اليوم الواحد
٢٩٩	٤- قرار وزير العمل رقم ٨٢/٢٣ بشأن تشغيل النساء ليلا
٢٣١	٥ - قانون ٢٠٠٤/١٥٣ بشأن تعديل بعض أحكام القانون ٨١/٥١ بتنظيم المنشآت الطبية

 Biblioteca Alexanderina



0468238